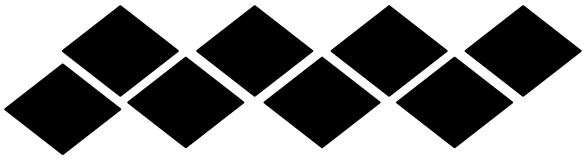

الأزمات الوزارية فى لبنان عهد الرئيس شمعون ١٩٥٢- ١٩٥٨م

مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

د. سيد محمد عبد العال

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي

الأزمات الوزارية فى لبنان عهد الرئيس شمعون
١٩٥٢- ١٩٥٨م

تقديم :

فُرض على الرئيس بشارة الخورى النزول عن السلطة فى سبتمبر ١٩٥٢م ، بعد أن تعددت الأسباب لذلك ، والتى كان على رأسها التجديد لولايته فى عام ١٩٤٨م ، حتى أن الرئيس الخورى نفسه أعترف بذلك مؤكداً على أن التجديد كان ضربة نزلت بوقار الحكم والحياة النيابية[١]، ومن ثم جاء الرئيس كميل شمعون إلى كرسى الحكم فى سبتمبر عام ١٩٥٢م ، غير أن الصراع الذى ميز الحياة السياسية فى لبنان طوال عهده كان قد دفع بالبلاد إلى الدخول فى ظل أزمات وزارية متكررة ، ولتخلق هذه الأزمات وضعاً مضطرباً استمر حتى نهاية عهده ، والذى كان يخطط لتجديد هذا العهد وبمساعدة حكومة سامى الصلح مما أدى إلى حدوث أزمة وزارية دخلت الحكومة خلالها فى مواجهة مسلحة مع المعارضة ، والتى نتج عنها إنهاء عهد الرئيس كميل شمعون وحكومته فى عام ١٩٥٨م .

أولاً : تولي الرئيس شمعون الحكم وأزمة تشكيل الحكومة البرلمانية ١٩٥٢م .

دخل لبنان في إطار أزمة وزارية منذ أن قبل الرئيس الخوري استقالة حكومة سامي الصلح في ٩ سبتمبر ١٩٥٢م ، والذى كان قبل استقالته قد ألقى بياناً بالمجلس النيابى اتهم فيه الرئيس الخورى بالمسئولية الكاملة عن تردى الأوضاع بالبلاد [٢] ، حيث عقد الزعماء المسلمون عقب استقالة الوزارة اتفاقاً جماعياً بعدم التعاون مع الرئيس الخورى فى تشكيل الحكومة [٣] ، مما اضطر الرئيس الخورى إلى أن يصدر مرسوماً بتشكيل حكومة إدارية من كبار الموظفين برئاسة ناظم عكاري وعضوية باسيل طراد وموسى مبارك [٤] ،

---

[١] **صلاح عبوشى** : تاريخ لبنان الحديث ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٨٩م ، ص١٢٠ .

[٢] **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر ببيروت)** : ميكروفيلم رقم ٢٧ ، محفظة رقم ٤١ ، ملف رقم٢٢٧ / ٧ / ٣ جـ ١ ، تقرير بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٩٥٢م . **وأيضاً : - مذكرات سامي الصلح** ، أربعة أجزاء ، منشورات مكتبة الفكر العربي ، بيروت ١٩٦٠م ، ج٢ ، ص ص ٢٢٤ – ٢٢٧ .

[٣] **نفسه** : ميكروفيلم رقم ٢٧ ، محفظة رقم ٤١ ، ملف رقم ٢٢٧ /٧ / ٣ جـ ١، تقرير رقم ٦٥ بتاريخ ٢٦ سبتمبر ١٩٥٢م .

[٤] **بشارة الخوري** : حقائق لبنانية، ثلاثة أجزاء ، منشورات أوراق لبنانية ، بيروت ١٩٦٠م ، ج٣ ، ص ص ٤٦٦ – ٤٦٧ .

وأمام ضغط المعارضة كلف الرئيس الخورى صائب سلام فى ١٢ سبتمبر ١٩٥٢م بتشكيل حكومة سياسية والذى قبل تشكيل الحكومة رغم الاتفاق بين زعماء المسلمين على عدم التعاون مع الرئيس الخورى [٥]، وقد سبب تكليفه بتشكيل الوزارة حرجاً لرئيس الحكومة المؤقتة ناظم عكاري مما دفع بالأخير إلى تقديم استقالته من الحكومة في ١٤ سبتمبر ١٩٥٢م [٦] ، غير أن صائب سلام فشل في تشكيل الوزارة السياسية ، لامتناع الكتل البرلمانية عن التعاون معه ، وهو ما أضطره إلى تشكيل وزارة إدارية برئاسته ومشاركة باسيل طراد وموسى مبارك [٧] .

ومع ذلك ، لم يُحدث هذا تغييراً يذكر في موقف المعارضة التي شنت حملة شعواء ضد رئيس الجمهورية ، وحملته مسئولية الفساد والفوضى التي تسود الحكم [٨] ، وزاد من وطأة الأمر على الرئيس الخوري أن صائب سلام رئيس الوزارة شعر بأنه لن يتمكن من الاستمرار في موقف التأييد للرئيس ، وأنه قد يتم الإطاحة به مع الرئيس ، لذلك انقلب على الخوري وتقدم باستقالته من الحكومة في ١٨ سبتمبر وأصر عليها [٩] حيث لم يكن أمام الرئيس سوى قبول الاستقالة ، وقام باستدعاء حسين العويني لتشكيل حكومة جديدة لإنقاذ الموقف بالبلاد ، ولكن العويني فشل في تكوينها وتقدم بالاعتذار عن تشكيل الحكومة للرئيس الخوري [١٠] ، وفي نفس الوقت أكد اللواء فؤاد شهاب قائد الجيش اللبناني للرئيس الخوري على أن الموقف يستدعى استقالته من رئاسة الجمهورية [١١] . كل هذا جعل

---

[5] **Nicola A. Ziadeh** , Syria and Lebanon , London N. D., p.p. 119 – 120 .

[٦] **بشارة الخوري** : مصدر سابق ، ج٣ ، ص ٤٦٩ . وأيضاً : – **المصري** ، بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٩٥٢م.
– **صلاح عبوشى** : مصدر سابق ، ص ص ١٤٨ – ١٥٠ .

[٧] **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر ببيروت)** : ميكروفيلم رقم ٢٧ ، محفظة رقم ٤١ ، ملف رقم٢٢٧ / ٧ / ٣ جـ ١ ، تقرير رقم ٦٥ بتاريخ ٢٦ سبتمبر ١٩٥٢م .**وأيضاً** : – **المصري** ، بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٩٥٢م .

[٨] **نفسه** : ميكروفيلم رقم ٢٨ ، محفظة رقم ٤٢ ، ملف رقم ٢٢٧ / ٧ / ١ جـ ٣ ، تقرير رقم ٦٤ بتاريخ ٢٢ سبتمبر ١٩٥٢م .

[٩] **نفسه** ، ميكروفيلم رقم ٢٧ ، محفظة رقم ٤١ ، ملف رقم ٢٢٧ / ٧ / ٣ جـ ١ ، تقرير رقم ٦٥ بتاريخ ٢٦سبتمبر ١٩٥٢م .

[١٠] **بشارة الخوري** : مصدر سابق ، ج٣ ، ص ص ٤٧٥ – ٤٧٦ .

[11] **Nicola A. Ziadeh** , Op. cit., p. 122 .

الرئيس يتيقن من ضرورة الاستقالة لذلك قام في ١٨ سبتمبر ١٩٥٢م بتوقيع كتاب استقالته ووجهه إلى رئيس المجلس النيابي ، وكان قبلها قد حصل على موافقة اللواء فؤاد شهاب بقبول تعيينه رئيساً للوزراء [١٢] . حيث قام الأخير بتشكيل وزارة [*] مؤقتة لإدارة أحوال البلاد [١٣] .

وعلى أثر استقالة الخوري بدأت المشاورات بين الأحزاب لاختيار رئيس الجمهورية ، وقد كان المرشحان لهذا المنصب اثنين من نواب المعارضة هما كميل شمعون وحميد فرنجيه وكلاهما ماروني ، وهو الشرط الواجب توافره في رئاسة الجمهورية ، وعلى أثر المشاورات العديدة التي جرت انتهى الرأي عند الجميع على تنازل حميد فرنجيه عن ترشيح نفسه كي لا تنقسم المعارضة إلى كتلتين [١٤] ، وبالتالي تم عقد مجلس النواب اللبناني في جلسة خاصة في يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢م لانتخاب رئيس جديد طبقاً للدستور ، وانتخب كميل شمعون رئيساً للجمهورية بالإجماع [١٥] .

وعقب توليه المنصب شرع الرئيس شمعون في التشاور مع زعماء الأحزاب لتأليف وزارة جديدة ، حيث تم تكليف عبد الله اليافي بعد أن دلت المشاورات مع نواب الأكثرية على تأييد قيام وزارة يرأسها اليافي ، وقد كان اتجاه اليافي في البداية تأليف وزارة مختصرة غير حزبية تضم عناصر قوية تتمتع بثقة المجلس ويرضى عنها الشعب لتنفيذ برامج الإصلاح ، ولكن نواب الجبهة الاشتراكية لم يرضوا عن قيام حكومة من هذا الطراز اللاحزبي واشترطوا مشاركتهم في الحكم ، وأن يحتفظوا لأنفسهم بأكثر من نصف المقاعد الوزارية على ألا يشترك معهم في الوزارة الأشخاص الذين عرفوا بالفساد في العهد الماضي .

---

[١٢] **بشارة الخوري** : مصدر سابق ، ج٣ ، ص ٤٧٨ .

[*] **شكلت الحكومة من** : اللواء فؤاد شهاب رئيساً ووزيراً للدفاع والداخلية ، وناظم عكاري نائباً للرئيس ووزيراً للخارجية والأشغال العامة والزراعة ، وباسيل طراد وزيراً للعدل والاقتصاد والمالية والشئون الاجتماعية .

[١٣] **صلاح عبوشى** : مصدر سابق ، ص ١٦٦ .

[١٤] **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر ببيروت)** : ميكروفيلم رقم ٢٧ ، محفظة رقم ٤١ ، ملف رقم٢٢٧ / ٧ / ٣ جـ ١ ، تقرير رقم ٦٥ بتاريخ ٢٦ سبتمبر ١٩٥٢م .**وأيضاً : مذكرات سامي الصلح** ،ج٢ ، ص ٢٢٨ .

[١٥] **نفسه** ، ميكروفيلم رقم ٢٥ ، محفظة رقم ٣٨ ، ملف رقم ٢ / ٤٤٠ / ١٧ جـ١ ، تقرير رقم ٤١٤ بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩٥٢م .

وحجتهم في ذلك كما ذكرها كمال جنبلاط هي أنهم يريدون حكومة تمثل الانقلاب الذي قاموا به وتحقق النواحي العملية التي يتضمنها البرنامج الاشتراكي . وقد عمل اليافي جاهداً للتوفيق بين هذه التيارات المختلفة ، حيث كان عليه أن يجمع بين نقيضين وهما : إرضاء الأكثرية البرلمانية الموالية للعهد السابق ، وإرضاء الأقلية الاشتراكية التي لا تقيم لتلك الأكثرية وزناً بعد أن تم الانقلاب وانتخب أحد أفراد المعارضة رئيساً للجمهورية . وأمام هذا الموقف المعقد لجأ عبد الله اليافي إلى فكرة تأليف وزارة من خارج المجلس ، ولكنه اصطدم باعتراضات زعماء الجبهة الاشتراكية ، فاضطر في آخر الأمر إلى الاعتذار لرئيس الجمهورية طالباً إعفاءه من تأليف الوزارة . عقب ذلك تم تكليف سعدي المنلا لتشكيل الوزارة ، والذي بدأ مشاوراته مع رئيس المجلس النيابي وبعدد من نواب الشمال والجنوب ، فلقي منهم ترحيباً بالتعاون معه ، واقترحوا تأليف حكومة ائتلافية ، وبالفعل قبل ذلك بعد أن اقتنع باستحالة التعاون مع وزراء يمثلون الجبهة الاشتراكية ، وشرع في تأليف وزارة سداسية تضم عناصر جديدة ، حيث أدخل فيها جورج كرم ورشيد بيضون وبشير الأعور ونقولا سالم ويعقوب صراف إلا أنه فوجئ بعد عرض هذه الأسماء على الرئيس باعتذار اثنين منهم فحاول إحلال آخرين مكانهما فلم يوفق ، وهكذا منيت مساعيه بالفشل في تكوين الوزارة ، إذ تبين أن الأكثرية البرلمانية قد تخلت عن التعاون معه لإدخاله عناصر لا تروق لها [١٦] .

على أية حال ، فإن هذا الفشل الذي طال أمر تشكيل الوزارة وللمرة الثانية ، إنما يرجع إلى التنافر القائم بين المعارضة التي يتزعمها الحزب التقدمي الاشتراكي والجبهة الوطنية ولهما أقلية في البرلمان وبين الأكثرية البرلمانية التي تنتمي إلى العهد السابق . ولهذا تحدث البعض عن أن المجلس لم يعد في وضع سليم لأن الأكثرية فيه فقدت صفتها التمثيلية بمجرد حصول الانقلاب وانتخاب رئيس الجمهورية من بين نواب الأقلية الاشتراكية ولا سبيل لتصحيح الوضع إلا بحل المجلس النيابي ، وذلك بعد أن اتضح أن مساعي تأليف الوزارة ترتطم في كل مرة بعقبة التوفيق بين الوضع الدستوري لمجلس النواب والوضع الواقعي المستمد من الانتصار الذي أحرزته الجبهة الاشتراكية عند انتخاب رئيس

---

[١٦] **نفسه** ، ميكروفيلم رقم ٢٨ ، محفظة رقم ٤٢ ، ملف رقم ٢٢٧ / ٧ / ١ جـ ٣ ، تقرير رقم ٦٦ بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٥٢م .

الجمهورية . وعقب فشل عبد الله اليافى وسعدى المنلا في تشكيل وزارة لبنانية جديدة تحول الموقف إلى أزمة مستحكمة ، وأشيع في الأوساط السياسية أن رئيس الجمهورية قد يلجأ مرة ثانية إلى تكليف عبد الله اليافي [١٧] ، ولكن هذا لم يحدث حيث اضطر رئيس الجمهورية بعد أن رأى الأزمة قد طالت إلى تكليف الأمير خالد شهاب بتأليف وزارة إدارية من أربعة أعضاء [*] من خارج المجلس [١٨] ، وذلك بعد أن استقالت وزارة فؤاد شهاب في أول أكتوبر ١٩٥٢م [١٩] ، حيث تقدم خالد شهاب للمجلس ببيان حكومته مؤكداً على مكافحة الغلاء والبطالة ومعالجة قضايا العمال وتنفيذ المشاريع التي تتطلبها البلاد ، وإصلاح نظام الضرائب ورسم سياسة تعليمية شاملة ، كما تضمن البيان طلب الحكومة منحها سلطات استثنائية وحق إصدار المراسيم التشريعية لمدة ٦ أشهر لتعديل بعض القوانين ، وقد نالت الحكومة بناءً على هذا البيان ثقة الأغلبية بالمجلس[٢٠].

وبالفعل مُنحت الحكومة سلطات تشريعية لمدة ستة أشهر لتقوم أثناءها بسن القوانين التي كان يتطلبها الانقلاب ، هذا على الرغم من ممانعة البرلمان في البداية ، ولكن النواب وافقوا على ذلك بعد أن لوحت الحكومة بسلاح حل البرلمان في وجوههم [٢١] . وبذلك مضت الحكومة في تنفيذ ما وعدت به ، وأنجزت الكثير من التشريعات المهمة كتعديل قانون الانتخابات ، والذى أدخلت عليه تغييرات مهمة ، حيث ألغيت فيه الدائرة الكبيرة على أساس إدخال نائب أو نائبين فقط عن الدائرة الصغيرة ، وبموجب هذا المرسوم انخفض عدد النواب من ٧٧ نائباً إلى ٤٤ نائباً ، كما مُنحت المرأة حق التصويت فى الانتخابات [٢٢] ، كما أُقر مرسوم إصلاح الإدارة الحكومية ، وإنشاء مجلس الدولة ،

---

[١٧] **نفسه** .

[*] **شكلت الحكومة من** : الأمير خالد شهاب رئيساً ووزيراً للداخلية والعدلية والأنباء والدفاع الوطني ، وموسى مبارك وزيراً للخارجية والأشغال العامة والبريد والبرق والهاتف ، وسليم حيدر وزيراً للتربية الوطنية والصحة والإسعاف والشئون الاجتماعية ، وجورج حكيم وزيراً للمالية والاقتصاد الوطني والزراعة .

[١٨] **صلاح عبوشى** : مصدر سابق ، ص ١٧٠ .

[١٩] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)** : ميكروفيلم رقم ٢٥ ، محفظة رقم ٣٨ ، ملف رقم ٢ /٤٤٠ / ١٧ جـ ١ ، خطاب رقم ٤١٩ بتاريخ ٧ أكتوبر ١٩٥٢م .

[٢٠] **صلاح عبوشى** : مصدر سابق ، ص ١٧٢ .

[٢١] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)** : ميكروفيلم رقم ٢٨ ، محفظة رقم ٤٢ ، ملف رقم٢٢٧ / ٧ / ١ جـ ٣ ، تقرير رقم ٧٠ بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٥٢م .

[22] **Nicola A. Ziadeh** , Op. cit., p. 154 .

وإصدار قانون الإثراء غير المشروع ، وقد وجدت الحكومة التأييد من رئيس الجمهورية في كل ما قامت به من أعمال . ورغم ذلك تعرضت الحكومة في عملها لكثير من الهجوم من الصحف وخاصة صحف المعارضة ، فاتهمتها بالبطء والعجز عن النيل من الرءوس الكبيرة والاكتفاء بطرد صغار الموظفين ، ثم تحول هذا الهجوم إلى هجوم سافر مؤكدين على أنها لو كانت حقاً حكومة انقلاب وثورة لما سلكت مسلكها الموارب ، ووصفت رئيسها بأنه مثال للضعف والتردد ، ولهذا أصبح السائد بأن بقاء الحكومة في الحكم قد لا يطول ، وإن بقيت في الحكم فلن يكون دليلاً على قوتها بل لتجنب أزمة وزارية قد لا تحل إلا بحل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة [٢٣] .

وجاءت تصرفات موسى مبارك وزير الخارجية لتلقي بظلالها على الحكومة ، حيث استبد موسى مبارك بالرأي حتى ضج منه ومن استبداده الجميع ، وبخاصة وزير الاقتصاد والذي كان يحاول الاتفاق مع سوريا على خطة اقتصادية عامة ، ثم إن موسى مبارك كان يقوم بزيارة الرئيس السابق بشارة الخوري ويستشيره ويعمل برأيه ويطلعه على أسرار الحكومة [٢٤] ، ثم جاء أمر رغبته في الترشح لمنصب الوزير المفوض بباريس عقب انتهاء عمل الوزارة القائمة ليزيد من أمر أزمة الوزير حيث تقدم على إثرها باستقالته من الحكومة في ٦ فبراير ١٩٥٣م بعد أن لوح بها مراراً من قبل ، وقد عزت الدوائر المطلعة أمر الاستقالة إلى خلافه مع زميله وزير المالية بشأن نقاط المشروع الذي قدمته الحكومة السورية للوحدة الاقتصادية بين البلدين ، هذا فضلاً عن خلافه الدائم في داخل مجلس الوزراء بسبب مقترحاته بشأن تعيينات مناصب السلك السياسي ، بينما ذكر البعض بأن الوزير استقال بعد أن استشعر بدنو أجل الوزارة في الحكم [٢٥] . وذكر أيضاً بأنه أراد بهذه الاستقالة إحراج الوزارة خاصة مع رفض ترشيحه وزيراً مفوضاً في باريس [٢٦] .

---

[٢٣] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)** : ميكروفيلم رقم ٢٨ ، محفظة رقم ٤٢ ، ملف رقم ٢٢٧ / ٧ / ١ جـ ٣ ، تقرير رقم ٧٠ بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٥٢م .

[٢٤] **مذكرات الأمير عادل أرسلان (تحقيق د. يوسف أيبس)** ، ثلاثة أجزاء ، بيروت ١٩٨٣م ، ج٣ ، ص١٤٤٧ .

[٢٥] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)** : ميكروفيلم رقم ٢٧ ، محفظة رقم ٤١ ، ملف رقم ٢٢٧ / ٧ / ٣ ، تقرير رقم ٩ بتاريخ ١٠ فبراير ١٩٥٣م .

[٢٦] **نفسه** ، ميكروفيلم رقم ٢٨ ، محفظة رقم ٤٢ ، ملف رقم ٢٢٧ / ٧ / ١ جـ ٣ ، تقرير رقم ١٤ بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٥٣م .

وبالفعل أدت الاستقالة إلى أزمة وزارية ذلك أن الوزير المستقيل ينتمي إلى الطائفة المارونية التي تُعد أهم الطوائف المسيحية وقد جرت التقاليد السياسية على أن يُمثل الموارنة في كل حكومة ، وقد ذُكر أن حل هذه الأزمة سيكون بتعديل الوزارة وإسناد المنصب الوزاري الفارغ لأحد موظفي الدولة الكبار من الطائفة المارونية ، أو استبدالها بوزارة برلمانية إلى أن يتم حل البرلمان القائم والذي أرجئ أمر حله حتى يتم تعديل قانون الانتخابات وإقراره ، ثم تعيين وزارة محايدة تشرف على الانتخابات الجديدة [٢٧] . وانتظاراً لحل الأزمة تم توزيع الوزارات التي كان يتولاها موسى مبارك ، حيث أسندت وزارة الأشغال العامة للرئيس خالد شهاب ، ووزارة البريد والبرق للوزير سليم حيدر ، ووزارة الخارجية للوزير جورج حكيم [٢٨] .

وزاد من أزمة حكومة خالد شهاب علاقة الوزارة المتوترة بالبرلمان ، فقد راح البرلمان منذ أكتوبر ١٩٥٢م فى إغفاءة عميقة بعد أن سلم مقاليد التشريع للحكومة ، وهو ما أدى إلى فقدان المجلس لصفته التمثيلية ، ولهذا شرع فريق من النواب وخاصة نواب الأكثرية فى محاولة لمناوشة الحكومة ، فقد رأوا أن الحكومة وقد أنجزت أغلب الأعمال التشريعية المطلوبة فعليها أن تستقيل لتأليف وزارة برلمانية من بين صفوفهم ، ومما ساعد على خلق جو غير ملائم للحكومة قيام الصحف بحملة جديدة للطعن فى أعمالها ، ثم ما كان بعد ذلك من استقالة وزير الخارجية موسى مبارك وبطريقة أراد بها إحراج الحكومة ، بعد أن رفضت ترشيحه وزيراً مفوضاً بباريس [٢٩] .

وفى هذا الجو غير الملائم تقدم الأستاذ بهيج تقى الدين أحد أعضاء البرلمان باستجواب أراد به إحراج الحكومة واضطرارها إلى طرح الثقة ، على أن الحكومة لم يزعجها هذا الهجوم ، وتقدمت للبرلمان ببيانها فى الجلسة التى حُددت لنظر الاستجواب بتاريخ ١٩ فبراير ١٩٥٣م ، وألقى رئيسها الأمير خالد شهاب هذا البيان عارضاً فيه الظروف التى تولت فيها الوزارة الحكم ، وسرد الأعمال التى أنجزتها الحكومة ، وتحدث عما تزمع الحكومة القيام به لإنعاش اقتصاديات البلاد ومكافحة البطالة وغلاء المعيشة ، والعمل على

---

[٢٧] **نفسه .**

[٢٨] **صلاح عبوشى** : مصدر سابق ، ص ١٧٠ .

[٢٩] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)** : ميكروفيلم رقم ٢٧ ، محفظة رقم ٤١ ، ملف رقم ٢٢٧ / ٧ / ٣ ، تقرير رقم ٩ بتاريخ ١٠ فبراير ١٩٥٣م .

إنجاز مشروع رى القاسميين ومشروع التحسين الريفى المرتبط به ، وإنشاء مجلس الإنماء الاقتصادي وفى النهاية طلب طرح الثقة بالحكومة على هذا الأساس ، وبعد أن تعاقب النواب فى الخطابة ما بين مؤيد للحكومة ومعارض لها طُرحت الثقة بها فنالتها بأغلبية ٣٨ صوتاً ضد ٧ أصوات وامتناع ١٢ عضواً . ورغم فوزها بالثقة من البرلمان ، فإنها لم تخرج أقوى مما كانت عليه لأن البرلمان الذى أولاها الثقة لا يحظى هو نفسه بثقة الشعب ، فضلاً عن غياب من يمثل الطائفة المارونية بها بعد استقالة موسى مبارك [٣٠] .

وبالفعل استمرت أزمة الوزارة ، وازدادت المشاكل أمامها وسرى خبر إقدام الحكومة على الاستقالة ، حيث تحدث خالد شهاب مع صلاح عبوشى مدير مكتبه فى ذلك مؤكداً على أنه لا يفكر فى الاستقالة رغم المشكلات ، وإنما يفكر فى تعديل الوزارة وزيادة أربعة وزراء جدد لعدم إمكانية تسييره الوزارة هو ووزيران فقط [٣١] **، وجاء سفر رئيس الجمهورية إلى مصر عقب انتهاء مدة التفويض التشريعى الممنوح للحكومة مباشرة لينتهز الأعضاء فى البرلمان هذه الفرصة ، وهاجموا الحكومة هجوماً عنيفاً بسبب الحركة الإدارية للموظفين حتى أحرجوا الحكومة وطالبوها بالاستقالة ، ولكن رئيس المجلس أراد أن يتحاشى الأزمة أثناء غياب رئيس الجمهورية ولم يدع البرلمان إلى جلسة أخرى تفادياً لوقوع الأزمة أثناء غياب الرئيس ، وبمجرد عودة الرئيس تقدم خالد شهاب فى ٣٠ أبريل ١٩٥٣م باستقالة حكومته ، وقد قبل الرئيس الاستقالة وكلفه بإنجاز الأعمال الحكومية لحين تشكيل وزارة جديدة حيث رأى الرئيس ضرورة تشكيل وزارة برلمانية** [٣٢] .

على أية حال ، فإن وزارة خالد شهاب والتى شُكلت على أثر الفشل فى تشكيل وزارة برلمانية عقب استقالة الرئيس الخورى وتولى الرئيس شمعون السلطة كانت قد أتت إلى السلطة فى مواجهة برلمان لا تمثله ولا ترتكن إلى أى حزب من أحزابه ولا كتلة من كتله ، ومع ذلك قامت هذه الحكومة القليلة العدد بأعباء المهمة التى ألقيت على عاتقها بقدر

---

[٣٠] **نفسه** ، ميكروفيلم رقم ٢٨ ، محفظة رقم ٤٢ ، ملف رقم ٢٢٧ / ٧ / ١ جـ ٣ ، تقرير رقم ١٤ بتاريخ٢١ فبراير ١٩٥٣م .

[٣١] **صلاح عبوشى** : مصدر سابق ، ص ١٧٧ .

[٣٢] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)** : ميكروفيلم رقم ٢٨ ، محفظة رقم ٤٢ ، ملف رقم٢٢٧ / ٧ / ١ جـ ٣ ، تقرير رقم ٣٣ بتاريخ أول مايو ١٩٥٣م .

المستطاع ، ووفقت فى كثير من أعمالها رغم الانتقادات التى وجهت إليها ، غير أن الظروف التى كانت تمر بها البلاد تطلبت ضرورة تشكيل وزارة برلمانية ، والتى لم تنه حالة الاضطراب السياسى الذى كانت تمر به البلاد ، ومن ثم استمرت الأزمات الوزارية بلبنان .

ثانياً : تشكيل الحكومة البرلمانية وتطور الأزمات الوزارية ١٩٥٣-١٩٥٧م .

عقب استقالة حكومة خالد شهاب رأى رئيس الجمهورية أنه لابد من قيام وزارة برلمانية ، وبعد مشاورات وقع الاختيار على صائب سلام لتشكيل الوزارة ، والذى أعلن بأنه سيتوخى فى تأليفه للوزارة مراعاة الطائفية والتوزيع الإقليمي والتوزيع الحزبى [٣٣] ، وبالفعل تم تشكيل الحكومة[*] وصدرت المراسيم بتأليفها فى ساعة متأخرة من مساء يوم ٣٠ أبريل ١٩٥٣م [٣٤] ، وقد جاء جميع أعضائها من داخل المجلس ما عدا جورج حكيم الذى كان مشتركاً فى الوزارة المستقيلة ، وكذلك محى الدين النصولى الصحفى ورئيس تحرير جريدة بيروت ، وقد أراد رئيس الوزارة التوفيق بين الحزبية والطائفية والإقليمية ، ولكنه لم يكن موفقاً فى إخراج وزارة قوية منسجمة العناصر ، حيث كان أغلب أعضائها حديثى العهد بالنيابة بالمجلس ، وليس لهم سابق تمرس بشؤون الحكم ، ولذلك أكد المراقبون أنه من غير المنتظر أن تستمر الوزارة طويلاً فى الحكم [٣٥] .

وفى بيانه أمام المجلس النيابى لطرح الثقة بالحكومة أكد سلام بأن حكومته أول حكومة سياسية فى العهد الانقلابى ، وأنها ستعمل على صيانة الحريات العامة ، وتوطيد هيبة الحكم ، ودعم النظام النيابى واتباع سياسة اقتصادية تُحسن الأوضاع ، وأن الحكومة ستتابع المفاوضات مع سوريا حول العلاقات الاقتصادية ، وتحدث عن المشاريع الخدمية الحيوية للبلاد ، وكذلك الاهتمام بأزمة البطالة ، وتحدث عن السياسة الخارجية من خلال

---

[٣٣] **نفسه** . وأيضاً : - **مذكرات سامي الصلح** ، ج٢ ، ص٢٣٢ .

[*] **شكلت الحكومة من** : صائب سلام رئيساً ووزيراً للداخلية والعدلية والأنباء والدفاع الوطني ، ورشيد بيضون وزيراً للبريد والبرق والهاتف والصحة والإسعاف ، وبشير الأعور وزيراً للأشغال العامة ، وجورج حكيم وزيراً للخارجية والاقتصاد ، وبيير إده وزيراً للتربية الوطنية ، وجورج كرم وزيراً للمالية ، وجان سكاف وزيراً للزراعة والشئون الاجتماعية ، ومحى الدين النصولى وزيراً للعدلية والأنباء .

[٣٤] **صلاح عبوشى** : مصدر سابق ، ص ١٥٢ .

[٣٥] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)** : ميكروفيلم رقم ٢٨ ، محفظة رقم ٤٢ ، ملف رقم٢٢٧ / ٧ / ١ جـ ٣ ، تقرير رقم ٣٣ بتاريخ أول مايو ١٩٥٣م .

الارتباط بسياسة الدول العربية ، وكذلك القيام بالواجب تجاه التعاون الدولى ، وقد نالت الحكومة الثقة بأغلبية ٣٧ صوتاً [٣٦] .

وهذا يعنى أن الوزارة نالت الثقة بأغلبية ضئيلة ، بل إن هذه الثقة لم تنلها الحكومة إلا بعد أن هدد رئيسها نواب المجلس النيابى بأنه إذا لم ينل الثقة فسوف يقوم بحل البرلمان مستغلاً فى ذلك تأييد رئيس الجمهورية له ، وقد رضخ النواب لذلك ، ومع هذا فإن وزارة صائب سلام كان عليها أن تواجه منذ تلك اللحظة معارضة قوية تكاد تشمل نصف أعضاء المجلس ، فكانت بذلك مهددة بفقد الثقة فى أية لحظة ، كما أصبح عليها فى الوقت نفسه أن تواجه ضرورة حل البرلمان حتى يستقر الحال ويعاد استفتاء الشعب فى انتخابات لاختيار من يمثله فى البرلمان . وهو الأمر الذى تأخر كثيراً حيث كان المجلس قد فقد ثقة الشعب ، إلا أنه لم يكن من الميسور لرئيس الجمهورية أن يباشر حل البرلمان الذى انتخبه ، وحتى عندما وقف البرلمان عقبة أمام تأليف وزارة برلمانية عقب الانقلاب فإن الرئيس آثر بقاء المجلس تجنباً للهزات العنيفة التى تصاحب عادة حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة . ومع تولى حكومة صائب سلام السلطة أصبحت المهمة الأولى لها هى حل المجلس وإجراء انتخابات نيابية لانتخاب برلمان جديد . والحقيقة أن المجلس كان يجتاز أزمة حقيقية لفقدان التجانس فى صفوفه وتزعزع مبادئه وتصرفات أعضائه التى كانت مثاراً لنقمة الرأى العام ونقد الصحافة خاصة مع حرص النواب على مقاعدهم ، ورغم أن غالبية المجلس كانت تؤيد بشارة الخورى ونسب إلى خمسين منهم أنهم وقعوا ليلة استقالته من الرئاسة عريضة يلتمسون فيها بقاءه فى منصبه ، إلا أن هذه الكثرة انتخبت كميل شمعون بعد ذلك للرئاسة بالإجماع ، وتبريرهم ذلك أنهم أرادوا السير مع منطق الحوادث فلا يخرجوا عما أجمع عليه الشعب ، وعندما أعطوا وزارة خالد شهاب تفويضاً بالسلطات التشريعية لمدة ٦ أشهر راح المجلس النيابى فى إغفاءة عميقة ، ولم تسفر جلساتهم عن اتخاذ قرارات فى المسائل المطروحة أمامهم مما أفقد المجلس هيبته وجعله سخرية بين الرأي العام والصحافة اللبنانية [٣٧] .

---

[٣٦] **صلاح عبوشى** : مصدر سابق ، ص ١٥٤ .

[٣٧] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)** : ميكروفيلم رقم ٢٨ ، محفظة رقم ٤٢ ، ملف رقم ٢٢٧ / ٧ / ١ جـ ٣ ، تقرير رقم ٥٠ بتاريخ ٤ يونية ١٩٥٣م .

وبالفعل جاءت الفرصة لحل المجلس عند انعقاده فى ٢٨ مايو ١٩٥٣م لمنح الثقة للحكومة أو حجبها عنها ، وذلك حينما وقف النائب حبيب المطران وطعن فى نزاهة الانتخابات البرلمانية والبلدية فى لبنان قائلاً: إن المفسدين أدخلوا المال إلى كل المعاملات حتى إلى البرلمان ، وأنه طلب إلى رئيس الحكومة أن يعير هذه الأمور الاهتمام لأنها تمس الأخلاق بصورة عامة ، وقد فوجئ النواب بهذا الاتهام فأخذوا يتعاقبون فى الخطابة محاولين نفى التهمة عن أنفسهم وإلصاقها بأعوان الحكومة ، إلا أن رئيس الحكومة كان حاسماً بقوله إن الحكومة تعتبر الأمر جد خطير وستسارع فى فتح التحقيق ، وقدمت الحكومة فى اليوم التالى محضر الجلسة بكامله إلى النيابة العامة للتحقيق ، واجتمع مجلس الوزراء طويلاً وقرر استصدار مرسوم بحل المجلس ودعوة الناخبين إلى انتخاب مجلس جديد فى ١٢ يوليه ١٩٥٣م ، وصدر بذلك مرسوم من الرئيس اللبنانى تحت رقم ٢٠٢٦ بتاريخ ٣٠ مايو ١٩٥٣م ، حيث قدم الرئيس للقرار بذكر أسباب الحل ، مؤكداً على أن المجلس أثبت عجزه عن تأدية مهمته ، وأنه أهمل إنجاز الأعمال الكثيرة بسبب تخلف أعضائه عن حضور اللجان المختلفة ، ومغادرتهم الجلسات قبل نهايتها مما أدى إلى فقدان النصاب وتعطيل العمل التشريعى ، وأن الأمر تجاوز إلى حد تشويه سمعة المجلس فى جلسته التى انعقدت فى ٢٨ مايو ١٩٥٣م ، ولما كان الشعب يرغب فى تمثيل نيابى صحيح أعرب عنه مراراً مطالباً بتعديل قانون الانتخاب ، لذلك تم حل المجلس[٣٨] .

وعلى أثر ذلك تقرر أن تُجري الانتخابات في مرحلتها الأولى فى يوم الأحد الموافق ١٢ يونيه ١٩٥٣م فى محافظتى بيروت وجبل لبنان ، على أن يتم إنجاز المرحلتين الباقيتين يومى ١٩ ، ٢٦ ، وقبل أن تبدأ الانتخابات شن بعض المرشحين من الزعماء السياسيين هجوماً على الحكومة وطالبوا بإقالتها وتأليف حكومة جديدة تشرف على الانتخابات وتتوفر فيها شروط الحيدة التامة ، إلا أن هذه المحاولة لم تنجح ، وأعلن صائب سلام أن حكومته ماضية فى مهمتها وستتولى إجراء الانتخابات فى جو يسوده النظام والحيدة التامة ، وتعزيزاً لمعنى الحياد قرر رئيس الحكومة أنه لن يرشح نفسه فى الانتخابات ، قانعاً بخدمة الشعب خارج مجلس النواب ، كما أعلن رئيس الجمهورية بأنه لن يسمح بأي تدخل فى الانتخابات . وعمدت الحكومة إلى القيام بدورها كاملاً ، فبعد إلقاء

---

[٣٨] نفسه .

المتفجرات فى إحدى الحفلات الانتخابية منعت الحكومة الحفلات والاجتماعات ، وحظرت حمل السلاح واستعانت بقوات الجيش للمحافظة على الأمن ، وقامت أيضاً بتطبيق قانون الانتخابات الجديد الذى فرض غرامة مالية على المتخلفين من الذكور فى الإدلاء بأصواتهم وهو ما منع عادة الاتجار بأصوات الناخبين [٣٩] .

وقد جاءت النتائج الأولى للانتخابات لتعلن عن فوز مجموعة من السياسيين البارزين أمثال سامى الصلح وعبدالله اليافى وألفريد نقاش ومجيد أرسلان وبشير الأعور وعبد الله الحاج مرشح الحزب التقدمى الاشتراكى رغم أن منافسه هو رشيد بيضون الوزير فى الحكومة التى تدير الانتخابات ، وكذلك أخفق جورج كرم وهو وزير المالية فى الحكومة نفسها [٤٠] ، ورغم نزاهة الانتخابات فإن البعض حاول إثارة الاتهام للحكومة بالتدخل بالانتخابات ، واتُهم فى ذلك رئيس الجمهورية ، كما اتُهمت دولاً خارجية بذلك أيضاً [٤١] . وقد دُعى المجلس الجديد عقب انتخابه إلى أول اجتماع في يوم الخميس ١٣ أغسطس ١٩٥٣م ، فانتخب رئيسه الجديد ففاز بمنصب الرئاسة عادل عسيران ومنصب نائب الرئيس غسان تويني وتحدث رئيس المجلس عن أن المجلس جاء كمرحلة ثانية من مراحل الانقلاب [٤٢] .

ومع اكتمال انعقاد المجلس النيابي الجديد بادر رئيس الحكومة صائب سلام بتقديم استقالة حكومته إلى رئيس الجمهورية عملاً بالتقاليد الدبلوماسية الدستورية ، وقبل الرئيس الاستقالة وكلف صائب سلام بالاستمرار في الحكم ومباشرة مهامه إلى حين تأليف الوزارة الجديدة ، وشرع رئيس الجمهورية بعد ذلك في استشاراته مع النواب ، فأسفرت عن ترشيحهم عبد الله اليافي لرئاسة الوزارة الجديدة [٤٣] . وبالفعل صدرت في ١٧ أغسطس

---

[٣٩] **نفسه** ، تقرير رقم ٦٢ بتاريخ ١٨ يونية ١٩٥٣م .

[٤٠] **نفسه** .

[٤١] **جورج لنشوفسكي (ترجمة : جعفر خياط)** : الشرق الأوسط في الشئون العالمية ، جزءان ، دار الكشاف بغدادد. ت ، ج١ ، ص ٣٨٨ .

[٤٢] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)** : ميكروفيلم رقم ٢٨ ، محفظة رقم ٤٢ ، ملف رقم ٢٢٧ / ٧ / ١ جـ ٣ ، تقرير رقم ٨٠ بتاريخ ١٧ أغسطس ١٩٥٣م .

[٤٣] **نفسه** .

١٩٥٣م المراسيم الخاصة بتأليف الوزارة ، والتي شُكلت [*] من أعضاء بالبرلمان ، وقد جاءت الوزارة مختصرة في تشكيلها بحيث أُسندت إلى كل وزير أكثر من وزارة ، وذلك مراعاة لعدم إنقاص النواب بعد أن أصبح عددهم في المجلس الجديد ٤٤ نائباً ، على أن اضطلاع كل وزير بأكثر من وزارة كان يتماشى مع الواقع والسياسة التي ارتأها رئيس الجمهورية من توسيع صلاحيات المديرين العامين للوزارات وقصر مهمة الوزراء على توجيه السياسة العامة للبلاد [٤٤] .

وعقب التشكيل تقدم اليافي إلى المجلس النيابي لنيل الثقة بحكومته في يوم الخميس ٣ سبتمبر ١٩٥٣م ، وألقى بيانا لحكومته تحدث عن الأزمة التجارية والمالية والبطالة وما يستوجب من مشاريع عمرانية وإنشائية وتدابير تنظيمية في الاقتصاد والصناعة والزراعة وتضمن البيان العلاقات مع الدول العربية [٤٥] ، وعقب البيان تحدث النائب غسان تويني مؤكداً على أن الأزمة أزمة حكم لا يحلها إلا إيجاد حكومة قوية تحقق مطالب الشعب ، وتحدث النائب إميل لحود منتقداً كيفية تأليف الوزارة ، والروح التي هيمنت عليها فجعلتها ذات صبغة لا تمثل أغلبية النواب بالمجلس ، وأما النائب إميل البستاني فقد انتقد طريقة تأليف الوزارة على الأساس الطائفي الذي حتم اختيار وزير درزي كان قد ضبط السلاح في سيارته ، وحتم كذلك اختيار وزير ماروني ينتمي إلى فئة حزبية لا تقول بالتعاون الاقتصادي مع سوريا والأقطار العربية . ورد عبدالله اليافي بأن تشكيل الوزارة على النحو الذي شُكلت به جاء نزولاً على رغبة المجلس النيابى الذي أبى إلا أن تكون الوزارة بكاملها من داخله [٤٦] ، وفي النهاية طرحت الثقة بالحكومة ففازت بها بأغلبية ٣٤ صوتاً ضد

---

[*] **شكلت الحكومة من** : عبد الله اليافي رئيساً ووزيراً للداخلية والدفاع والأنباء ، وألفريد نقاش وزيراً للخارجية ، وغبريال المر وزيراً للأشغال العامة ، وبشير الأعور وزيراً للعدلية والبرق والبريد والهاتف ، ورشيد كرامي وزيراً للاقتصاد والشئون الاجتماعية ، وبيير إده وزيراً للمالية ، وكاظم الخليل وزيراً للزراعة والصحة ، ونقولا سالم وزيراً للتربية الوطنية .

[٤٤] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)** : ميكروفيلم رقم ٢٨ ، محفظة رقم ٤٢ ، ملف رقم٢٢٧ / ٧ / ١ جـ ٣ ، تقرير رقم ٨٠ بتاريخ ١٧ أغسطس ١٩٥٣م .

[٤٥] **صلاح عبوشى** : مصدر سابق ، ص ٨٦ .

[٤٦] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)** : ميكروفيلم ٢٥ ، محفظة ٣٧ ، ملف ٧٥٣/ ٨٦/ ٣ جـ ٢ ، تقرير ٤٨٥ بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٥٣م . **وأيضاً:** تقارير صحفية ، بتاريخ ٤ سبتمبر ١٩٥٣م .

أربعة أصوات وامتناع ثلاثة أصوات [٤٧] .

والحقيقة أن الحكومة لم تنتظر طويلاً بعد تشكيلها حتى دخلت في أزمة حقيقية على أثر استقالة حميد فرنجية رئيس لجنة الشئون الخارجية بالمجلس النيابي في ٢٢ سبتمبر ١٩٥٣م احتجاجاً على إفشاء أسرار المناقشات التي دارت فيها حول موقف لبنان من المسألة المراكشية وقد شاركه في هذه الاستقالة ريمون إده مقرر اللجنة المذكورة ، إذ تحدث البعض عن أنه منذ أن تألفت حكومة عبد الله اليافي قام الأستاذ فرنجية مع بيير أده وزير المالية وألفريد نقاش وزير الخارجية بوضع برنامج يهدف إلى الحد من تهور لبنان في الاندفاع مع السياسة العربية باعتبار أنها تعود على مصالحه بالخسارة والعمل على التقرب من الغرب وخاصة فرنسا ، وقد ظهر هذا الاتجاه عندما عرضت المسألة المراكشية على المجلس وقرر المجلس إرساله مذكرة احتجاج إلى فرنسا ، فإذا برئيس اللجنة حميد فرنجية يحاول عرقلة المذكرة أمام اللجنة لتعطيل إرسالها إلى الحكومة الفرنسية ، وحينما عرضت المذكرة للبحث بمجلس الوزراء رغب وزير الخارجية ومعه وزير المالية الإعراب عن وجهة النظر السابقة ، إلا أن رئيس الحكومة استطاع أن يقضي على هذا الاتجاه بعد أن لوح بإحداث أزمة وزارية إنقاذا لسلامة موقف لبنان من القضايا العربية [٤٨] .

وعلى أثر هذه الأزمة عُقد مؤتمر في مكتب النجادة في يوم ١٤ أكتوبر ١٩٥٣م ، فوقع انفجار أدى إلى إصابة كمال جنبلاط وبعض الشخصيات الوطنية المعارضة [٤٩] ، وهو ما أدى إلى اتهام النائبين كمال جنبلاط وعبد الله الحاج للحكومة بتدبير هذا الحادث ، وأصدرا بالاشتراك مع الهيئات التي حضرت الاجتماع بياناً تضمن الدعوة إلى إضراب عام في بيروت في يوم السبت ١٧ أكتوبر ١٩٥٣م إعلاناً لتأييد قضية مراكش ، واستنكاراً لحادث الاعتداء على اجتماع النجادة ، وذكرت الهيئات في بيانها أنها تحمل الحكومة المسئولية وتحتكم إلى الرأي العام في أمر الأساليب الدكتاتورية التي تتبعها الحكومة . وقد

---

[٤٧] **نفسه** ، ميكروفيلم رقم ٢٥ ، محفظة رقم ٣٧ ، ملف رقم ٧٥٣ / ٨٦ / ٣ جـ ٢ ، تقرير رقم ٤٨٥ بتاريخ١٢ سبتمبر ١٩٥٣م .

[٤٨] **نفسه** ، ميكروفيلم رقم ٢٨ ، محفظة رقم ٤٢ ، ملف رقم ٢٢٧ / ٧ / ١ جـ ٣ ، تقرير رقم ٥١١ بتاريخ٨ أكتوبر ١٩٥٣م .

[٤٩] **خليل أحمد خليل** : كمال جنبلاط ، دار المطبوعات الشرقية ، بيروت ١٩٨٤م ، ص١٣٥ .

استشعرت الحكومة خطورة الموقف فبادر رئيس الجمهورية بالحضور في اليوم التالي من قصره الصيفي إلى بيروت حيث ترأس اجتماعاً مطولاً لمجلس الوزراء بحث في خلاله الحادث ونتائجه ، وفي نفس اليوم عقد الوزراء اجتماعاً وزارياً حضره بعض قادة الأمن للنظر فى التدابير للمحافظة على النظام بمنع المظاهرات والمساعدة على عدم نجاح الإضراب ، وصرح عبدالله اليافى بإجراء تحقيق فى الحادث ، وأن الحكومة ستضرب بيد من حديد على من يخل بالأمن وعدم التساهل إزاء الإضراب والمظاهرات [٥٠] .

وقد دافع رئيس الحكومة عن موقف حكومته تجاه الأزمة عند انعقاد مجلس النواب فى يوم ١٥ أكتوبر ١٩٥٣م ، واتهام النائب عبدالله الحاج فى كلمته للحكومة بتدبير حادث النجادة ، حيث أكد رئيس الوزراء فى رده على استنكار الحادث وتأييد قضية مراكش ، وأن الأزمة لا تخرج عن الصراع القائم بين الحكومة والمعارضة ، وأن هذا الصراع إذا استمر فسوف يجر إلى خراب البلاد ، ومن واجب الحكومة أن تقف فى وجه أى عمل تخريبى . والحقيقة أن ما قال به رئيس الوزراء كان صادقاً ، فقد ضم اجتماع النجادة الحزب التقدمى الاشتراكى والحزب القومى الاجتماعى وغيرها من الهيئات المعروفة بعدائها للحكومة القائمة بل للنظام بأكمله ، وهذا يعنى أن المجتمعين كانوا يستهدفون أموراً أخرى لا تخرج عن كونها مظهراً من مظاهر المنافسة السياسية بين الحكومة والمعارضة ، ولعل ما يؤكد ذلك أن حادث النجادة ما كاد يحدث حتى بدأت تخرج البيانات ويتم الدعوة إلى الإضراب العام والمظاهرات والمناداة بسقوط الحكومة فوراً ، فقد طالب كمال جنبلاط فى مذكرة أعدها وعرضها على ممثلى الأحزاب المعارضة بضرورة استقالة الحكومة القائمة ، ومع ذلك ، فإن الهجمة الشرسة التى واجهتها الحكومة من المعارضة كانت قد فشلت ، وفشل معها الإضراب الذى دعت إليه المعارضة فى ١٧ أكتوبر ١٩٥٣م بعد التدابير التى اتخذتها الحكومة ، وتمكنت الحكومة بذلك من اتقاء أزمة وزارية كادت أن تقع فيها [٥١] .

ورغم ذلك ، فإن حالة عدم الرضا عن الحكومة ظلت سائدة بين اللبنانيين ، بعد أن فشلت الحكومة فى تحقيق ما وعدت به من إصلاحات اقتصادية واجتماعية للمواطن

---

[٥٠] وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت) : ميكروفيلم رقم ٢٨ ، محفظة رقم ٤٢ ، ملف رقم ٢٢٧ / ٧ / ١ جـ ٣ ، تقرير رقم ٥٦٣ بتاريخ ٢٣ أكتوبر ١٩٥٣م .

[٥١] نفسه .

اللبنانى ، وقد جاء البيان الذى أذاعه الجيش اللبنانى على أثر الكشف عن حركة انقلابية كان يعد لها بالجيش بواسطة الزعيم عزيز جان غازى وبمشاركة الملازم أول معين عبد القادر حمود والملازم جوزيف نسيب أسود والذين تم توقيفهم فى يوم الخميس الموافق ١٠ ديسمبر ١٩٥٣م ليؤكد على هذه الحالة ، فقد تحدث البيان عن أن الزعيم المعتقل مشهور عنه شدة التذمر من الأوضاع بالجيش ، ويشكو دوماً من سوء الأوضاع فى لبنان ، وما وصلت إليه البلاد من فوضى الإدارة وانهيار فى اقتصادها ، وأنه لا ينفك بمناسبة وبغير مناسبة يهاجم الأوضاع فى البلاد ويدعو إلى ضرورة إصلاحها [٥٢] .

على أية حال ، فإن هذا يعنى أن الحكومة لم تنجح فى القيام بعملها تجاه المواطنين هذا فى الوقت الذى كانت فيه المعارضة تترصد لأخطاء الحكومة . وبالفعل ظهر هذا فى حادث الإضراب الذى أعلنه تلاميذ المدارس عن الدراسة ابتداءً من ٨ فبراير ١٩٥٤ احتجاجاً على المرسوم الذى أصدرته الحكومة فى ٢١ ديسمبر ١٩٥٣ بشأن تعديل نظم الامتحانات العامة ، فقد تحدثت بعض الصحف مثل صحيفة النهار التى ذهبت إلى القول بأن وراء الإضراب عناصر سياسية تريد خلق متاعب لحكومة عبدالله اليافى لتنتهى إلى استقالتها ، وقد وضح ذلك من خلال المعارضة التى وجدتها الحكومة عند عرض الموضوع على المجلس النيابى فى ١٠ فبراير ١٩٥٤م [٥٣] . وقد تحدث عبد الله اليافي عن ذلك صراحة – عندما عرض على المجلس النيابي في ١٦ فبراير ١٩٥٤م استجواباً من إميل البستاني والذي اتهم الحكومة بالعجز عن تنفيذ المشروعات النافعة للبلاد وأن الانسجام مفقود بين الوزراء والشجاعة تعوزهم ، وزاد النواب على ذلك متهمين الحكومة بالتردد في تطهير القضاء وإصلاح الجهاز الإداري والتلكؤ في تنفيذ قانون الإثراء غير المشروع ، والتأخير في إعداد ميزانية الدولة ، وكان من أبرز المتحدثين حميد فرنجية وإميل لحود وسليم حيدر وكامل الأسعد – حيث أكد اليافي على أنه كان يتمنى لو استلهم النواب شعورهم الوطني ، فهم لا يهدمون حكومة بل يهدمون وطناً ، ومؤكدا على أن الحكومة قامت بدورها تجاه ما قيل أنها قصرت فيه ، غير أن دفاع رئيس الحكومة لم يمنع النائب

---

[٥٢] **نفسه** ، تقرير بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٥٣م .

[٥٣] **نفسه** ، ميكروفيلم رقم ٢٥ ، محفظة رقم ٣٧ ، ملف رقم ٧٥٣ / ٨٦ / ٣ جـ ٢ ، خطاب رقم ٣٢ بتاريخ ١٩ فبراير ١٩٥٤م .

إميل البستاني من تفنيد حجج الحكومة . كما أنه عندما طرحت الثقة بالحكومة في نفس الجلسة أسفرت النتيجة عن فوزها بالثقة بأغلبية ١٨ صوتاً بمن فيهم أصوات الوزراء أنفسهم ومعارضة ١٦ صوتاً أي أن الحكومة فازت بأكثرية صوتين فقط [٥٤] .

وبالتالي ، دخلت الحكومة في أزمة حقيقية ، فقد اعتبر رئيس الحكومة فوز وزارته بهذه الأغلبية الضئيلة خذلاناً لا يشرف حكومته ، لذلك بادر بتقديم استقالتها إلى رئيس الجمهورية والذي بعد أن درسها على ضوء النتائج التي ستترتب عليها قرر في بلاغ رسمي أن ظروف الحكم تتطلب الاستقرار ومواصلة العمل لإنجاز باقي المشروعات التي تعهدت بها الحكومة وبما يعنى رفض الاستقالة ، وقراره هذا كان مدعاة إلى التساؤل بين الأوساط السياسية عما إذا كان يحمل في ثناياه خروجاً على التقاليد الدستورية التي توجب على الرئيس التزام الحيدة في مثل هذه الشئون وخاصة بعد أن برهن النواب على خذلانهم الصريح للحكومة ، وان هذا القرار سيكون حافزاً للنواب المعارضين لحشد صفوفهم ومواجهة الحكومة فتقع في أزمة جديدة ، ومع ذلك ، ساد لدى الرأي العام أن الاحتفاظ بالحكومة كان ضرورة تقتضيها عدة اعتبارات ، ومنها أن الحكومة لم تُخذل كلياً أمام المجلس وقد فازت بالأغلبية حتى لو كانت ضئيلة ، وأن الظرف لم يكن مناسباً لإسقاط الحكومة نظراً لدخول الحكومة في مفاوضات مع شركات البترول التي لها منشآت في لبنان لزيادة حصيلة الحكومة من الرسوم المفروضة على هذه الشركات ، كما فسر البعض الأزمة التي افتعلها النواب بجلسة ١٦ فبراير ١٩٥٤ بأنها مدبرة من أنصار شركات البترول لإسقاط الحكومة ، وبالتالي إحباط المفاوضات مع هذه الشركات ، فضلاً عن الوساطة التي يقوم بها لبنان في هذا الوقت بين العراق وسوريا لتخفيف التوتر بينهما [٥٥].

على أية حال ، لم تكن الأزمة التي وقعت فيها حكومة عبد الله اليافي سوى مناورة من المناورات التي لم تنقطع الصحافة وفريق من النواب عن القيام بها منذ تأليف هذه الوزارة ، إما طمعاً في كرسي الحكم أو لتحقيق مأرب من المآرب ، وقد تحدث المراقبون للأحداث عن أن المخرج للأزمة ينحصر في ثلاثة حلول ، فإما أن تستمر الوزارة بوضعها

---

[٥٤] **نفسه** ، ميكروفيلم رقم ٢٨ ، محفظة رقم ٤٢ ، ملف رقم ٢٢٧ / ٧ / ١ جـ ٣ ، تقرير رقم ٣٥ بتاريخ٢٠ فبراير ١٩٥٤م .

[٥٥] **نفسه** .

القائم لتتمكن من وضع الميزانية العامة للدولة وتنفيذ المشروعات التي تعهدت بها ، أو أن يعاد تشكيلها على أساس خروج بعض الوزراء وإحلال عناصر جديدة مكانهم ، أو أن تستقيل الوزارة برمتها [٥٦] . وبالفعل كان الحل الأخير هو مصير الوزارة ، فقد عادت الأزمة لتطل برأسها مرة ثانية عقب عودة عبد الله اليافي من المهمة التي كان بها في سوريا ، وحين عودته تقدم في ٢٣ فبراير ١٩٥٤م بكتاب استقالته إلى رئيس الجمهورية ، ولم يذكر من الأسباب سوى الرغبة في إفساح المجال أمام رئيس الجمهورية لمعالجة الموقف ، وقد قبل الرئيس هذه الاستقالة [٥٧] .

وعلى ذلك ، أصبح من الضروري اختيار شخصية جديدة لأجل رئاسة الحكومة ، حيث رشح البعض سامي الصلح ، كما ذهب البعض الآخر إلى ترشيح عبد الله اليافي ، بينما ذهب فريق ثالث إلى ترشيح محي الدين النصولي ، غير أن أكثرية النواب تحولوا فيما بعد إلى تأييد عودة اليافي على رأس حكومة تتألف من عشرة أشخاص وتضم عناصر قوية من داخل مجلس النواب ومن خارجه ، وعلى هذا الأساس شرع عبد الله اليافي في إجراء سلسلة من الاتصالات لتأليف وزارته الجديدة ولكنه لم يلبث أن اصطدم بصعوبات واتجاهات متباينة ، فقد أبدت الكتلة الوطنية التي يتزعمها ريمون أده استعدادها للتعاون في تشكيل الحكومة الجديدة بشرط أن لا يدخل فيها أحد من خصومها ، وبالعكس هدد خصوم الكتلة الوطنية وفي مقدمتهم النائب إميل البستاني بسحب الثقة من عبد الله اليافي وترشيح سامي الصلح بدلاً منه في حالة إصرار اليافي على إشراك أحد من الكتلة الوطنية . كما مثل أمر توزيع المقاعد الوزارية صعوبة أيضاً ، فقد تنازع حميد فرنجية وبيير أده وموسى مبارك على المقاعد المخصصة للموارنة ، وتمسك نواب البقاع بوجوب تمثيل منطقتهم في الوزارة باعتبارها مهد الكاثوليكية ، وجاء اختلاف الوزراء حول الحقائب الوزارية ليزيد الأمر صعوبة ، فقد أصر بيير أده على رفض وزارة التربية وتمسك بوزارة المالية التي كان يطمع فيها فيليب تقلا ، وأعلن حميد فرنجية انسحابه من الموقف بسبب تمسك البعض بوزارة الخارجية التى كان يريد أن يتقلدها . لذلك كانت هذه الصعوبات مدعاة إلى أن يعلن اليافي

---

[٥٦] **نفسه** .

[٥٧] **نفسه** ، ميكروفيلم رقم ٢٨ ، محفظة رقم ٤٢ ، ملف رقم ٢٢٧ / ٧ / ١ جـ ٣ ، تقرير رقم ٤٤ بتاريخ ٢ مارس ١٩٥٤م .

لرئيس الجمهورية فشله واعتذاره أكثر من مرة عن تشكيل الوزارة [٥٨] . لدرجة أنه قام بتشكيل وزارة [*] واجتمع أعضاؤها في المقر الرئاسي تمهيداً لإصدار مرسوم التشكيل ، ولكن اختلفوا حول الحقائب الوزارية وعاد اليافي ليعيد توزيع الحقائب من جديد [٥٩] . وبعد انقضاء ستة أيام على الأزمة الوزارية صدرت مراسيم تشكيل الوزارة الجديدة [*] بتاريخ أول مارس ١٩٥٤م ، وقد جاء التغيير في الوزارة بإدخال الأمير مجيد أرسلان كوزير للدفاع ، وتبديل بعض الحقائب الوزارية بين الوزراء [٦٠] .

ولعل أهم ما يسترعي الانتباه في تشكيل هذه الحكومة هو عدم اشتراك نواب الكتلة الوطنية فيها ، فقد كان اليافي بين أمرين إما التمسك بالتعاون مع هذه الكتلة وفقدان ثقة خصومها أو التخلي عنها إن هو أراد لحكومته اجتناب هجمات هؤلاء الخصوم ، وقد كان المرشح الأول للكتلة الوطنية هو بيير إده ، وقد ذهبت الأوساط السياسية لتفسير عدم اشتراكه في الحكومة الجديدة إلى ما عرف عنه من مقاومة للوحدة الاقتصادية مع سوريا ، تلك الوحدة التي تحرص كل حكومة لبنانية على العمل لتحقيقها [٦١] . ومع ذلك ، تم تشكيل للحكومة ، وانعقد في ٥ مارس ١٩٥٤م المجلس النيابي للاستماع للبيان الوزاري الذي تقدمت به الحكومة الجديدة لنيل الثقة ، وقد جاء بيان الحكومة ليتحدث عن تعديل قانون الانتخابات وتنظيم الجهاز الحكومي وتوسيع نطاق اللامركزية وتعديل المراسيم

---

[٥٨] **نفسه** .

[*] **شكلت الحكومة من** : عبد الله اليافي رئيساً ووزيراً للداخلية والدفاع والأنباء ، وألفريد نقاش وزيراً للخارجية ، وغبريال المر وزيراً للأشغال العامة ، وبشير الأعور وزيراً للعدلية والبريد والبرق والهاتف ، ورشيد كرامي وزيراً للاقتصاد والشئون الاجتماعية ، وبيير إده وزيراً للمالية ، وكاظم الخليل وزيراً للزراعة والصحة والإسعاف ، ونقولا سالم وزيراً للتربية الوطنية .

[٥٩] **صلاح عبوشى** : مصدر سابق ، ص ٨٦ .

[*] **شكلت الحكومة من** : عبد الله اليافي رئيساً ووزيراً للمالية والأنباء ، وألفريد نقاش وزيراً للخارجية والعدلية ، والأمير مجيد أرسلان وزيراً للدفاع الوطني ، وغبريال المر وزيراً للأشغال العامة ، ورشيد كرامي وزيراً للاقتصاد والشئون الاجتماعية ، وكاظم الخليل وزيراً للصحة والإسعاف والزراعة ، ونقولا سالم وزيراً للتربية الوطنية والبريد والبرق والهاتف ، جورج هراوي وزيراً للداخلية .

[٦٠] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)** : ميكروفيلم رقم ٢٨ ، محفظة رقم ٤٢ ، ملف رقم ٢٢٧ / ٧ / ١ جـ ٣ ، تقرير ٤٤ بتاريخ ٢ مارس ١٩٥٤م .

[٦١] **نفسه** ،تقرير رقم ٤٤ بتاريخ ٢ مارس ١٩٥٤م .

الاشتراعية التي تراها ضرورية وزيادة الأعمال الإنشائية ورفع مستوى الاقتصاد اللبناني وتعزيز إجراءات الأمن . وقد عقَّب النواب على البيان ، حيث هاجم سامي الصلح الحكومة وأكد على أنها استمرار للحكومة المستقيلة والتي لم تحقق شيئاً للبلاد ، وأعلن النائب غسان تويني عدم ثقته بالحكومة لعجزها عن تنفيذ وعودها التي وعدت بها ، بينما طالب النائب بطرس أده بالاستقرار الذي يمكن من خلاله تنفيذ البرامج الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، بينما تحدث كامل الأسعد مطالباً بإبعاد كاظم الخليل عن الوزارة وهو ما رفضه رئيس الوزراء ، ومع طرح الثقة في الحكومة نالتها بأغلبية ٣٤ صوتاً وحجب الثقة عنها ٨ أعضاء منهم سامي الصلح وغسان تويني وكامل الأسعد وبطرس إده وامتنع عن التصويت حميد فرنجية وإميل البستاني وعبد الله الحاج وسليم حيدر [٦٢] . ورغم الأغلبية التي نالتها الحكومة بالمجلس النيابي إلا أن المراقبين للأحداث كانوا قد توقعوا لها عدم البقاء في الحكم مدة طويلة ، بل إن رئيس الوراء نفسه وصف وزارته الجديدة بأنها حكومة انتقال ، وكان يقصد بذلك تعديل قانون الانتخابات والمجئ بمجلس نيابي جديد وبالتالي تغيير الوزارة [٦٣] .

على أية حال ، لم تنتظر الحكومة طويلاً كي تواجه المعارضة على سياستها ، فعلى أثر ما أشيع عن انضمام العراق إلى الحلف التركى – الباكستاني قرر الطلاب بالجامعة الأمريكية القيام بمظاهرات في يوم ٢٧ مارس ١٩٥٤م ، هذا على الرغم من محاولة رئيس الحكومة منع الطلاب من التظاهر ضد سياسة دولة صديقة أو جارة لأنها سياسة دولة مستقلة ، ولكن وفداً من جمعية العروة الوثقى التي تمثل الطلاب أخبروا رئيس الوزراء في لقائهم معه في ٢٦ مارس بتصميمهم على التظاهر ، وهو ما دفع وزارة الداخلية إلى أن تصدر بلاغاً تمنع فيه التظاهر منعاً باتاً ، وقد استنكرت الأحزاب كالنجادة والمؤتمر الوطني والحزب الاشتراكي والجبهة الاشتراكية والجبهة الشعبية وغيرها منع الحكومة للتظاهر واعتبروا ذلك تعدياً على الحريات ، وقد أعلنت هذه الأحزاب تأييدها للطلاب ، كما أعلن طلاب طرابلس تضامنهم مع طلاب بيروت [٦٤] ، وبالفعل تحدى الطلاب الحكومة وقاموا

---

[٦٢] **نفسه** ، تقرير رقم ٥٣ بتاريخ ٩ مارس ١٩٥٤م .

[٦٣] **نفسه** ، تقرير رقم ٤٤ بتاريخ ٢ مارس ١٩٥٤م .

[٦٤] **نفسه** ، تقرير رقم ٧١ بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٥٤م .

بمظاهرتهم في يوم السبت ٢٧ مارس ١٩٥٤م ورددوا عبارات : فلتسقط الحكومة ، ولتسقط الأحلاف ، وليحيا الاستقلال والموت للخونة ، وقد واجهتهم الحكومة بشدة نتج عنها موت أحد الطلبة ، وأصيب أكثر من أربعين طالباً [٦٥]. وقد عقد مجلس الوزراء اجتماعاً وقرر تعطيل الدراسة بالجامعة الأمريكية لمدة أسبوع واتخاذ تدابير للمحافظة على الأمن وأصدرت الحكومة اللبنانية بلاغاً عن الأحداث التي جرت وما اتخذته الحكومة تجاهها [٦٦] .

وفي مواجهة موقف الحكومة عقد الطلاب في ٢٩ مارس ١٩٥٤م اجتماعاً اتخذ فيه الحاضرون عدة قرارات كان على رأسها طلب إقالة حكومة اليافي ، ورفعوا برقيات احتجاج إلى رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ، وأرسلوا إلى بعض النواب بالبرلمان لتقديم استجواب للحكومة عن أعمال الإرهاب ضد الطلاب . وبالفعل تقدم النائب كامل الأسعد باستجواب للحكومة مستنكراً أسلوبها في مواجهة المظاهرات ، ومعتبراً ذلك خرقاً للنظام الديمقراطي الذي يعيش فيه لبنان ، وخرقاً للدستور اللبناني الذي يضمن حرية الرأي ، ومؤكدا على أن بقاء حكومة اليافي واستمرار أساليبها في إدارة البلاد خطر يهدد النظام القائم ، ومطالباً بحجب الثقة عن الحكومة ، كما وجه كمال جنبلاط سؤالاً إلى الحكومة في هذا الصدد متهماً إياها بخدمة الاستعمار وبريطانيا والمشاريع الاستعمارية ، ومؤكداً على ما قال به النائب كامل الأسعد ، ومطالباً الحكومة أن تعتزل الحكم . ورغم مواجهة الحكومة لمعارضيها بالمجلس النيابي إلا أن هذه المعارضة ، وكذلك ردة فعل الحكومة على اضطرابات الطلاب في ٢٧ مارس ١٩٥٤م قد أثرا على مركز حكومة اليافي ، فقد استغلته الصحافة وخصوم الوزارة للتنديد بسياستها الداخلية [٦٧] .

وجاءت السياسة الخارجية للحكومة لتزيد من أزمتها ، فقد طالب النائب جوزيف شادر في جلسة مجلس النواب المنعقدة في يوم الأربعاء ٢٨ أبريل ١٩٥٤م بضرورة عقد معاهدة مع الدول الغربية لضمان حدود لبنان ، وقد أيده النائب إميل البتساني الذي اقترح عقد هذه المعاهدة مع بريطانيا ، بينما حبذ النائب أحمد الأسعد الاتفاق مع الولايات

---

[٦٥] **خليل أحمد خليل** : كمال جنبلاط ، ، دار المطبوعات الشرقية ، بيروت د. ت ، ص١٣٥ .

[٦٦] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)** : ميكروفيلم رقم ٢٨ ، محفظة رقم ٤٢ ، ملف رقم٢٢٧ / ٧ / ١ جـ ٣ ، تقرير رقم ٧١ بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٥٤م .

[٦٧] **نفسه** .

المتحدة الأمريكية ، أما النائب كمال جنبلاط فقد عارض كل اتفاق يعقد مع الدول الشرقية أو الغربية لأن هذا الاتفاق لن يعبر عن رغبات الشعب ، وأمام هذا الاختلاف أكدت وزارة الخارجية اللبنانية بأنه ليس هناك نية لعقد معاهدات عسكرية مع أحد [٦٨] .

ومع ذلك ، لم ينته الأمر عند هذا الحد ، حيث عاد النائب إميل البستاني ليتقدم باستجواب للحكومة بالمجلس النيابي في ٥ يونيه ١٩٥٤م بشأن السياسة الخارجية للحكومة وكذلك موقفها من البيان الثلاثي وعدم كفاية وسائل الدفاع العربي إزاء المخاطر بالمنطقة . وقد جاء رد الحكومة في جلسة المجلس بتاريخ ١٤ يوليه ١٩٥٤م مؤكداً على أن الحكومات العربية آخذة في تنظيم دفاعاتها ومنها لبنان التي تعمد إلى تقوية جيشها ، وأن الحكومة اللبنانية تثق بأن الضمان الجماعي العربي دعامة قوية من دعائم الدفاع العربي ، وأن الحكومة لا تستطيع أن تبدي رأياً منفرداً في البيان الثلاثي تمشياً مع مبدأ التضامن بين الدول العربية الذي سار عليه لبنان وهو الأساس الذي قامت عليه سياسته الخارجية . ومع مناقشة سياسة الحكومة العامة في جلسة المجلس النيابي يوم الأربعاء ١٤ يوليه ١٩٥٤م أتيحت الفرصة للمعارضة البرلمانية التي كانت تتحينها منذ أكثر من شهرين لإحراج الحكومة والتصويت ضدها بعدم الثقة ، وكانت تؤازرها عدة صحف كبيرة كالنهار والجريدة والتي اتهمت الحكومة بالفشل ونادت بوجوب استقالتها فوراً ، وقد تحدث إميل البستاني مؤكداً على أن الحكومة لم تحقق شيئاً يذكر خلال المدة التي شغلتها في الحكم ، حيث بقاء أزمة البطالة وعدم تحقيق المشروعات العمرانية التي وعدت بها كمشروع نهر الليطاني وتحسين مرفأ طرابلس وعدم إصدار التشريعات الضرورية كتعديل قانون الانتخابات وقانون الإثراء غير المشروع وتطهير القضاء وتوزيع الأراضي على الفلاحين ، واختتم بتقديم النصيحة للحكومة بأن تذهب لتريح وتستريح . وأما النائب غسان تويني فقد ذكر بأن الحكومة عالجت الأمور بالاستهتار والاستهزاء مما جعل بقاءها في الحكم لا يطاق وهاجم النائب جوزيف شادر تصرفات الحكومة في النواحي الاقتصادية وتقصيرها في اختصار الجهاز الإداري الذي يبتلع ٧٠ مليون ليرة من ميزانية الدولة ، وأكد على أن البلاد بعد عامين من الانقلاب لا تزال على حالها ، وانتقد النائب حميد فرنجية تقصير الحكومة في تحقيق البرامج التي أعلنتها في بيانها الوزاري الأول والثاني وبخاصة ناحية الأمن ،

---

[٦٨] **نفسه** ، تقرير رقم ٨٧ بتاريخ ٣٠ أبريل ١٩٥٤م .

وأما سامي الصلح فقد أكد أن البلاد في حاجة إلى إصلاح سريع قبل أن يعم الفساد وأن الشعب في حالة يأس شديد ، وهذه الحكومة لم تقدم شيئاً منذ توليها الحكم ليجعل المجلس يجدد لها الثقة ، وخاطب رئيس الحكومة قائلاً : لقد أفلستم في الإدارة إفلاساً تاماً يوجب عليكم الإسراع إلى البيت [٦٩] .

ولم تعدم الحكومة من يدافع عنها من النواب ، وبرز منهم بشير الأعور ونزيه البزري ، واللذين أبرزا حسنات الحكومة وطالبا بإعطائها الوقت الكافي لتنفيذ برامجها ، وقالا بأن هذه الحكومة يجب أن تفوز بالثقة لأن المعارضة لم تتقدم ببرنامج أفضل من برنامج هذه الحكومة ، وفي النهاية دافع اليافي عن أعمال حكومته وشكر النواب المعارضين على توجيهاتهم ، وقال بأنه يريد أن يتعاون مع النواب جميعاً لإعمال الإصلاح الذين تنشده البلاد وأنه يطلب الثقة على هذا الأساس ، وبالفعل نالت الحكومة الثقة بأغلبية ٢٨ صوتاً ضد ١٠ أصوات وامتناع صوت واحد ، وقد عارض الحكومة كل من : سامي الصلح وأحمد الأسعد وكامل الأسعد وحميد فرنجية وغسان تويني وإميل البستاني وجوزيف شادر وجان حرب وبيير إده وريمون إده ، والحقيقة أن فوز الحكومة بالثقة لا يرجع إلى قوتها وإنما إلى الثقة التي يتمتع بها رئيسها لدى رئيس الجمهورية وبالتالي كان تدعيم الأخير للوزارة بالبرلمان ، ونيلها الثقة . ومع ذلك عاد النائب إميل البستاني ليوجه في ٢٠ يوليه ١٩٥٤م استجواباً للحكومة طالباً منها أن تنتهج الصراحة التامة في معالجة القضايا الخارجية ، وأن تقبل المساعدات العسكرية الأمريكية ، وقد رفضت الحكومة هذا المطلب ، وأكدت تمسكها بالضمان الجماعي العربي ، وبالتالي أسفرت الجلسة عن فشل إميل البستاني في إحراج الحكومة وانتزاع تصريح منها بقبول المساعدات الأمريكية [٧٠] .

ومع حالة عدم الاستقرار بالنسبة لوزارة عبد الله اليافي عمد الرئيس شمعون في ٣ أغسطس ١٩٥٤ إلى الاجتماع مع الزعماء ورؤساء الأحزاب لإيجاد حل سريع للموقف وتبديد السحب المتراكمة في أفق السياسة اللبنانية واستشارتهم في الأمر ، فاجتمع مع صائب سلام الذي صرح قبل مقابلته للرئيس بأنه يرجو أن ينزل أصحاب الأمر – يقصد رئيس الجمهورية – ويدخلوا تعديلات على سياستهم تجعل رئيس الوزراء متمتعاً بصلاحيات

---

[٦٩] **نفسه** ، تقرير رقم ١٤٧ بتاريخ ١٩ يولية ١٩٥٤م .

[٧٠] **نفسه** .

تمكنه من تنفيذ السياسة الإصلاحية التي تتقبلها البلاد ، وأضاف بأنه إذا تحقق هذا الأمر فإنه يقبل التعاون والقيام بأعباء الحكم . ومن جانب آخر ، حاول الرئيس تقريب وجهات النظر بين رئيس الوزراء والوزراء الذين دبت بنيهم علاقة عدم الانسجام ، كما حاول إقناع بعض النواب البارزين للاشتراك في الحكم مع اليافي في وزارة جديدة ، وكان من هؤلاء النائب حبيب فرنجيه نائب زغرتا ، ولكن باءت هذه المحاولات بالفشل[٧١] .

في هذا الوقت بدأت الحملة على الحكومة تشتد لإجبارها على الاستقالة ، فقد استغل كمال جنبلاط وغسان تويني وكذلك الصحافة أموراً تتعلق بمصالح الرأي العام للهجوم على الحكومة ، حيث ألقى باللوم على رئيس الحكومة ووزير الأشغال في انقطاع التيار الكهربائي عن بيروت خلال النهار ، كما أُلقى باللوم عليه في موقفه الضعيف إزاء معالجة مسألة البيان الطائفي الذي نشره بيير الجميل زعيم الكتائب ، وجاء القرار المكتوب لنواب الكتلة المستقلة البالغ عددهم ١٩ نائباً ومن بينهم غبريال المر وزير الأشغال في وزارة اليافي الذي تقدموا به لرئيس الجمهورية – والذي أكدوا فيه على أن هذه الحكومة لم تعد صالحة للحكم ، وأنهم يسحبون ثقتهم منها – ليزيد من الحملة على الحكومة . لذلك عمدت حكومة اليافي إلى أن تُظهر حسن نواياها ، فأصدرت في ١٦ أغسطس ١٩٥٤م بلاغين يقضيان بتنفيذ الوعود التي قطعتها على نفسها في بيانها الوزاري ، وذلك بتأليف لجنتين يناط بالأولى أمر وضع التعديلات التي يراد إدخالها على قانون الانتخابات وزيادة عدد النواب ، والثانية مهمة إحصاء أسماء موظفي الدولة من كل طائفة توطئة لتوزيع الوظائف بالعدل بين الطوائف المختلفة ، وعلى أثر ذلك قامت بعض الصحف بحملة عنيفة على رئيس الجمهورية ترأسها النائبان كمال جنبلاط وغسان تويني مذكرين إياه بالقسم الذي قطعه على نفسه في دير القمر في ١٧ أغسطس ١٩٥٢م من عمله على تصحيح الأوضاع الدستورية وإيجاد حكم ديمقراطي ، وقد قصد النائبان من وراء هذه الحملة انتقاد مسلك رئيس الجمهورية بسبب تشبثه برئاسة عبد الله اليافي للوزارة وإيمائه إليه بإصدار هذين البيانين المعتبرين من باب سياسة التسكين للوضع بالبلاد ، وهذه الحملة ترجع إلى العلاقة التي جمعت بين الرئيس وعبد الله اليافي رئيس الوزراء ، والتي وصلت إلى حد أن

---

[٧١] نفسه .

يطلق الرئيس على اليافي بأنه "رفيق جهاده " [٧٢] .

على أية حال ، اجتمعت الأسباب التي أدت في النهاية إلى استقالة الوزارة ، فقد كان لمعارضة النواب في البرلمان للوزارة دورها القوي في أستقالتها ، وكذلك تجدد المشكلة الطائفية والتي أثارتها قضية جورج شكر وموقف عبد الله اليافي السلبي منها مما ألب عليه رجال السياسة ، وأثار غضب المسلمين اللبنانيين وقيامهم بمظاهرات طالبوا فيها باستقالة الحكومة ، ثم كان تسرب عامل عدم الانسجام بين الوزراء ورئيسهم لاعتقادهم أن بقاء الوزارة أصبح مشكوكاً فيه ، ومن ذلك تهديد وزيرى العدل والخارجية بالاستقالة على أثر مخالفة رئيس الوزراء لقانون مجلس القضاء الأعلى في مسألة نقل المدعي العام . كل ذلك أدى إلى استقالة الحكومة ، حيث دعا الرئيس شمعون الوزراء والنواب إلى مؤتمر في يوم ٧ سبتمبر ١٩٥٤م ، وتناقش معهم في الموقف الوزراي ، فأبدى أغلبهم ضرورة استقالة الوزارة ، وبالفعل قدم عبد الله اليافي استقالة حكومته في يوم ٨ سبتمبر ١٩٥٤م إلى رئيس الجمهورية فقبلها وطلب إليه الاستمرار في العمل حتى تتشكل حكومة جديدة [٧٣] .

وعلى أثر الاستقالة أجرى الرئيس مشاورات في يومي ٨ ، ٩ سبتمبر ١٩٥٤م لتشكيل الوزارة ، والذي كان من نتيجته أن رضخت الأغلبية لوجهة نظر الرئيس بإعادة تكليف عبد الله اليافي لتشكيل الوزارة الجديدة ، وصدر بلاغ رسمي يوم ١٠ سبتمبر ١٩٥٤م جاء فيه أن أمر التكليف كان بناءً على تأييد الأكثرية البرلمانية لليافي [٧٤] ، وبالفعل بدأ اليافي مشاوراته والتي استمرت مدة أسبوع دون أن يتمكن من الوصول إلى هدفه في تشكيل الحكومة ، وأسباب فشله في تكوين الوزارة ترجع إلى استسلام اليافي إلى توجيهات رئيس الجمهورية ، ومن ثم عدم تصلبه برأيه في تحديد مواقفه من شتى الأمور ، مما أدى بالنواب ورجال الأحزاب والهيئات إلى الاعتقاد بأن جميع التشكيلات الوزارية التي وفق إليها الرئيس اليافي خلال استشاراته قد فرضت عليه فرضاً ، وهي ترمي إلى تنفيذ سياسة مرسومة تجعل الوزارة اللبنانية ممثلة لاتجاهات معينة تضمن التوازن بين الولايات

---

[٧٢] **نفسه** .

[٧٣] **نفسه** . وأيضاً – **مذكرات سامي الصلح** ، ج٢ ، ص٢٣٤ .

[٧٤] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)** : ميكروفيلم رقم ٢٨ ، محفظة رقم ٤٢ ، ملف رقم ٢٢٧ / ٧ / ١ جـ ٣ ، تقرير رقم ١٤٧ بتاريخ ١٩ يولية ١٩٥٤م .

المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا ، وقد ظهر ذلك بالفعل عندما خرج اليافي بتشكيلة للوزارة تتضمن ستة وزراء غير أعضاء في البرلمان من بينهم شارل مالك وزيراً للخارجية والذي أوعز اختياره إلى تأمين مصالح الولايات المتحدة ، وجودت حيدر وزيراً للمالية ، والذي كان اختياره بمثابة تمثيل لشركة I . B . C الإنجليزية للبترول ، وأن اختياره كان بإيعاز من نوري السعيد ، وأما فرنسا فكانت مصالحها مؤمنة من عدة وجوه [٧٥] **. وقد اعترف عبد الله اليافي نفسه بتدخل رئيس الجمهورية حينما قال للصحفيين بعد فشله في تشكيل الوزارة : " إن فساد السمكة من رأسها "** [٧٦] **.**

وبالفعل ، ارتأى رئيس الجمهورية بعد أن تحرج موقفه وأصبح النقد والهجوم موجهاً إلى شخصه بدلاً من عبدالله اليافي ضرورة اللجوء إلى سامي الصلح لإنقاذ موقفه وحل الأزمة ، وبهذا الاختيار يكون رئيس الجمهورية قد أرضى الرأي العام نظراً لما كان يتمتع به سامي الصلح من قبول لديهم ، ومن ناحية ثانية سلك طريقاً دستورياً بإسناد الرئاسة إلى عضو برلماني ، وبذلك بدأ سامي الصلح في مشاوراته والتي اقتصرت على الكتل النيابية البارزة حيث أصبح أمر تشكيل الوزارة هيناً بعد أن استقر رأيه على عدم إشراك رجال المعارضة فيها ، وبالفعل خرج تشكيل الوزارة خالياً من عناصر المعارضة . وقد تعددت أسباب عدم إشراك سامي الصلح لرجال المعارضة فى التشكيل الوزارى ، فقد خشيت رئاسة الجمهورية من تباطؤ الاستشارات وتضارب الآراء إذا ما تناولت مباحثات سامي الصلح لتشكيل الوزارة رجال المعارضة الأمر الذي يؤدى إلى أن تزداد الأزمة الوزارية تفاقماً هذا فضلاً عن أن رئيس الجمهورية كان قد رغب في التفريق بين المعارضة وسامي الصلح لإضعاف مركزه بعد أن فرضت المعارضة على الرئيس كميل شمعون تكليف سامي الصلح لتشكيل هذه الوزارة [٧٧] **.**

---

[٧٥] **نفسه** ، تقرير رقم ١٨٦ بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩٥٤م .

[٧٦] **صلاح عبوشى** : مصدر سابق ، ص ١٤٠ .

[٧٧] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)** : ميكروفيلم رقم ٢٨ ، محفظة رقم ٤٢ ، ملف رقم ٢٢٧ / ٧ / ١ جـ ٣ ، تقرير رقم ١٨٦ بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩٥٤م .

ويذلك ، خرجت الوزارة إلى النور بعد تشكيلها [*] ، وقد اعتبرت الأوساط السياسية والصحفية المحايدة أن الوزارة الجديدة التي شكلها سامي الصلح في سبتمبر ١٩٥٤م ضعيفة التكوين ولا تقوى على مجابهة الأعباء التي تتطلبها البلاد ، وإن جاز القول فإنها امتداد لوزارة عبد الله اليافي بتغيير طفيف ، وهو ما يعني أن الوزارة لن تقوى أمام هجمات المعارضة ومطالب الرأي العام ، فضلاً عن افتقارها إلى تعضيد رئيس الجمهورية الأمر الذي قد يعجل بتعثر خطاها ، وبالفعل أعدت المعارضة عدتها حتى قبل أن تضع الحكومة برنامجها الوزاري ، فجرى الاتصال بين كمال جنبلاط رئيس جبهة الاستقلال وريمون إده رئيس حزب الكتلة الوطنية للقيام بمعارضة الحكومة داخل البرلمان وخارجه ، كما تكونت كتلة معارضة أخرى برئاسة غسان تويني وكيل مجلس النواب للانضمام إلى الكتلة الأولى لتكوين معارضة قوية تعمل على النيل من الوزارة الجديدة ، كما بدأت تلوح بوادر الحملات الصحفية على الوزارة [٧٨] .

وقد جاء بيان الحكومة الذي ألقاه سامي الصلح في البرلمان بجلسة يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٥٤م ليتحدث عن تعزيز الحكم الديمقراطي وفرض احترام القانون وتطبيقه على الجميع ، وضمان الحريات العامة ومحاربة الفوضى وتوطيد الأمن وتعديل قانون الانتخابات النيابية على أساس زيادة عدد النواب ، وتحقيق اللامركزية في الحكم ، وتعديل المراسيم الاشتراعية في بعض نصوصها ، وفي النواحي الاقتصادية والاجتماعية ستعمل الحكومة على إنماء الاقتصاد والاهتمام بالنواحي الصحية ونشر التعليم ، وفي السياسة الخارجية ستعمل الحكومة على توثيق الروابط بالدول العربية والدول الصديقة [٧٩] . وبناء على هذا

---

[*] **شكلت الحكومة من** : سامي الصلح رئيساً للوزراء ، و غبريال المر نائباً للرئيس وزيراً للداخلية ، وألفريد نقاش وزيراً للخارجية ، والأمير مجيد أرسلان وزيراً للدفاع ، وشارل الحلو وزيراً للعدلية والصحة والإسعاف ، ورشيد كرامي وزيراً للاقتصاد والشئون الاجتماعية ، وسليم حيدر وزيراً للزراعة والبريد والبرق والهاتف ، ومحي الدين النصولي وزيراً للمالية والأنباء ، وموريس زوين وزيراً للتربية الوطنية ، ونعيم مغبغب وزيراً للأشغال العامة .

[٧٨] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)** : ميكروفيلم٢٨ ، محفظة ٤٢ ، ملف ٢٢٧ / ٧ / ١ جـ ٣ ، تقرير رقم ١٨٦ بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩٥٤م . **أيضاً : مذكرات سامي الصلح** ، ج ، ص٢٣٤ .

[٧٩] **نفسه** ،ميكروفيلم رقم ٢٨، محفظة رقم ٤٢، ملف رقم ٢٢٧/ ٧/ ١ جـ ٣ تقارير صحفية ، بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٥٤ .

البيان نالت الحكومة الثقة بأغلبية ٢٨ صوتاً وامتناع تسعة أصوات وهم : كمال جنبلاط وريمون إده وبيير إده وعبد الله الحاج وجوزيف سكاف وجورج هراوي وصبري حماده وأديب الفرزلي وناظم عكاري ، كما حجب ثلاثة من النواب الثقة عن الوزارة وهم حميد فرنجية وغسان تويني وجوزيف شادر ، وتغيب عن الجلسة أربعة نواب هم : بشير العثمان وسعيد طوق وإميل البستاني وعبد الله اليافي [٨٠] . ولعل الأسباب التي أدت إلى معارضة الحكومة وبيانها ترجع إلى أن آمال المعارضة كانت معقودة على أن تأتي وزارة يرأسها سامي الصلح وتمثل جميع الرغبات ، ولا تتضمن بعض الوزراء السابقين الذين تعرضوا لنقمة الرأي العام في الوزارة السابقة ويقصد بذلك وزيري العدل والداخلية ، كما أن البيان خلا من الإشارة إلى معالجة المشكلة الطائفية التي تسببت في إسقاط الوزارة السابقة وعدم خروج البيان الوزاري عما سبق أن جاء به بيان سامي الصلح عندما شكل الوزارة عام ١٩٥٢م [٨١] .

على أية حال ، جاءت الحكومة لتجد من يعترض على طريقة تكوينها ، وسرعة تأليفها ، وعلى ما جاء في بيانها ، ثم أن شقة التباعد بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء بدأت في الاتساع أثر موقف رئيس الوزراء السلبي من الحملات التي أثارتها المعارضة على رئيس الجمهورية في جلسة الثقة وبخاصة حملات النائب كمال جنبلاط ، إذ اعتبر القصر موقف رئيس الحكومة موقفاً مشجعاً للمعارضة ، وأصبح بذلك متوقعاً أن يعمل الرئيس على الحد من سلطات سامي الصلح بوضع العقبات في طريق تنفيذ ما ورد في بيانه الوزاري من مشروعات ، وإحباط كل مسعى للتفاهم بين الصلح والمعارضين ، والتفريق بين تكتلات المعارضة نفسها بالإغراء أو الضغط بغية إيجاد فئة معارضة يعتمد عليها القصر ويستغلها في الحد من مطالب سامي الصلح [٨٢] .

أمام هذه التحديات بدأت الحكومة عملها ، وكان عليها فى الحقل الداخلى موضوع تعديل المراسيم الاشتراعية التى أصدرتها وزارة الأمير خالد شهاب ، والطلب إلى مجلس

---

[٨٠] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)** : ميكروفيلم رقم ٢٨ ، محفظة رقم ٤٢ ، ملف رقم ٢٢٧ / ٧ / ١ جـ ٣ ، تقرير رقم ١٨٩ بتاريخ ٣ أكتوبر ١٩٥٤م .

[٨١] **نفسه** : ميكروفيلم رقم ٢٨ ، محفظة رقم ٤٢ ، ملف رقم ٢٢٧ / ٧ / ١ جـ ٣ ، تقرير رقم ١٨٩ بتاريخ ٣ أكتوبر ١٩٥٤م .

[٨٢] **نفسه** .

النواب بمنح الحكومة السلطة التشريعية لتعديل هذه المراسيم ، وفى الحقل الخارجى كان عليها مواجهة القضايا العربية التى كانت مطروحة فى هذا الوقت [٨٣] . وكانت أولى المسائل التي اتخذت فيها حكومة سامي الصلح إجراءاً سريعاً فور حصولها على الثقة في أول اجتماع لمجلس الوزراء عقد في يوم ٣٠ سبتمبر ١٩٥٤م هي تعديل المرسوم رقم ٦ المتعلق بقانون الانتخابات النيابية وتقديم المشروع إلى مجلس النواب [٨٤] ، وتم تشكيل لجنة برئاسة وزير الداخلية غبريال المر للنظر في تعديل القانون المذكور ، ووضع أسس صالحة تتمشى وأحوال لبنان بحيث تضمن الاستقرار للحكومات وتجعل المجلس أداة فعالة في الاشتراك في الحكم وغير خاضعة للأهواء السياسية والنعرات الطائفية . ورغم خروج المشروع إلى حيز الوجود وتصريح رئيس الوزراء بعرض المشروع على مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٠ أكتوبر ١٩٥٤م لإقراره ومن ثم عرضه على مجلس النواب ، فإن رئيس الوزراء عاد وقرر تأجيل عرض المشروع إلى أجل غير مسمى ، والسبب في ذلك ما أثير عن فكرة إنشاء مجلس للشيوخ والتي تبناها وزير الخارجية ألفريد نقاش وبمباركة رئيس الجمهورية والذي رأى في زيادة عدد النواب بالمجلس النيابي حسب المشروع المقترح مساندة لرئيس الحكومة بالمجلس ، وبالتالي فإن إنشاء مجلس للشيوخ يعين أعضاؤه بمراسيم جمهورية ، فإن هذا سيكون في صالح رئيس الجمهورية ، وعلى أثر مناورة الرئيس وإصرار ألفريد نقاش على ضرورة إنشاء مجلس الشيوخ فترت حماسة سامي الصلح نحو تعديل قانون الانتخابات وبالتالي امتنع عن عرض مشروعه على المجلس[٨٥].

وجاء بعد ذلك طلب رئيس الوزراء سلطات استثنائية للحكومة لمدة ثلاثة شهور ، حيث عقدت دورة استثنائية لمجلس النواب في ١٥ أكتوبر ١٩٥٤م ، والتي ألقى خلالها رئيس الحكومة بياناً طلب فيه منحه السلطات الاستثنائية ليتسنى له تعديل المراسيم التشريعية ، وذكر بأن الدوافع التي حدت به إلى طلب هذه السلطات مردها رغبة الحكومة في إصلاح الجهاز الإداري وغيرها من الإصلاحات ، هذا بالإضافة إلى منح الحكومة الحق

---

[٨٣] **مذكرات سامي الصلح** ، ج٢ ، ص ٢٣٤ .

[٨٤] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)** : ميكروفيلم رقم ٢٨ ، محفظة رقم ٤٢ ، ملف رقم٢٢٧ / ٧ / ١ جـ ٣ ، تقرير رقم ١٨٩ بتاريخ ٣ أكتوبر ١٩٥٤م .

[٨٥] **نفسه** ، ملف رقم ٢٢٧ / ٧ / ١ جـ ٣ ، تقرير رقم ١٩٦ بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٥٤م .

في تنظيم وزارة التعمير وتحديد صلاحياتها بمراسيمُ تتخذ في مجلس الوزراء ، وقد وافق المجلس على منح الحكومة هذه السلطات الاستثنائية لمدة ثلاثة شهور لتعديل المراسيم التشريعية (*) المراد تعديلها ، وكذلك وافق على منح الحكومة الحق في تنظيم وزارة التعمير وقد قيل عن منح الحكومة السلطات الاستثنائية بأن هذا سوف يسفر في قادم الأيام عن احتكاكات لا مفر منها بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ، لأن المراسيم المراد إلغاؤها أو تعديلها هي مراسيم صدرت في عهد الرئيس كميل شمعون نفسه ، وأن سامي الصلح لن يجد الطريق أمامه سهلاً بالرغم من الصلاحيات التي نالها كي ينفرد بأمر الإلغاء والتعديل نتيجة لتداخل سلطات رئيس الجمهورية في سلطات رئيس الوزراء (٨٦) .

وقد مضت الحكومة في سياستها الداخلية لتنفيذ ما وعدت به من إصلاحات إدارية واقتصادية مستعينة بما منح لها من سلطات استثنائية لأجل وضع هذه الإصلاحات موضع التنفيذ ، وفي نفس الوقت مضت في السياسة الخارجية التي أعلنها سامي الصلح في بيانه الوزاري ، والتي بنيت على أساس التعاون مع الدول العربية ، وبالفعل برز هذا التعاون على أثر إعلان نوري السعيد في مؤتمر صحفي عقده في العاصمة التركية في ١٥ أكتوبر ١٩٥٤م بعد زيارة رسمية عن قرب انضمام العراق لميثاق تركيا – باكستان ، حيث أثار هذا الإعلان ضجة في العالم العربي ، ولذلك وجهت الجامعة العربية دعوة إلى وزراء الخارجية العرب لحضور اجتماع اللجنة السياسية بالجامعة في يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٥٤م ، وبالفعل حضر ألفريد نقاش وزير الخارجية اللبناني ممثلاً للبنان ، وقد خرج المجتمعون بقرارات مؤداها عدم عقد الدول العربية أي حلف خارج نطاق ميثاق الجامعة العربية ، والنص على عدم الانضمام إلى الحلف التركي– العراقي المزمع عقده بين الجانبين (٨٧) ، ومع إصرار العراق على عقد الحلف ، وصدور البيان التركي– العراقي فى ١٣ يناير ١٩٥٥م ، ودعوة

(*) **المراسيم التي احتاجت للتعديل هي** : المرسوم المتعلق بالبلديات ، والمرسوم المتعلق بديوان المحاسبة ، والمرسوم المتعلق بإنشاء مجلس الشورى ، والمرسوم المتعلق بنظام القضاء ، والمرسوم المتعلق بالتنظيم الإداري ، والمرسوم المتعلق بأصول المحاسبة العامة ، والمرسوم المتعلق بالأملاك .

(٨٦) **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)** : ميكروفيلم رقم ٢٧ ، محفظة رقم ٤٠ ، ملف رقم٢٢٧ / ٧ / ١ جـ ٤ ، خطاب رقم ١٩٦ بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٥٤م .

(٨٧) **أحمد خليل محمودي** : لبنان في جامعة الدول العربية ١٩٤٥ – ١٩٥٨م ، المركز العربي للأبحاث والتوثيق ، بيروت ١٩٩٤م ، ص ص ٢٤٩ – ٢٥٠ .

الحكومات العربية للانضمام إليه ، تم دعوة الوفد التركى لزيارة بيروت ، والتى زارها فى ١٤ يناير ١٩٥٥م ، حيث استمرت المباحثات بين ١٤- ١٨ يناير ١٩٥٥م ، وقد استقر رأى لبنان على عدم الدخول فى أحلاف خارجية [٨٨] ، ومن جانب آخر ، دعت الحكومة المصرية لعقد مؤتمر بالقاهرة فى ٢٢ يناير ١٩٥٥م لمناقشة الأمر[٨٩] ، أمام ذلك ، دُعى سامى الصلح لقصر رئاسة الجمهورية وفى حضور وزير الخارجية العراقى فاضل الجمالى والسفير العراقى ببيروت سمير الرضى ، حيث طلب المجتمعون من سامى الصلح عدم السفر لحضور المؤتمر ، غير أن سامى الصلح هدد باستقالة حكومته إذا رفض رئيس الجمهورية السماح له بالسفر إلى القاهرة لحضور المؤتمر[٩٠] ، وبالفعل حضر سامى الصلح وألفريد نقاش وفؤاد عمون والقائم بأعمال السفارة السورية بالقاهرة أعمال المؤتمر[٩١] . ، حيث انتهى المؤتمر إلى تشكيل وفد يمثل الدول العربية ليتوجه إلى بغداد لإقناع العراق بعدم الانضمام للحلف ، حيث شارك سامي الصلح في هذا الوفد ، وقد فشل الوفد في مسعاه ، وعند عودة انعقاد المؤتمر في ٦ فبراير ١٩٥٥م تأكد مع انتهاء الاجتماع فشل المؤتمر وعدم تمكنه من اتخاذ قرارات واضحة وصريحة لمواجهة سياسة الأحلاف ، حيث أكد محمود رياض أمين عام الجامعة العربية ان الجلسة الأخيرة سادها جو التردد ، وبالذات تردد الوفدين السوري واللبناني ، وإن كان وزير الخارجية السوري فيضى الأتاسي كان قد أعلن في القاهرة بأن حكومته ترفض الانضمام للحلف ولكنها ترفض مطالبة الدول الأخرى باتخاذ نفس الموقف [٩٢] .

وقد أثر الموقف المتردد من جانب الوفد اللبناني على الحكومة اللبنانية ، فقد اختلف سامي الصلح مع وزير خارجيته ألفريد نقاش ، حيث كان سامي الصلح يميل إلى اتخاذ موقف شبيه بالموقف السوري إلا أن وزير الخارجية أصر على عدم الإشارة إطلاقاً إلى موضوع الحلف ، حتى بعد ما هدد رئيس الحكومة بالاستقالة ، وهو ما يظهر مدى قوة

---

[٨٨] **مذكرات سامي الصلح** ، ج٢ ، ص ص ٢٣٦ – ٢٣٧ .

[٨٩] **أحمد خليل محمودي** : مرجع سابق ، ص ٢٥٠ .

[٩٠] **مذكرات سامي الصلح** ، ج٢ ، ص ٢٣٨ .

[٩١] **أحمد خليل محمودي** : مرجع سابق ، ص ٢٥٠ .

[٩٢] **نفسه** ، ص ٢٥٥ .

وزير الخارجية اللبناني الذي يستمد سلطاته كمسيحي من رئيس الجمهورية [٩٣] ، ورداً على موقف الحكومة عقدت الأحزاب والهيئات الوطنية مؤتمراً شعبياً في مارس ١٩٥٥م ، واتخذت قرارات أهمها : تأييد الميثاق الوطني الذي يقضي باستقلال لبنان ضمن نطاق التعاون العربي ، ومعارضة الحلف التركي – العراقي ، ومطالبة الحكومة باتخاذ موقف صريح بعدم الانضمام لهذا الحلف أو غيره من الأحلاف الغربية [٩٤] .

وقد جاء رد الحكومة من خلال التصريح الذي أدلى به وزير الخارجية ألفريد نقاش في ٣١ مارس ١٩٥٥م على أثر الزيارة التي أعلن عنها رئيس الجمهورية إلى تركيا ، حيث أكد على أن بلاده سوف تتجنب عقد أي حلف مع أية دولة أجنبية ، وجاء في البيان الذي أذاعه سامي الصلح عن السياسة الخارجية للحكومة في نفس اليوم ليؤكد على أنه لا تعديل في سياسة لبنان الخارجية والتي ارتضاها الشعب اللبناني ودرجت عليها الحكومات المتعاقبة [٩٥] . وعند صدور بيان لبناني – تركي عقب زيارة كميل شمعون وسامي الصلح إلى تركيا ، وجه النائب غسان تويني سؤالاً إلى وزير الخارجية عن سياسة الحكومة اللبنانية الخارجية فأكد الوزير بأن البيان لا ينطوي على أي معاهدة مع تركيا بل على التفاهم معها واحترام حقوق ومصالح الدول العربية [٩٦] .

وجاء حضور سامى الصلح لمؤتمر باندونج فى أوائل مايو ١٩٥٥م ليُطلب من رئيس الحكومة عقب عودته من المؤتمر إلقاء بيان أمام المجلس النيابى حول هذا المؤتمر وبالفعل ألقى سامى الصلح بيانه أمام المجلس فى ١٢ مايو ١٩٥٥م ، حيث أكد على أن السياسة الخارجية للبنان تقوم على المبادئ الأساسية التى وضعت فى مطلع عهد الاستقلال وأساسياتها هى الحفاظ على استقلال لبنان والتعاون مع الدول العربية وتعزيز ميثاق الجامعة العربية ، وكذلك الأمم المتحدة وتعزيز مركز لبنان الدولى [٩٧] ، غير أن هذا البيان انتقده النواب ، حيث أكد عبدالله اليافى فى جلسة المجلس بتاريخ ١٣ مايو ١٩٥٥م

---

[٩٣] **نفسه** ، ص ص ٢٥٥ – ٢٥٦ .

[٩٤] **نفسه** ، ص ص ٢٥٩ – ٢٦٠ .

[٩٥] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)** : ميكروفيلم رقم ٢٧ ، محفظة رقم ٤٠ ، ملف رقم ٢٢٧ / ٧ / ١ جـ ٤ ، خطاب رقم ٣٦ بتاريخ ٥ أبريل ١٩٥٥م .

[٩٦] **نفسه** ، خطاب رقم ٣٧ بتاريخ ٦ أبريل ١٩٥٥م .

[٩٧] **مذكرات سامي الصلح** ، ج٢ ، ص ٢٦٥ .

على أن البيان لم يوضح موقف الحكومة من الحلف التركى العراقى أو الحلف الثلاثى المصرى السورى السعودى ، أو أنها تريد الحياد المطلق ، وقد رد الصلح برفض الحكومة الانضمام إلى أى حلف [٩٨] ، وبناء على ذلك جرى التصويت على الثقة بالحكومة فى ١٤ مايو ١٩٥٥م على سياستها الخارجية ، فنالت الحكومة الثقة على هذه السياسة [٩٩] .

ورغم ذلك ، بدأت تظهر تكتلات سياسية ضد الحكومة ، لعل أبرزها التواصل بين حزب الاتحاد الدستوري الذي كان يرأسه بشارة الخوري وبين الحزب التقدمي الاشتراكي الذي كان يرأسه كمال جنبلاط ، وكذلك ما بدا من تكتل بين حسين العويني وعبد الله اليافي وصائب سلام ، وهو ما أدى إلى حدوث قسط من التفاهم بين كميل شمعون وسامي الصلح ليس فقط على السياسة الخارجية بل على المسائل الداخلية أيضاً ، حيث شعر كلاهما بالتكتل ضدهما من جانب المعارضة ، ولما كان كل منهما حريصاً على كرسيه فإن مناهضة أغلبية الأحزاب والرأي العام لسياستهما قد وفقت بينهما . ومن جانب آخر ، بدأ الحديث حول تعديل يجري في الوزارة اللبنانية على أن يحل حميد فرنجية محل ألفريد نقاش في وزارة الخارجية ، بينما يتولى ألفريد نقاش وزارة العدل مكان وزيرها شارل الحلو الذي يخرج من الوزارة ، وفي ذلك إبعاد لألفريد نقاش الذي كان على خلاف مع رئيس الوزراء ، وكذلك إحداث فراغ ليس من السهل أن يملأ في مجلس النواب الذي يتولى فيه حميد فرنجية لجنة الشئون الخارجية ، وأما شارل الحلو ففي إبعاده تأمين لجبهة كميل شمعون بسبب اتصال شارل الحلو الوثيق بالرئيس السابق بشارة الخوري ، وتم الحديث أيضاً عن تولي بيير إده وزارة المالية مكان محي الدين النصولي على أن يكتفي الأخير بوزارة الأنباء وفي هذا تطمين لسامي الصلح بتحجيم محي الدين النصولي الذي كان يتطلع إلى رئاسة الوزارة وينال التدعيم في ذلك من الرئيس شمعون نفسه ، وأما وزارة الداخلية فيتولى أمرها غسان تويني محل غبريال المر ، وهذا من شأنه أن يخلق فراغاً أيضاً في مجلس النواب نظراً لقوة غسان تويني ودوره في معارضة سياسة الرئيس شمعون [١٠٠] . وقد ذُكر أن حميد فرنجية

---

[٩٨] **نفسه** ، ص ٢٦٧ .

[٩٩] **نفسه** ، ص ٢٦٨ .

[١٠٠] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)** : ميكروفيلم رقم ٢٧ ، محفظة رقم ٤٠ ، ملف رقم ٢٢٧ / ٧ / ١ جـ ٤ ، خطاب رقم ٤٦ بتاريخ ١٨ أبريل ١٩٥٥م .

وضع بعض الشروط لقبول تولي وزارة الخارجية لدى الرئيس شمعون ، وأن غسان تويني قد عرض عليه الرئيس بديلاً لوزارة الداخلية بحيث يتولى وزارة التربية بعد اعتراض بيير الجميل زعيم الكتائب على توليه وزارة الخارجية نظراً لانتماء غسان تويني القومي لعضويته بالحزب السوري القومي الاجتماعي ، وقد نشرت صحيفة الجريدة في ٥ مايو ١٩٥٥م احتمالية التعديل الوزاري ، وعندما سأل سامي الصلح عن هذا التعديل لم ينف خبره ، وإن لم يكن أمراً عاجلاً فإنه أمر محتوم في الفترة القريبة [١٠١] .

ومع ذلك ، لم يحدث ما أقره رئيس الوزراء ، وأما الذي حدث فهو استقالة شارل الحلو من وزارة العدل ، وتولى سامي الصلح أمور هذه الوزارة ، بينما عُين جورج هراوي وزيراً للصحة [١٠٢] . والنية لدى شارل الحلو في الاستقالة كانت متوفرة ولم يكن متبقياً إلا اختيار الظرف المناسب ، وبالفعل وجد ذلك في قضية الخلاف بين اللجنة التساعية التي انتخبها المجلس النيابي للنظر في المراسيم الاشتراعية التي أصدرتها الحكومة بإذن من المجلس ، حيث رأت اللجنة التي ترأسها عبد الله اليافي أن الحكومة قد تجاوزت الصلاحيات التي منحها إياها المجلس في بضعة نواح ، أهمها المرسوم رقم ١٤ الذي أصدرته الحكومة لتنظيم كادر الموظفين حيث رأت اللجنة أن تطبيق هذا المرسوم على موظفي الأوقاف الإسلامية والإفتاء غير جائز لأن الأوقاف الإسلامية ودوائر الإفتاء هي مؤسسة خاصة بالمسلمين وغير مشمولة بأحكام كادر الموظفين العام وأن الحكومة تجاوزت صلاحياتها بشمول أحكام المرسوم ١٤ لموظفي الأوقاف والإفتاء ، كما أن الحكومة تجاوزت الصلاحيات التي منحها إياها المجلس في مسألة المادة ٢٣٦ من المرسوم التشريعي رقم ١٤ وهي التي رفعت حصانة النقل والتسريح من الخدمة عن الموظفين حتى أول يوليه ١٩٥٥م ، فاعتبرت اللجنة أن إطلاق يد الحكومة في النقل والتسريح بعد انتهاء صلاحياتها التشريعية هو تجاوز للسلطة ، لذلك ألغى المجلس المادة ٢٣٦ ، وهو ما اعتبره شارل الحلو وزير العدل نزعاً لثقة المجلس من الحكومة لاعتباره إياها متجاوزة لسلطاتها ، وأنه كوزير للعدل لا يمكنه البقاء في منصبه بعد أن نزعت منه ومن حكومته ثقة المجلس . وقد لاقت استقالته اهتماماً من الصحافة والرأي العام ، كما استفادت المعارضة منها ولاسيما

---

[١٠١] **نفسه** ، خطاب رقم ٥٦ بتاريخ ٥ مايو ١٩٥٥م .

[١٠٢] **صلاح عبوشي** : مرجع سابق ، ص ١٠١ .

حزب الاتحاد الدستوري وزعيمه بشارة الخوري ، كما أثر أيضاً على موقف الحكومة شعبياً ، وإن كان قواها برلمانياً بإدخال جورج هراوي ممثل كتلة نواب البقاع التي كانت نواة للمعارضة البرلمانية التي كان يحشدها عبد الله اليافي بالمجلس [١٠٣] .

على أية حال ، فإن ظروفاً صعبة بدأت تواجه الحكومة خلال هذه الفترة ، فقد أضرب موظفو المصارف في ٨ يونيه ١٩٥٥م للمطالبة بوضع كادر وظيفي لهم ، حيث ساد إضرابهم مدن لبنانية عدة : بيروت وصيدا وزحلة وطرابلس وبعلبك وغيرها من المدن ، وهو ما أثر على المعاملات المالية بالبلاد ، ولم ينته الإضراب إلا في ١٤ يونيه ١٩٥٥م بعد أن لبت الحكومة مطالب المضربين [١٠٤] ، وجاءت زيارة جلال بايار رئيس تركيا إلى لبنان في ١٦ يونيه ١٩٥٥م لتزيد من حدة المعارضة للحكومة ، خاصة مع ظهور الاعتراض على هذه الزيارة من داخل الحكومة نفسها ، حيث لم يهتم وزير الخارجية ألفريد نقاش بهذه الزيارة ، ولم ترحب الصحف بالزيارة إلا الصحف المؤيدة للحكومة ، كما أصدر حسين العويني رئيس حزب المؤتمر الوطني بياناً ضد الزيارة ، وكذلك أصدر الحزب الدستوري بياناً قبل الزيارة بيومين أعلن فيه معارضة الحكومة في سياستها الداخلية والخارجية ، كما حدثت انفجارات قنابل في مدينة بيروت [١٠٥] . وزاد من حدة المعارضة للزيارة معارضة البطريرك المعوشي الذي كان يعارض الحلف التركي – العراقي ، وفي هذا الوقت أيضاً بدأت الصحف تتحدث عن سعي عبد الله اليافي لإسقاط حكومة سامي الصلح ، وما قد ينتظرها من مفاجآت خلال الدورة الاستثنائية التي تقرر عقدها للمجلس النيابي فيما بين ٢٩ يونيه وحتى ٢٠ يوليه ١٩٥٥م ، كما أدلى كمال جنبلاط ببيان هاجم فيه رئيس الجمهورية ووزارة سامي الصلح ، وجاء أمر زوال حالة الصفاء التي كانت قد جمعت بين الرئيس شمعون ورئيس وزرائه سامي الصلح لتزيد من صعوبات الحكومة لدرجة أن يقول سامي الصلح : بأنه لن يتخلى عن رئاسة الوزارة إلا مع الإطاحة بالرئيس كميل شمعون كما فعل

---

[١٠٣] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)** : ميكروفيلم رقم ٢٧ ، محفظة رقم ٤٠ ، ملف رقم ٢٢٧ / ٧ / ١ جـ ٤ ، خطاب رقم ٧١ بتاريخ ٢٦ يونية ١٩٥٥م .

[١٠٤] **نفسه** ، ميكروفيلم رقم ٢٨ ، محفظة رقم ٤٣ ، ملف رقم ٢٢٧ / ٧ / ٣ جـ ٢ ، خطاب رقم ٦٦ بتاريخ ٢٠ يونية ١٩٥٥م .

[١٠٥] **نفسه** ، ميكروفيلم رقم ٢٧ ، محفظة رقم ٤٠ ، ملف رقم ٢٢٧ / ٧ / ١ جـ ٤ ، خطاب رقم ٦٧ بتاريخ٢١ يونية ١٩٥٥م .

ذلك مع الرئيس بشارة الخوري [١٠٦] .

جاءت بعد ذلك مشكلة تعيين موسى مبارك سفيراً للبنان بباريس لتزيد من أزمة الوزارة ولتؤدي بها في النهاية إلى الاستقالة ، فقد رغب الرئيس شمعون ورئيس الوزراء سامي الصلح في تعيين موسى مبارك سفيراً للبنان في باريس ، وهو ما كان يرفضه وزير الخارجية ، والذي أيده في ذلك البطريرك المعوشي ، ومع تشبث الوزير برأيه وفشل جميع الوساطات حاول رئيس الجمهورية إحراج وزير الخارجية وإرغامه على الاستقالة وحده دون الاضطرار إلى استقالة الحكومة بكاملها ، فكان أن قرر مجلس الوزراء بالإجماع في غياب وزير الخارجية تعيين موسى مبارك سفيراً في باريس ، غير أن هذه الخطة باءت بالفشل لأن وزير الخارجية ألفريد نقاش رفض الاستقالة رغماً عن هذا الإحراج ، كما رفض التوقيع على التعيين الذي لابد من توقيعه عليه كي يصبح قانونياً ، وقد تشبث برأيه واضعاً الحكومة أمام الأمر الواقع إذ أنه ليس بالإمكان إقالة وزير الخارجية دون استقالة الحكومة بكاملها ، وقد أراد وزير الخارجية أن يجد حلاً لهذا المأزق ، لذلك استدعى القائم بالأعمال الفرنسي وتحدث معه في إمكانية إعلان الحكومة الفرنسية رفضها تعيين موسى مبارك كي ينهي حرج رئيس الدولة ورئيس الوزراء ، ثم عاد وطلب عدم إبلاغ القائم بالأعمال حكومته بذلك ، على أن يبلغ ألفريد نقاش الرئيس شمعون بعدم قبول الحكومة الفرنسية هذا التعيين وأفهمه بأنه لا ضرر من هذا التصرف على حكومة فرنسا ، ولكن خبر المقابلة وصل إلى شمعون ، والذى استدعى وزير الخارجية وواجهه بما حدث فأقره الوزير وقال بأنه : نتيجة لعدم رضا البطريرك المعوشي عن تعيين موسى مبارك ، وعند ذلك سأله الرئيس مستنكراً عما إذا كان منصبه الرسمي هو وزير خارجية لبنان أم وزير خارجية البطريرك ، وأخبره بعدها بأنه لم يعد وزيراً للخارجية لأن الحكومة استقالت [١٠٧] .

وبالفعل تقدمت الحكومة باستقالتها في ٨ يوليه ١٩٥٥م ، والتي إن كانت معارضة وزير الخارجية لتعيين موسى مبارك سفيراً للبنان في باريس سبباً مباشراً لها ، فإن السبب الحقيقى هو الرغبة في إبعاد ألفريد نقاش عن وزارة الخارجية من جانب بريطانيا ، وعلى الرغم من أن سامي الصلح كان قد أصدر تكذيباً رسمياً لخبر استقالة الوزارة في ٧ يوليه

---

[١٠٦] **نفسه** ، خطاب رقم ٦٧ بتاريخ ٢٦ يونية ١٩٥٥م .

[١٠٧] **نفسه** ، كود أرشيف رقم ٠٣٥٤٥١ / ٧٨ ، تقرير رقم ٧٩ بتاريخ ٢١ يولية ١٩٥٥م .

١٩٥٥م ، إلا أن الاستقالة قدمت بالفعل في يوم ٨ يوليه ١٩٥٥م وكانت الوزارة قد اضطرت لذلك بين يوم وليلة ، والأعجب أن تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة سامي الصلح تم بسرعة غريبة وفي خلال ٢٤ ساعة من الاستقالة وهو ما يؤيد سابق الاتفاق بين شمعون والصلح والوزراء الجدد على التشكيل الجديد للوزارة بالرغم مما أشارت إليه الصحف من أن مساعي حبيب أبي شهلا كان لها الفضل في سرعة إنجاز تشكيل الوزارة ، وقد قيل بأن تقديم سامي الصلح لاستقالة الوزارة قبل يوم ١٥ يوليه ١٩٥٥م وهو الموعد المحدد لانتهاء التفويض الممنوح له في مجلس النواب بالصلاحيات الاستثنائية، حتى يتفادى الهجوم الذي يشنه عبد الله اليافي على الوزارة ، كما أن الدافع الأول الذي حدا بكميل شمعون لمماشاة سامي الصلح هو خوفه من أن يطيح به في حالة خروجه من الوزارة باعتباره المهيمن الحقيقي على سياسة الدولة الداخلية والخارجية وقد نسبت إحدى الصحف لسامي الصلح قوله لبعض أخصائه :" أنه إذا ترك الحكم فلن يقتصر ترك الحكم عليه وحده" كما أن شمعون كان يضع في الحسبان شعبية سامي الصلح [١٠٨] .

أمام استقالة الحكومة قام الرئيس شمعون بتكليف سامي الصلح بإعادة تشكيلها ، حيث لم يستغرق التشكيل الجديد وقتاً طويلاً ، فبعد الاستقالة بيوم واحد أعلن عن تشكيل الحكومة الجديدة [*] **برئاسة سامي الصلح في ٩ يوليه ١٩٥٥م** [١٠٩] **، وقد أنشئت وزارة جديدة بهذه الحكومة هي وزارة التصميم والتي تولي أمرها سامي الصلح نفسه حيث أكد على أهميتها** [١١٠] **، وفي تشكيل الوزارة الجديدة لم يتغير من أعضاء الوزارة القديمة إلا الوزراء الموارنة الثلاثة ألفريد نقاش وجورج هراوي وموريس زوين ، والذين دخل مكانهم**

---

[١٠٨] **نفسه .**

[*] **شكلت الحكومة من :** سامي الصلح رئيساً ووزيراً للتصميم ، وغبريال المر نائباً للرئيس وزيراً للعدل والصحة والإسعاف ، والأمير مجيد أرسلان وزيراً للدفاع ، وحميد فرنجيه وزيراً للخارجية ، ورشيد كرامي وزيراً للاقتصاد والشئون الخارجية ، وسليم حيدر وزيراً للزراعة والبريد والبرق والهاتف ، وبيير إده وزيراً للماليةومحي الدين النصولي وزيراً للداخلية والأنباء ، ونعيم مغبغب وزيراً للأشغال العامة ، وسليم لحود وزيراً للتربية الوطنية . وقد استقال حميد فرنجيه وبيير إده من الوزارة في ٧ سبتمبر ١٩٥٥م وكلف محي الدين النصولي بوزارة المالية ، وسليم لحود بوزارة الخارجية .

[١٠٩] **مذكرات سامي الصلح** ، ج٣ ، ص ٢٨١ .

[١١٠] **صلاح عبوشى :** مصدر سابق ، ص ١٣٧ .

كل من حميد فرنجية وسليم لحود وبيير إده ، مع تبادل في المراكز الوزارية بالوزارة ، وقد كشف موريس زوين وزير التربية في الوزارة السابقة أن سبب إخراجه من الوزارة يرجع إلى إعداده مرسوماً بتسريح ثلاثمائة مدرس وموظف بوزارة التعليم ممن ينتمون إلى الحزب القومي السوري ومعارضة أحد الوزراء لذلك ، واحتفاظ رئيس الحكومة بالمرسوم ولم يقم بتوقيعه . أما خروج ألفريد نقاش فكان لعدم قبول سياسته من قبل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء بل ورغبة بريطانيا في إبعاده من الوزارة ، وأما شارل الحلو فكان قد استقال من الحكومة [١١١] .

وقد واجه تشكيل الحكومة بعض الصعوبات ، فقد كان سبب إسناد وزارة الداخلية إلى محي الدين النصولي هو أن كلا الوزيرين بيير إده وحميد فرنجية أعترضا على إسناد هذه الوزارة لغبريال المر لأن وجوده على رأسها وهو الحزبي يضر بمصالح بيير إده الانتخابية بمنطقة المتن التي هو نائب عنها ، كما أن غبريال المر هو نائبها أيضاً ، فكان لابد من تسليم وزارة الداخلية وهي أكثر الوزارات حساسية في لبنان إلى شخص يرضى عنه الوزراء الجدد ويثق به رئيس الجمهورية وليس له مصالح انتخابية ، وهذه الشروط لا تتوفر حسب المراجع العليا إلا في محي الدين النصولي ، هذا فضلاً عن أن النصولي هو الشخص الذي يعده شمعون لينافس سامي الصلح وصائب سلام وبقية رؤساء الوزارة السابقين ، وهو في شخصه يتصف بالطواعية وتنفيذ رغبات الرئيس ، ومن ثم فإن احتفاظه بوزارة الأنباء بجانب وزارة الداخلية في هذه الظروف هو تهيئة الجو للانتخابات المقبلة ، هذا عدا أن النصولي تسانده الولايات المتحدة الأمريكية . أمام ذلك ، قدم غبريال المر وزير العدل استقالته من الوزارة بعد يوم واحد من تشكيلها ، ولم يعدل عن الاستقالة إلا بعد أن اضطر سامي الصلح إلى إصدار بيان رسمي كذب فيه وجود أي اعتراض على تعيين غبريال المر وزيراً للداخلية وكان هو الذي يشغل هذه الوزارة في عهد الحكومة المستقيلة ، وكان المقصود هو تكذيب ما يشاع عن اعتراض حميد فرنجية وبيير إده على إسناد وزارة الداخلية إلى غبريال المر ، وجعل إخراجه منها شرطاً لدخولهما الوزارة ، كما اضطر سامي الصلح زيادة في إرضاء غبريال المر إلى إسناد وزارة التربية بالوكالة إليه أثناء غياب

---

[١١١] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)** : كود أرشيف رقم ٠٣٥٤٥١ / ٧٨ ، تقرير رقم ٧٩ بتاريخ ٢١ يولية ١٩٥٥م .

وزيرها سليم لحود عن لبنان [١١٢] .

ورغم أن تشكيل الحكومة لم يكن مفاجأة ، إذ أن سامي الصلح والرئيس شمعون كانا في أبريل ١٩٥٥م قد اتفقا على تعديل الوزارة المستقيلة بإدخال حميد فرنجية للخارجية بدلاً من ألفريد نقاش ، وبيير إده وزيراً للمالية بدلاً من محي الدين النصولي وكذلك إدخال غسان تويني بالوزارة ، هذا فضلاً عن توقع خروج شارل الحلو من الوزارة والذي استقال فعلاً ولولا مقتل عدنان المالكي في دمشق وما تبعه من اتهامات موجهة إلى الحزب القومي السوري لتحقق ما كان متفقاً عليه ، غير أن صلة غسان تويني بالحزب القومي السوري حالت دون هذه التغييرات في حينه ، إلا أن التغيير الجزئي الذي حدث بالحكومة كان قد أضفى طابعاً جديداً عليها ، ذلك أن حميد فرنجية وبيير إده فضلاً عن وزنهما ومكانتهما المرموقة كانا قطبي المعارضة وأخطر من تخشاهم الحكومة بعد كمال جنبلاط ، فكان انضمامهما للوزارة مصدر قوة لها [١١٣] .

وفي نفس الوقت توقع المراقبون للأحداث أن هذا التغيير سيكون مصدراً للقلق داخل الحكومة ، ذلك أن حميد فرنجيه يتمتع باحترام عام لدى كافة الأوساط اللبنانية ، وكان المنافس الوحيد للرئيس كميل شمعون في الانتخابات الرئاسية ، ولذلك أصبح من المتوقع أن يحد حميد فرنجيه كثيراً من سلطة الرئيس شمعون في إملاء السياسة الخارجية لقوة شخصيته ، هذا فضلاً عن الصعوبة التي سيجدها سامي الصلح في حفظ التوازن بين مقتضيات رئاسة المجلس وطموح حميد فرنجية ، وأما بيير إده وزير المالية فإن علاقته بوزير التربية سليم لحود كان قد شابها التوتر قبل دخول بيير إدة للوزارة ذلك أن الأخير كان قد هاجم النائب سليم لحود فى جمعه بين النيابة بالمجلس النيابى ورئاسة مجلس الليطانى وعضوية مجلس إدارة مؤسسة الكهرباء التى يبلغ مجموع ما يتقاضاه منها حوالى ٣٠٠٠ ليرة شهرياً ، ولم يكن منتظراً أن تكون العلاقة بين الوزيرين على شئ من الصفاء إلا إذا تراجع أحدهما عن موقفه أو إذا وفقت بعض المصالح الشخصية بينهما ، ثم إن الوزير بيير إدة قبل اشتراكه فى الوزارة كان قد اشترك مع النائب عبدالله اليافى وغسان تويني فى تقديم استجواب للحكومة السابقة حول الإعفاءات غير القانونية من ضريبة

(١١٢) نفسه .

(١١٣) نفسه .

الدخل ، لذلك كان منتظراً من عبدالله اليافى وإميل البستانى أن يجعلا مركز الوزير إدة صعباً إذا لم يوفق الوزير فى حل هذا الموضوع الذى كان ينتقده أيام كان فى المعارضة بالمجلس ، وأما محى الدين النصولى وزير الداخلية والأنباء فإن الشقاق كان من المتوقع أن يحدث بينه وبين سامى الصلح رئيس الحكومة إذا طال أمر هذه الوزارة فى البقاء ، إذ لن يتوانى النصولى عن استغلال منصبه فى وزارتي الأنباء والداخلية مطية لأطماعه وهو الطامع فى رئاسة الوزارة ويؤيد فى ذلك من قبل رئيس الجمهورية.[١١٤]

على أية حال ، تقدمت الحكومة ببيانها إلى المجلس النيابى فى ١٤ يوليه ١٩٥٥م والذى تحدث عن سياستها الاقتصادية الحرة التى سوف تنتهجها ، وتشجيع الصناعة الوطنية والأخذ بيد المزارعين ومساعدتهم فى تنمية زراعاتهم ، وأنها سوف تقوم بأداء مجموعة الأشغال العامة وتحسن من دورها الإداري وتصلح من القضاء وجميع الأعمال التى تحسن من حياة المواطن ، وكذلك الاهتمام بالتعليم ، ووعدت الحكومة بتنفيذ المشاريع المختلفة التى وردت فى بيان الحكومة السابقة ، وتحدث عن سياستها الخارجية وبخاصة العلاقات السورية اللبنانية ، واتباع سياسة عربية لمواجهة الأخطار الخارجية ، وقد حصلت على الثقة بأغلبية ٢٢ صوتاً من بينهم أصوات الوزراء الثمانية ضد أحد عشر صوتاً ، وامتنع عن التصويت نائبان ، وكأنما نالت الوزارة الثقة بأغلبية ثلاثة أصوات [١١٥] ، وأغلبية كهذه كان من المنتظر أمامها أن يقف للحكومة بالمرصاد كل من عارضها ، وعلى رأسهم عبد الله اليافى وكمال جنبلاط وإميل البستانى ، ولولا الخلاف الشخصى الذى يجمع بين عبدالله اليافى وكمال جنبلاط لكانت معارضة الوزارة الجديدة أشد كثيراً ، وأما البستانى فلم يكن من المتوقع أن يترك الفرصة تمر دون محاولة النيل من حميد فرنجية الذى كان يتطلع مثله إلى رئاسة الجمهورية ، وقد توقع المراقبون للأحداث أن تكتل أي عدد من النواب ضد الوزارة لن يحد منه إلا عاملان ، وهما : مناورات رئيس الجمهورية من جهة ، والانشقاق الذي حدث في كتلتي نواب البقاع وكتلة النواب المستقلين بسبب التنافس على

---

[١١٤] **نفسه** .

[١١٥] **نفسه** : ميكروفيلم رقم ٢٥ ، محفظة رقم ٣٧ ، ملف رقم٧٥٣ / ٨٦ / ٣ جـ ٢ ، خطاب رقم ٣٨٧ بتاريخ ١٥ يولية ١٩٥٥م . **وأيضاً : صلاح عبوشى** :مصدر سابق ، ص ص ١٠٤ – ١٠٥ .

كرسي الوزارة من جهة أخرى [١١٦] .

وإذا كانت الحكومة قد وجدت كتلاً برلمانية معارضة ستقف لها بالمرصاد ، فإن الجانب الأكثر خطورة لهذه الحكومة كان عامل عدم الانسجام في الوزارة نفسها ، وبخاصة من جانب من دخل حديثاً للوزارة مثل حميد فرنجية ، والذي كان قد جمع بينه وبين الرئيس شمعون فكرة الصراع على رئاسة الجمهورية ، هذا فضلاً عن النوايا المستترة خلف العلاقات الظاهرة بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء سامي الصلح [١١٧] ، وبالفعل لم يمض وقت طويل على تشكيل الوزارة ، بل ولم تتح لها فرصة العمل لتنفيذ ما جاء في بيانها الوزاري حتى دخلت الحكومة في ظل أزمة عاصفة على أثر استقالة حميد فرنجية وبيير إده ، حيث أصدرت الحكومة في مساء يوم ٨ سبتمبر ١٩٥٥م بلاغاً عن اجتماعها برئاسة رئيس الجمهورية ، والذي جرى فيه بحث قضية إعفاء ست شركات من ضريبة الدخل ، حيث جرى نقاش طويل استقال على أثره حميد فترجيه وزير الخارجية ، وبيير إده وزير المالية ، ورغم محاولة مجلس الوزراء حملهما على العدول عن الاستقالة فقد أصرا على تقديمها لرئيس الجمهورية ، فشكرهما على مجهودهما وتمنى لهما النجاح ، وصدر على أثره مرسوم بإسناد وزارة الخارجية بالوكالة إلى سليم لحود وزير التربية ، كما صدر مرسوم آخر بإسناد وزارة المالية بالوكالة إلى محي الدين النصولي وزير الداخلية [١١٨].

وكانت بداية هذه الأزمة مع عودة حميد فرنجية من مصر في ٣ سبتمبر ١٩٥٥م ولم يتم استقباله في المطار من رجال وزارة الخارجية رغم معرفة موعد وصوله ، ثم تأخر مقابلة فرنجية للرئيس حيث لم تتم إلا في ٦ سبتمبر ١٩٥٥م وهو ما أدى إلى تضارب الأقوال حول هذا التأخير [١١٩] ، وعندما جرت المقابلة في اليوم المذكور تبين لحميد فرنجية أن الرئيس شمعون يصمم على السير في طريق التعاون مع تركيا وهو ما ينافي الأسس والمبادئ التي تم التفاهم عليها في القاهرة خاصة بعد أن قابل الرئيس كميل

---

[١١٦] **نفسه** : كود أرشيف رقم ٠٣٥٤٥١ / ٧٨ ، تقرير رقم ٧٩ بتاريخ ٢١ يولية ١٩٥٥م .

[١١٧] **نفسه** ، تقرير رقم ٩٩ بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٥٥م .

[١١٨] **نفسه** ، ميكروفيلم رقم ٢٧ ، محفظة رقم ٤٠ ، ملف رقم ٢٢٧ / ٧ / ١ جـ ٤ ، برقية رقم ٤٩ بتاريخ ٩ سبتمبر ١٩٥٥م .

[١١٩] **نفسه** ، كود أرشيف رقم ٠٣٥٤٥١ / ٧٨ ، تقرير رقم ١٠٩ بتاريخ ٢٢ سبتمبر ١٩٥٥م .

شمعون سفير تركيا سراً وأخفى ذلك عن وزير الخارجية ، وزاد على ذلك التعاون بين الرئيس شمعون وبريطانيا من جانب والحزب السوري القومي من جانب آخر في مسألة دخول الشيشكلي إلى لبنان وتصميمه على عدم اتخاذ إجراء حاسم في التحقيق في هذا الموضوع مما يضر بالعلاقات مع سوريا [١٢٠] .

وقد جاءت الاستقالة بعد ذلك بتشجيع حميد فرنجية لبعض الصحفيين ومنهم نصري المعلوف في مساء ٦ سبتمبر ١٩٥٥م على إذاعة خبر استقالته قبل أن يقدمها فعلاً في صباح اليوم التالي خلال اجتماع مجلس الوزراء ، حيث صرح بعد خروجه من المجلس بأنه قد تبين له استحالة الاستمرار في سياسته على الأسس التي بناها عليها [١٢١] **، وصدر في مساء نفس اليوم ٧ سبتمبر ١٩٥٥م بلاغ للرد على تصريح حميد فرنجية عقب استقالته وقد أشار البلاغ إلى أن مجلس الوزراء أبدى ارتياحه لبيان حميد فرنجية عن رحلته إلى مصر وشكر له جهوده المبذولة في هذا السبيل** [١٢٢] **، كما صرحت الحكومة من ناحية أخرى عن طريق السفير اللبناني في القاهرة خليل تقي الدين بأن استقالة الوزير فرنجية فُسرت تفسيرات غير صحيحة وأكد على أن بلاده تتمنى أن تقوم العلاقات مع مصر على أسس البيان الذي صدر في أول سبتمبر ١٩٥٥م ، وأن حميد فرنجية كان قد عرض البيان على مجلس الوزراء وبحضور الرئيس كميل شمعون وسامي الصلح ، وقد لاقى البيان الترحيب من جانب الحكومة ، وأكد السفير على أن هذه الاستقالة هي لأسباب داخلية وليس لأسباب خارجية** [١٢٣] .

وفى حديثه عن سبب استقالة حميد فرنجية ذكر سامى الصلح بأن تقديم فرنجية للاستقالة كان وراءه مؤامرة دبرت لحميد فرنجية عند حضوره جلسات مجلس الجامعة العربية بالقاهرة ، حيث تم نشر خطاب له فى جلسة سرية عقدت للمجلس النيابى اللبنانى من قبل المعارضة لتحدث فتنة بينه وبين الحكومة ، وقد وزع الخطاب على الحاكمين

---

[١٢٠] **نفسه (الإدارة العربية)** : كود أرشيف رقم ٠٣٥٤٥١ / ٧٨ ، مذكرة بتاريخ ٩ سبتمبر ١٩٥٥م .

[١٢١] **نفسه (سفارة مصر ببيروت)** : كود أرشيف رقم ٠٣٥٤٥١ / ٧٨ ، برقية رقم ٢٩ بتاريخ ٧ سبتمبر ١٩٥٥م .

[١٢٢] **نفسه** ، تقرير رقم ١٠٩ بتاريخ ٢٢ سبتمبر ١٩٥٥م .

[١٢٣] **الأهرام** ، بتاريخ ١١ سبتمبر ١٩٥٥م .

بمصر لإحراجه ، وهو ما أغضب فرنجية ، وكذلك وزير المالية بيير إدة ، لذلك عاد فرنجية من القاهرة معتقداً أن الحكومة هى مصدر تسريب هذا الخطاب [١٢٤] ، كما ذكر سامى الصلح بأن الاستقالة ترجع أيضاً إلى أن حميد فرنجية وبيير إدة لم يكونا على اتفاق مع سائر أعضاء الحكومة فى بعض الأمور الداخلية التى تم بحثها ، وفى مقدمة هذه الأمور قضية إعفاء شركات مستحدثة من الضرائب تشجيعاً لها وتعزيزاً للاقتصاد اللبنانى ، ووفقاً للقانون الصادر بهذا الشأن رأى كلاهما أن بعض الشركات المعفاة لم تستوف جميع الشروط بخلاف البعض الآخر ، وهذا الأمر يعود البت فيه إلى الحكومة بأسرها والمصلحة العامة للبنان [١٢٥] .

وعلى أثر أزمة الاستقالة طلب سامى الصلح مقابلة الرئيس شمون ، حيث طالب بإعفائه من الحكم ، غير أن الرئيس رفض ذلك وطلب منه الاستمرار فى السلطة [١٢٦] ، وصدر بلاغ من رئاسة الجمهورية جاء فيه : إن الرئيس شمعون استقبل فى مساء يوم ١١ سبتمبر ١٩٥٥م رئيس الوزراء سامى الصلح ، وبحث معه الموقف الوزارى ، فأشار الرئيس على رئيس الوزراء بالاستمرار فى أداء عمله ، كما عمد الرئيس إلى إجراء اتصالاته للإسراع فى حل الأزمة الوزارية ، وفى نفس الوقت اتصل سامى الصلح بعدد كبير من النواب فى إطار حل هذه الأزمة [١٢٧] .

ومن جانب آخر ، كان سامى الصلح قد رفض أمر طرح الثقة بالوزارة ، وقال بأنه سيدلي ببيان أمام المجلس النيابي يرد فيه على أسئلة النواب واستجواباتهم [١٢٨] ، وقبل أن ينعقد المجلس فى يوم ١٣ سبتمبر ١٩٥٥م ذهب سامى الصلح إلى الرئيس شمعون لكى ينبهه إلى ما يمكن أن يحدث فى تلك الجلسة إذا لم ينه الرئيس جماعته عن المناورات وعلى رأسهم إميل البستانى ، وكان رد الرئيس بأنه اتخذ ما يلزم تجاه ذلك ، وأن رئيس المجلس تعهد بأن يحصر المناقشات فى جدول الأعمال العادى دون أن يترك المجال

---

[١٢٤] **مذكرات سامي الصلح** ، ج٣ ، ص ص ٢٨٧ – ٢٨٨ .

[١٢٥] **نفسه** ، ص ٢٩٢ .

[١٢٦] **نفسه** ، ص ٣١١ .

[١٢٧] **الأهرام** ، بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٥٥م .

[١٢٨] **نفسه** ، بتاريخ ١٤ سبتمبر ١٩٥٥م .

لحدوث أية أزمة فى تلك الجلسة[١٢٩] . وقد انعقد المجلس في ١٣ سبتمبر ١٩٥٥م ، حيث أكد سامى الصلح بأن المصاعب التى مرت بها الحكومة كانت كبيرة ، فمن إضراب الأهالى عن دفع فواتير الكهرباء إلى إضراب المحامين ، ثم إضراب عمال وموظفى السكة الحديد ، وكذلك عمال وموظفي التليفون والصحافة ، وهى سلسلة من المشاكل واجهت الحكومة فى عملها[١٣٠] . وعقب ذلك طالب النواب رئيس الوزراء بالاستقالة فوراً لأن المجلس سحب ثقته منه ، وكان في طليعة المعارضين بيير إده وحميد فرنجية وعبد الله اليافي وإميل البستاني وجوزيه شادر ، وعند نهاية الجلسة وقف رشيد كرامي وزير الاقتصاد والشئون الاجتماعية وأعلن استقالته من الحكومة ، ولم يلبث أن تبعه سليم حيدر وزير الزراعة وسليم طراد وزير التربية ووزير الخارجية بالنيابة ، وقد غادر سامي الصلح الجلسة قبل رفعها والتي كان قد تخلف عنها مجيد أرسلان وزير الدفاع ومحي الدين النصولي وزير الداخلية والأنباء ، ونعيم مغبغب وزير الأشغال ، وقد أعلنوا استقالتهم ، وصرح عادل أرسلان رئيس المجلس بعد انتهاء الجلسة أن جميع الوزراء أبلغوا بأنهم استقالوا من الوزارة ، وعلى أثر هذه الجلسة قدم سامي الصلح في مساء يوم ١٣ سبتمبر ١٩٥٥م استقالة حكومته إلى رئيس الجمهورية [١٣١] .

وقد علق المراقبون للأحداث على هذه الاستقالة بأن الرئيس شمعون نجح في إقصاء سامي الصلح عن الوزارة دون أن يترك له فرصة لمحاولة إقصائه عن كرسى الرئاسة ، وكان ذلك من خلال جلسة المجلس النيابى فى ١٣ سبتمبر ١٩٥٥م ، حيث لم يتوجه رئيس الوزراء إلى جلسة المجلس إلا بعد أن أكد له الرئيس شمعون ورئيس المجلس عادل عسيران أنهما على ثقة من أن الجلسة ستكون هادئة ، وهو ما اعتبر فخاً قد نصبوه له ، وبالفعل وقعت مشادة عنيفة بين سامي الصلح وشمعون بمقر رئاسة الجمهورية فى مساء يوم ١٥ سبتمبر ١٩٥٥م استعمل خلالها الصلح عبارات التهديد والوعيد [١٣٢] .

---

[١٢٩] **مذكرات سامي الصلح** ، ج٣ ، ص ٣١٣ .

[١٣٠] **نفسه** ، ص ٣١٤ .

[١٣١] **الأهرام** ، بتاريخ ١٤ سبتمبر ١٩٥٥م .

[١٣٢] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)** : كود أرشيف رقم ٠٣٥٤٥١ / ٧٨ ، تقرير رقم ١٠٩ بتاريخ ٢٢ سبتمبر ١٩٥٥م .

على أية حال ، كان لابد لهذه الوزارة أن تستقيل بعد أن استقال منها حميد فرنجية وبيير إده ، وبعد أن أجمع النواب ومعظم الوزراء على أنه لا يُكتفي بتعديلها ، وأنه لابد من استقالتها ، وبالفعل استقالت الحكومة [١٣٣] .

عقب الاستقالة بدأ الرئيس شمعون في مشاوراته لاختيار الشخصية التي تشكل الوزارة ، وكان لقاؤه مع أعضاء الكتل النيابية قد أظهر له أن التأييد كبير لإسناد رئاسة الوزارة إلى رشيد كرامي ، وإن كان بعض النواب قد طالب بقيام سامي الصلح بإعادة تشكيلها ، كما أن البعض الآخر كان قد طالب بإسنادها إلى محي الدين النصولي أو صائب سلام [١٣٤] ، ومع اعتذار سامي الصلح عن تشكيل الوزارة ، وإبلاغه الرئيس شمعون بأن الأكثرية الساحقة من النواب تؤيد ترشيح كرامي [١٣٥] ، وكذلك اعتذار عبد الله اليافي عن تشكيلها رغم أن كثيراً من النواب كانوا قد أيدوه على حد تصريحه ، وإبلاغه الرئيس شمعون تأييده الكامل لتكليف كرامي بتشكيل الوزارة [١٣٦] . لذلك ، أعلنت محطة الإذاعة أن الرئيس شمعون كلف رشيد كرامي بتأليف الوزارة [١٣٧] ، وقد كان اختيار كرامي لتشكيل الوزارة راجعاً إلى التأييد الذي لاقاه من النواب سواء في جلسة ١٣ سبتمبر ١٩٥٥م بالمجلس النيابي أو فيما تلاها من استشارات [١٣٨] ، كما أن الظروف فرضت الإتيان به رئيساً للوزارة ، إذ أن المرشحين لهذا المنصب من الذين تتوفر فيهم الشروط كان عددهم محدوداً ، ولما كان من المستبعد الإتيان بعبد الله اليافي في ظل الظروف التي كان يمر بها لبنان ، وعدم تأييد النواب لإسناد رئاسة الوزارة إلى شخصية من خارج المجلس ، لذلك لم يبق سوى كرامي ، هذا فضلاً عن أنه شاب وقد حاول شمعون تغيير الوجوه السياسية بعد أن فشلت تجربة السياسيين القدامى ، وهو يتمتع بثقة سوريا ومن المنادين بالوحدة الاقتصادية بين البلدين

---

[١٣٣] **نفسه** ، ميكروفيلم رقم ٢٧ ، محفظة رقم ٤٠ ، ملف رقم ٢٢٧ / ٧ / ١ جـ ٤ ، تقرير رقم ١٠٧ بتاريخ٢٠ سبتمبر ١٩٥٥م .

[١٣٤] **الأهرام** ، بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٩٥٥م .

[١٣٥] **نفسه** ، بتاريخ ١٧ سبتمبر ١٩٥٥م .

[١٣٦] **نفسه** ، بتاريخ ١٦ سبتمبر ١٩٥٥م .

[١٣٧] **نفسه** ، بتاريخ ١٧ سبتمبر ١٩٥٥م .

[١٣٨] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)** : كود أرشيف رقم ٠٣٥٤٥١ / ٧٨ ، تقرير رقم ١٠٩ بتاريخ ٢٢ سبتمبر ١٩٥٥م .

كما رأى فيه شمعون تأميناً للانسجام بينه وبين الحكومة [١٣٩] .

وعلى الفور بدأ كرامي مشاوراته لتأليف الوزارة ، وأدلى ببيان أكد فيه على أن يده ممدودة للجميع وأنه يريد التعاون مع الجميع لمصلحة الوطن ، وأن وزارته ليس لها طابع حزبي ، وطالب الصحافة بمساعدة الحكومة في أداء مهمتها [١٤٠] ، وقد لاقى كرامي صعوبات في تشكيل الوزارة ، فقد رفضت العناصر الإسلامية مثل عبد الله اليافي وصائب سلام وحسين العويني الاشتراك في الوزارة لأسباب مختلفة ، كما رفضت العناصر المارونية مثل حميد فرنجية وبيير إده الاشتراك فيها إلا إذا أزيلت الأسباب التي أدت إلى استقالتهما من الحكومة السابقة [١٤١] ، ومع ذلك تمكن رشيد كرامي من تشكيل الوزارة [*] ، والتي جاء أعضاؤها من النواب عدا جميل المكاوي وجميل شهاب ، وفيها خمسة يدخلون الوزارة لأول مرة ، وهم فؤاد غصن وجورج عقل ونزيه البزري وجميل المكاوي وجميل شهاب [١٤٢] . وقد استغرقت مفاوضات تشكيل الوزارة خمسة أيام منذ أن كُلف كرامي في ١٥ سبتمبر ١٩٥٥م بتشكيلها ، حيث أتم التشكيل في يوم ١٩ سبتمبر ١٩٥٥م [١٤٣] .

وفي بيان الحكومة أمام المجلس النيابي يوم ٤ أكتوبر ١٩٥٥م تحدث رئيس الحكومة عن تعديل قانون الانتخابات ، والعناية بإنماء الإنتاج ، وتحقيق الضمان الاجتماعي والاهتمام بالتربية الوطنية والزراعة والصناعة الوطنية والاهتمام بالطرق والمياه والكهرباء والصحة والسياحة ، وحدد البيان صورة العلاقات الخارجية سواء عربياً أو دولياً مع تأييد البلاغ المشترك الصادر في بيروت والقاهرة بتاريخ أول سبتمبر ١٩٥٥م بشأن

---

[١٣٩] **نفسه** ، تقرير رقم ١٠٧ بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩٥٥م .

[١٤٠] **الأهرام** ، بتاريخ ١٧ سبتمبر ١٩٥٥م .

[١٤١] **نفسه** ، بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٩٥٥م .

[*] **شكلت الحكومة من** : رشيد كرامي رئيساً ووزيراً للداخلية ، وفؤاد غصن نائباً للرئيس ووزيراً للعدل ، =والأمير مجيد أرسلان وزيراً للدفاع ، وكاظم الخليل وزيراً للبريد والبرق والهاتف والشئون الاجتماعية ، وسليم لحودوزيراً للخارجية ، وجورج عقل وزيراً للتربية الوطنية والأنباء ، وجوزيف سكاف وزيراً للزراعة ، والدكتور نزيه البزري وزيراً للصحة والإسعاف والاقتصاد الوطني.

[١٤٢] **الأهرام** ، بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩٥٥م .

[١٤٣] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)** : كود أرشيف رقم ٠٣٥٤٥١ / ٧٨ ، تقرير رقم ١٠٩ بتاريخ ٢٢ سبتمبر ١٩٥٥م .

دعم العلاقات بين مصر ولبنان ، وكذلك تأييد البيان السوري حول تنظيم العلاقات الاقتصادية السورية اللبنانية على أساس الوحدة الاقتصادية [١٤٤] . وقد نالت الحكومة الثقة بأكثرية ٣٠ صوتاً وحجب عنها الثقة سبعة نواب وامتنع عنها ثلاثة أعضاء [١٤٥] . وقد أجمع السياسيون وغيرهم الرأي حول ضعف وزارة رشيد كرامي ، حيث توقع الكثيرون أنها لن تعيش أكثر من ثلاثة أو أربعة أشهر إلا إذا أفلح الرئيس شمعون في حل المجلس النيابي وتعديل قانون الانتخابات ، وأصبح من المؤكد أن رؤساء الوزراء السابقين لن يتوانوا عن وضع العقبات أمام رشيد كرامي في السر أو العلن.[١٤٦]

وبالفعل بدأت المعارضة للحكومة تتضح من خلال معارضة سياسة الرئيس شمعون رأس السلطة التنفيذية ، فقد برزت معارضة حميد فرنجية الذي أخذ يجمع المعارضين محاولاً إقناعهم بأمرين هما : إتباع سياسة عربية بعيدة عن الاتجاه الانعزالي الذي كان معروفاً فيما مضى ، والثاني إيمانه بضرورة التعاون الوثيق بين سوريا ولبنان . وأما أحمد الأسعد عضو المجلس النيابي فقد جاهر بمعارضته للرئيس شمعون وأعرب عن ذلك في بياناته ومؤتمراته الصحفية ، وكذلك جاهر حسين العويني بمعارضة الرئيس شمعون ، وأما عبد الله اليافي وصائب سلام فقد حافظا على علاقتهما بالرئيس شمعون انتظاراً لفرصة توليهما الوزارة خلفاً لرشيد كرامي ، وإذا كان سامي الصلح قد صدم من الأسلوب الذي أسقطت به وزارته بالمجلس النيابي فإنه ظل على عادته في تحين الفرصة للعودة إلى رئاسة الحكومة [١٤٧] .

على أية حال ، مرت الحكومة بمشكلات أثَّرت على أدائها ، فقد بدأت الخلافات تنشب بين رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه رشيد كرامي ، وقد ظلت الصحف اللبنانية على طول الخط تؤجج هذه الخلافات فلم تترك فرصة إلا وعمدت من خلالها إلى مهاجمة الرئيس

---

[١٤٤] **نفسه** ، ميكروفيلم رقم ٢٨ ، محفظة رقم ٤٣ ، ملف رقم ٢٢٧ / ٧ / ٣ جـ ٢ ، خطاب رقم ٤٩٣بتاريخ ٨ أكتوبر ١٩٥٥م . وأيضاً : - **نفسه** ، خطاب رقم ٥٠٤ بتاريخ ١٣ أكتوبر ١٩٥٥م .

[١٤٥] **مذكرات سامي الصلح** ، ج٣ ، ص ٣٢٥ . **صلاح عبوشى** : مصدر سابق ، ص ص ١٨١ – ١٨٢ .

[١٤٦] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)** : كود أرشيف رقم ٠٣٥٤٥١ / ٧٨ ، تقرير رقم ١٠٩ بتاريخ ٢٢ سبتمبر ١٩٥٥م .

[١٤٧] **نفسه** ، ميكروفيلم رقم ٢٧ ، محفظة رقم ٤٠ ، ملف رقم ٢٢٧ / ٧ / ١ جـ ٤ ، تقرير رقم ١٢١ بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٥٥م .

وتأجيج علاقته برئيس الوزراء ، حيث كان الاختلاف فى الرأى قد جمع بين الرجلين ، فمن اختلافات في الرأي على بعض التعيينات والأمور الداخلية ، إلى تباين في وجهات النظر حول السياسة الخارجية والعلاقات اللبنانية السورية [١٤٨] ، إذ كان رشيد كرامي معارضاً على طول الخط لحلف بغداد والأحلاف الأجنبية بصفة عامة ، وكان يسعى على الدوام إلى عقد الاتفاق الثنائي بين لبنان وسوريا [١٤٩] ، فبعد زيارة قام بها رئيس الحكومة كرامى إلى سوريا فى ٢٦ أكتوبر ١٩٥٥م صرح عند عودته إلى لبنان بأنه سيعمل على عقد اتفاق ثنائى بين سوريا ولبنان ، وهو ما انتقدته الصحف اللبنانية ، ورفضه وزير الخارجية سليم لحود ، مؤكداً على أن كرامى انفرد ببحث أمر يخص السياسة الخارجية دون علمه كوزير للخارجية ، وقد انتهى الأمر بأن رفض شمعون عقد هذا الاتفاق [١٥٠] .

وعلى أثر التصريح الذي أدلى به الرئيس شمعون إلى وكالة الأنباء العربية – والذي قال فيه : " إن أمريكا لن تستطيع وقف الاتجاه اليساري في البلدان العربية إذا لم تعمد إلى تغيير سياستها نحو العرب ، وأن لبنان لن يعقد صفقة أسلحة مع تشيكوسلوفاكيا أو الاتحاد السوفيتي مثل صفقة مصر ، وأن الحلف التركي العراقي غير كاف إذا لم يقف بجانب الحلف الدول العربية الواقعة فيما وراء ذلك الخط " – هاجمته الصحف اللبنانية ، وكان مما قالته صحيفة " التلغراف " أن الرئيس شمعون يطعن سياسة رئيس وزرائه كرامي ووزير خارجيته سليم لحود ، وذلك بتأييده الحلف التركي العراقي ، وقد رد رئيس الوزراء على الرئيس شمعون في حديث لنسيب المتني صاحب جريدة التلغراف جاء فيه : " سجل عليَّ أنني لن أعقد حلفاً مع أي دولة أجنبية ويدخل ضمن هذا بطبيعة الحال الحلف التركي العراقي ، وأن سياستي صريحة وموقفي واضح من قضية تعزيز الدولة بالسلاح ، فنحن نرحب به من أي مكان على شرط أن ياتي دون شروط ، سواء من الاتحاد السوفيتي أو الولايات المتحدة أو الصين أو فرنسا " . ومن جانبه تساءل غسان تويني في جريدة النهار على أثر حديث الرئيس كميل شمعون عما إذا كان من صلاحيات رئيس الجمهورية الإدلاء

---

[١٤٨] **نفسه** .

[١٤٩] **نفسه** ، ميكروفيلم رقم ٢٨ ، محفظة رقم ٤٢ ، ملف رقم ٢٢٧ / ٧ / ١ جـ ٥ ، خطاب رقم ٦٥ بتاريخ٢١ مارس ١٩٥٥م .

[١٥٠] **مذكرات سامي الصلح** ، ج٣ ، ص ص ٣٢٦ – ٣٣٠ .

بمثل هذا الحديث [١٥١] .

ويرز الخلاف مرة ثانية بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء من خلال الأزمة التي نشأت بين سوريا ولبنان حول حادث اعتقال الضابطين السوريين اللذين أرسلتهما إدارة استخبارات الجيش السوري سراً إلى لبنان لاختطاف الضابطين عضوي الحزب السورى القومى الاجتماعى الذي سبق لجوؤهما إلى لبنان عند أنصار الحزب عقب اتهامهما بالاشتراك في مقتل العقيد عدنان المالكي حيث فشل الضابطان في مأموريتهما ، وكذلك قبض عليهما من قبل أنصار الحزب السوري القومي ، واستولى رجاله على مبلغ ٥٠ ألف ليرة سورية قيمة المكافأة للقبض على الضابطين الهاربين ، ولم يعد الضابطان إلى سوريا إلا بعد اتصالات جرت بين رئيس الوزارء السوري ورئيس الوزارء اللبناني ، وشهد وزير الدفاع اللبناني تسليمهما ، والخلاف بين شمعون وكرامي في هذه الناحية كان نتيجة لسياسة التساهل التي يتبعها الرئيس شمعون نحو الحزب السوري القومي ، وهي السياسة التي يرى فيها كرامي مساساً شديداً بالعلاقات مع سوريا ، أما تساهل شمعون مع الحزب السوري القومي فلا يرجع إلى اعتبارات وطنية ، وإنما إلى تأييد بريطانيا للحزب السوري القومي ، وذلك لمناهضة هذا الحزب للمبادئ الشيوعية [١٥٢] .

ومن الأمور التي أثرت على الوزارة المسلك الذي سلكه رشيد كرامي منذ بداية حكمه وهو التوجه الإسلامي السني ، ولم يكن في ذلك منقاداً لعاطفته فحسب بل مراعياً للاعتبارات الانتخابية وخصوصاً فى منطقة طرابلس ، وأبدى تمسكاً بالمساواة بين المسلمين والمسيحيين فى مختلف الوظائف مما أدى إلى تأخير إصدار مراسيم وأوامر التعيين ، فوجهت إليه الانتقادات فى العلن بالإبطاء فى البت بالقرارات وتعطيل أعمال الدولة ، بينما تكتلت العناصر المسيحية فى السر ضده متهمة إياه بالتعصب الدينى أو التطرف . وجاءت مسألة الأكراد لتلقى بظلالها على عمل الحكومة ، والتى تمثلت فى أن بعض الأكراد المقيمين فى لبنان منذ مدة طويلة والذين تعذر عليهم الحصول على الجنسية اللبنانية فيما مضى تحايلوا على التجنس بها عن طريق بعض السماسرة الذين سهلوا لهم ذلك مقابل قيدهم كمارونيين وليس كمسلمين ، وكان لذلك أثره السئ فى الأوساط الإسلامية وبخاصة

---

[١٥١] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)** : ميكروفيلم رقم ٢٧ ، محفظة رقم ٤٠ ، ملف رقم٢٢٧ / ٧ / ١ جـ ٤ ، تقرير رقم ١٢١ بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٥٥م .

[١٥٢] **نفسه** .

المتطرفة منها والتى دعت إلى عقد الاجتماعات والاحتجاج على تنصير المسلمين . ولما كانت مسألة هؤلاء الأكراد الغير معروف عددهم بالضبط ، والذى قيل أنهم بين الخمسة والعشرة آلاف مسألة قديمة ترجع إلى أكثر من ثلاثين عاما ويرجع عدم البت فيها إلى الاعتبارات الطائفية المعروفة من حيث زيادة عدد طائفة على الأخرى ، فقد كان اتجاه رشيد كرامى إلى حلها طبقاً للقانون – أى السماح لهؤلاء الأكراد المسلمين بالتجنس بالجنسية اللبنانية كمسلمين – معارضاً للاتجاه المسيحى فى مثل هذه المسألة الشائكة والتى وقفت حائلاً دون تجنيس الآف من اللاجئين الفلسطينيين وغيرهم بالجنسية اللبنانية . [١٥٣]

وأما مسألة إعانة المدارس الخاصة ، فقد كان اتجاه العناصر المسيحية وخصوصاً المارونية بأن تخصص الدولة إعانة قدرها مليون ليرة سنوياً كفرق رواتب لمدرسي المدارس الابتدائية والمجانية وكلها تقريباً مسيحية ، وكانت العناصر المارونية قد انتهزت فرصة أزمة إضراب المعلمين ونظر المجلس النيابى فى قانونهم الجديد للتقدم بهذا الطلب ، ودارت مناقشة المسألة فى المجلس النيابى بطبيعة الحال على الصعيد الطائفى ، وقد ظهر اتجاه رشيد كرامى واضحاً بعدم الموافقة على الاعتماد المطلوب وتبنيه لاقتراح قدمه عبد الله اليافي بتشكيل لجنة لدراسة الموضوع خلال ثلاثة أشهر ، وقد صدَّق المجلس النيابى على الاقتراح بأغلبية ١٥ صوتاً ضد ١٤ صوتاً ، وقد أدى هذا إلى غضب المسيحيين . ثم إن كرامى خلال توليه الحكم لم يلق عوناً من زعماء المسلمين لعدة أسباب ، منها تهافتهم على رئاسة الوزارة وخشيتهم من أن يتهموا بالتعصب ، وذلك علاوة على عوامل الخلافات الشخصية بصدد كثير من المسائل من بينها مسألة قانون الإفتاء والأوقاف التى واجهت رشيد كرامى فى مستهل حكمه وغيرها من المسائل التى بدت آثارها داخل الوزارة نفسها وأدت إلى الانقسام فى الرأى داخلها ، وصاحب كل ما تقدم فتور المعارضة ضد الرئيس شمعون الذى انتهز الفرصة للعمل ولو مؤقتاً بشتى الطرق على تصفية بعض الخلافات مع كثير من معارضيه ، ومن بينهم حميد فرنجية . وزاد من أزمة رشيد كرامى داخل لبنان موقف المسئولين السوريين منه ، والذين كانوا يوجهون له ولحكومته اللوم مما أضعف ثقة الأوساط الإسلامية اللبنانية فى قدرته على الوصول إلى حل لأى من المسائل السياسية أو

---

[١٥٣] **نفسه**، ميكروفيلم رقم٢٨، محفظة رقم٤٢، ملف رقم٢٢٧ /٧ /١ جـ ٥ ، تقرير رقم٦٥ بتاريخ ٢١ مارس ١٩٥٥م .

الاقتصادية المعلقة بين سوريا ولبنان.[١٥٤]

وجاءت أزمة البلاغ السعودى اللبنانى إثر المفاوضات التى أجراها وزير الخارجية اللبنانى سليم لحود ، والذى نشر بصحيفة النهار اللبنانية قبل إصداره رسمياً ، وجاء فيه:"أما فى موضوع الأحلاف فقد أعلن الجانبان تمسكهما بمبدأ عدم الدخول فى حلف بغداد ، أو أى حلف أجنبي آخر ، محافظة على وحدة الصفوف وتقيداً بأهداف جامعة الدول العربية وميثاق الضمان الجماعى العربى" ، وهو ما اعترض عليه الرئيس شمعون ، وحاول إقناع رئيس الوزراء ووزير الخارجية بحذف هذه الفقرة من البلاغ ، على أساس أن النص على حلف بغداد بالذات فيه مساس بالعراق وإساءة للعلاقات بين البلدين ، وقد رفض رئيس الوزراء ووزير الخارجية ذلك وتمسكا بموقفهما ، حيث أكد رئيس الوزراء على أنه مستعد إذا لزم الحال لتقديم استقالته احتجاجاً على موقف الرئيس كميل شمعون [١٥٥] ، وقد صدر البلاغ بدون تعديل فى ٦ مارس ١٩٥٦م بعد أن أصرت السعودية من جانبها أيضاً على عدم التعديل [١٥٦] .

على أية حال ، كانت وزارة رشيد كرامى هدفاً للهجمات المستمرة من الداخل والخارج أما من الداخل فقد جاءت الهجمات المباشرة والغير مباشرة من الرؤساء السابقين والنواب المستوزرين والطوائف المسيحية بصفة خاصة ، وأما من الخارج فقد جاء الضغط من بريطانيا والولايات المتحدة ، وكان ضغط بريطانيا أشد أثراً على الرئيس شمعون ، ومن عوامل ضعف مركز الوزارة لدى المسلمين والمسيحيين بصفة عامة هو قلة تقديرهم سواء لكفاءة رشيد كرامى أو لمقدرة العناصر التى شكل منها وزارته ، كما أن الطائفية لعبت دوراً مهماً فى استقالتها [١٥٧] ، ثم إن الرئيس شمعون وبإيحاء من السفارة البريطانية فى بيروت اتجه نحو التخلص من حكومة رشيد كرامى بسبب معارضة كرامى المستمرة لسياسة الأحلاف ودأبه على التصريح فى كل مناسبة بعدم انضمام لبنان إلى حلف بغداد أو أية

---

[١٥٤] **نفسه** .

[١٥٥] **نفسه** ، ميكروفيلم رقم ٢٧ ، محفظة رقم ٤٠ ، ملف رقم ٢٢٧ / ٧ / ١ جـ ٤ ، تقرير رقم ٥٠ بتاريخ ٢مارس ١٩٥٦م .

[١٥٦] **نفسه** ، ميكروفيلم رقم ٢٨ ، محفظة رقم ٤٢ ، ملف رقم ٢٢٧ / ٧ / ١ جـ ٥ ، تقرير رقم ٥٦ بتاريخ ٦مارس ١٩٥٥م .

[١٥٧] **نفسه** ، تقرير رقم ٦٥ بتاريخ ٢١ مارس ١٩٥٥م .

أحلاف أجنبية أخرى ، ثم موقفه من شركة بترول العراق البريطانية ، ومما عزز هذا الاتجاه لدى الرئيس شمعون موقف رشيد كرامى من التعيينات فى مناصب الدولة المختلفة وإصراره على مراعاة النسبة المخصصة لطائفة المسلمين السنة ، وهو ما استغله شمعون لإلصاق تهمة التعصب الدينى برشيد كرامى وتأليب العناصر المسيحية عليه ، وزاد من شقة الخلاف بين شمعون وكرامى أزمة البلاغ اللبنانى السعودى ، كما أن اتجاه شمعون لتأليف وزارة جديدة كان تحت ستار الحاجة إلى وزارة قومية تستطيع حمل العبء الملقى على لبنان حينئذ ، ليكون هدفها الأول العمل على تسوية وضع العراق إزاء باقى الدول العربية ، وبذل الجهد لإحياء ميثاق العمل الجماعى العربى تحت ستار جمع الشمل [١٥٨] .

وقد أثرت هذه المشاكل التى تعرضت لها حكومة رشيد كرامى على أداء الحكومة بالنسبة للمواطن ، ولم تمكنها من تنفيذ البرنامج الذى وضعه كرامى يوم أن شكل وزارته سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو غيرها من الأمور التى تهم المواطن اللبنانى ، لذلك حدثت حركة إضرابات ضد الحكومة ، والتى كان أهمها مطالب معلمى المدارس الخاصة والإضراب الشامل الذى أعلنوه لنيل مطالبهم ،[١٥٩] وبالتالى اعتبر هذا فشلاً للحكومة ، هذا على الرغم من أن الحكومة لم تتح لها فرصة العمل كى تحقق برنامجها فقد تم تشكيل هذه الحكومة فى ١٩ سبتمبر ١٩٥٥م ، وتقدمت الحكومة باستقالتها فى ١٥ مارس ١٩٥٦م بعد أن أجمع أربعة من الوزراء هم فؤاد غصن وسليم لحود وجورج عقل وجوزيف سكاف على التقدم باستقالتهم إلى رئيس الوزراء ، وهو ما اضطره إلى تقديم استقالة الوزارة ، وبالتالى لم يطل بقاء الوزارة منذ أن شُكلت وحتى استقالتها سوى ستة أشهر ، وهى فترة لا تتيح لأى حكومة أن تحقق برنامجها [١٦٠] . بذلك استقالت حكومة رشيد كرامى ، وتولى عبد الله اليافى تكوين الوزارة الجديدة ، حيث تمكن فى ١٩ مارس من تشكيل الحكومة[*] ، وتقدم ببيانه إلى المجلس النيابي لنيل الثقة ،

---

[١٥٨] **نفسه** ، ميكروفيلم رقم ٢٧ ، محفظة رقم ٤٠ ، ملف رقم ٢٢٧ / ٧ / ١ جـ ٤ ، تقرير رقم ٥٢ بتاريخ ٢مارس ١٩٥٦م .

[١٥٩] **نفسه** ، ميكروفيلم رقم ٢٨ ، محفظة رقم ٤٢ ، ملف رقم ٢٢٧ / ٧ / ١ جـ ٥ ، خطاب رقم ٤ بتاريخ ١٥ مايو ١٩٥٦م .

[١٦٠] **نفسه** ، تقرير رقم ٦٥ بتاريخ ٢١ مارس ١٩٥٥م .

[*] **شكلت الحكومة من** : عبد الله اليافي رئيساً ووزيراً للداخلية ، وصائب سلام وزير دولة ، والأمير مجيد

متحدثاً عن السياسة الداخلية للحكومة وإصلاحاتها في سبيل المواطن اللبناني ، وتعديل قانون الانتخابات بزيادة عدد النواب إلى ٨٨ عضواً ، وتحدث عن السياسة الخارجية مؤكداً على عدم انضمام لبنان لحلف بغداد أو أى أحلاف أجنبية ، وتحقيق أهداف ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي [١٦١] ، وقد نالت الحكومة الثقة بأغلبية ٢٤ صوتاً مقابل ١٤ صوتاً وامتناع صوتين [١٦٢] .

ومع بداية عملها عمدت الحكومة إلى عقد مجموعة اجتماعات لإنجاز كل مشروعات القوانين التي وردت في البيان الوزاري ، والتي كان اليافي قد وعد بها في خلال شهرين من تاريخ البيان الوزاري ، وكان أول هذه المشروعات مشروع تعديل قانون الانتخابات ، والذي تمكنت الحكومة من إنجازه وإحالته إلى المجلس النيابي في ٢٣ أبريل ١٩٥٦م [١٦٣] ، وأهم ما جاء فيه : تحديد عدد النواب بعدد ٨٨ نائباً بدلاً من ٤٤ نائباً ، وتقسيم الجمهورية اللبنانية إلى ٢٨ دائرة انتخابية ، وقد جاء في أسباب التعديل : الرغبة في زيادة عدد النواب وتعزيز المجلس النيابي بعناصر جديدة من الشباب ، وإفساح المجال لاختيار العناصر الصالحة عند تشكيل الوزارات . ومن المشاريع التي حرصت الحكومة على إخراجها كان مشروع قانون التنظيم القضائي ، والذي أعدته الحكومة وأحالته إلى المجلس النيابي بتاريخ ٣٠ أبريل ١٩٥٦م وقد احتوى على الإبقاء على مجلس القضاء الأعلى بخمسة أعضاء فقط ، وتعزيز حصانة القضاة والتخفيف من بعض العقوبات القصوى [١٦٤] .

وحلاً لمشكلة معلمي المدارس الخاصة تقدمت الحكومة بقانون المعلمين إلى مجلس

أرسلان وزيراً للدفاع ، وجورج كرم وزيراً للمالية ، وجورج حكيم وزيراً للاقتصاد والتربية الوطنية ، وسليم لحود وزيراً للعدلية ، وجورج سكاف وزيراً للزراعة ، والدكتور نزيه البزري وزيراً للصحة والإسعاف والشئون الاجتماعية ، وإميل البستاني وزيراً للأشغال والتصميم .

[١٦١] **وزارة الخارجية المصرية (الإدارة العربية)** : ميكروفيلم رقم ٢٥ ، محفظة رقم ٣٧ ، ملف رقم ٧٥٣ /٨٦ / ٣ جـ ٢ ، مذكرة بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٥٦م . **وأيضاً : نفسه (سفارة مصر ببيروت)** : خطاب رقم ١٩٨ بتاريخ ٣١ مارس ١٩٥٦م .

[١٦٢] **نفسه (سفارة مصر ببيروت)** :برقية رقم ٢٠ بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٥٦م .

[١٦٣] **نفسه** ، ميكروفيلم رقم ٢٨ ، محفظة رقم ٤٣ ، ملف رقم ٢٢٧ / ٧ / ٣ جـ ٢ ، خطاب رقم ٢٠٨ بتاريخ ١٢ أكتوبر ١٩٥٦م .

[١٦٤] **نفسه** ، ميكروفيلم رقم ٢٨ ، محفظة رقم ٤٢ ، ملف رقم ٢٢٧ / ٧ / ١ جـ ٥ ، خطاب رقم ٤٠ بتاريخ ١٥ مايو ١٩٥٦م .

النـواب فـي يـوم ٣٠ ابريـل ١٩٥٦م ، وقـد وافـق المجلـس علـى القـانون ، ولكـن لاحـظ المعلمون أن هذا القانون سيأتي بعكس الأثر لدى أصحاب المدارس الخاصة بإلقاء أعباء ماليـة باهظـة علـى مدارسـهم ، ولمـا كانـت أكثريـة المـدارس الخاصـة مسيحية كاثوليكيـة فقد أبـدت الأوسـاط الدينيـة المارونيـة والكاثوليكيـة اهتمامـاً بـالأمر ، وكـان لهـذا صـداه داخـل الحكومة إذ حال اثنان من الوزراء الموارنـة وهمـا جورج كرم وسليم لحود معالجـة المسألة علـى الصـعيد الطـائفي فبـادرا بـإعلان موافقـة الحكومـة علـى دفـع إعانـة المـدارس الخاصـة وقدرها مليون و ٣٠٠ ألف ليرة في ميزانية ١٩٥٦ – ١٩٥٧م ، وقد ثار رئيس الوزراء لهذا التصرف الـذي لـم يستأذن فيـه ، وكـادت تقـع أزمـة حـادة فـي داخـل مجلـس الـوزراء أثنـاء انعقاده في يوم ٢٤ أبريل ١٩٥٦م وأمكن تدارك الموقف بتأجيل البت في منع الإعانـة ريثما تتفرغ اللجنـة المختصـة بدراستها مـع تقديم تقريرها عن الموضوع ، وعلـى أثر إصدار هذا القـانون فـي ٣٠ أبريـل ١٩٥٦م انعقـد فـي المقـر البطريركـي المـاروني بتـاريخ ٤ مـايو ١٩٥٦م لجنة مؤلفة من بعض أساقفة ومطارنـة الموارنـة والكاثوليك وأصدروا قراراً بإضراب مدارسـهم ابتـداء مـن يـوم ٥ مـايو ١٩٥٦م احتجاجـاً علـى صـدور القـانون الـذي سيُحمل مدارسهم بأعباء مالية ، وهذا القرار فيـه إحراج للحكومـة بوضعها أمام مشكلة تتسم بطابع طـائفي ثـم إن قـرار الإضـراب كـان لـه أثـره البعيـد فـي الأوسـاط اللبنانيـة فعقـدت الطوائـف الإسـلامية بزعامـة رشـيد كرامـي وحسـين العويني اجتماعـاً طـالبوا فيـه بتوزيـع الإعانـة التـي قررتها الحكومة على المدارس الخاصة مناصفة بين المعاهد الإسلامية والمسيحية ، على أن تقوم الحكومة بإعداد مشروع لتأميم التعليم الابتدائي . وقد عمدت الحكومـة إلـى مواجهـة الإضراب وحصره في أضيق الحدود بعد أن بينت محاولـة بعض خصومها استغلاله سياسياً على نحو قد يُعرِّض البلاد لحالة خطيرة من الفوضى والخروج على النظام ، وكان من بين التدابير التـي بحثها مجلس الـوزراء فـي اجتماعه يـوم ١٤ مـايو الإنـذار بسـحب التراخيص الممنوحـة للمدارس الأجنبيـة المضربة ، وقد انتهى الموقف بعدول المدارس عن الإضراب والعودة إلى فتح أبوابها للدراسة بداية من ١٦ مايو ١٩٥٦م على أساس خطابين متبادلين بين رئيس اللجنة الأسقفية وسليم لحود وزير التربيـة الـذي تضمن خطابـه : تعهد الحكومـة بتقديم مشروع قـانون يحدد المساعدة الماليـة للمدارس الابتدائيـة الخاصـة بصورة نهائيـة ، وتعهـد الحكومـة بـأن تقدم خـلال سـتة أشـهر مشـروع قـانون آخـر يـؤمن التعلـيم المجـاني والإلزامـي لكـل طالـب لبنـاني فـي مرحلـة الدراسـة الابتدائيـة إذا لـم توافـق السـلطة التشـريعية

على المساعدة المالية المشار إليها [١٦٥] .

وجاءت قضية العمال لتدفع الحزب الاشتراكي التقدمي في احتفالية له في أول مايو ١٩٥٦م إلى توجيه الاتهامات للحكومة على سياستها الداخلية ، فقد تم مطالبة الحكومة بتنفيذ قانون العمل ، وإيجاد فرص عمل للعاطلين ، وأن يصبح العامل شريكاً لصاحب العمل ومطالبة الحكومة بالعمل على الحد من ارتفاع تكاليف المعيشة ، وأن يكون التعليم مجاناً في جميع مراحله [١٦٦] ، كما جاءت سياسة الحكومة تجاه الزلزال الذي وقع بلبنان وخرب قراها عشية الليلة التي ألَّف فيها عبد الله اليافي حكومته لتلقي بظلالها على الحكومة ، فقد كان تعمير هذه القرى من أهم ما اشتمل عليه البيان الوزاري الذي تقدم به عبد الله اليافي لنيل الثقة لحكومته يوم أن شكلها ، ولكن وجهت للحكومة اتهامات بالتقصير في هذا المجال . لذلك تعرضت الحكومة لأزمة عنيفة طوال الأسبوع الذي سبق يوم ٥ يونيه ١٩٥٦م عندما هاجم المجلس النيابي سياستها في تعمير هذه القرى وكان النائب نعيم مغبغب قد تقدم في ٢١ مايو ١٩٥٦م باستجواب للحكومة عن سياسة التعمير التي يرأس مصلحتها إميل البستاني وزير الأشغال بالحكومة [١٦٧] . ورغم نيل الحكومة الثقة من المجلس النيابي إثر الاستجواب الذي تقدم به النائب بيير إده بخصوص قضية الكهرباء في ٣١ مايو ١٩٥٦م ، بأغلبية ضعيفة وصلت إلى ١٤ صوتاً ضد ٦ أصوات وامتناع ١٤ صوتاً ، فإن هذه الثقة أظهرت أن الحكومة في أزمة حقيقية [١٦٨] .

وبالفعل ، بدأت الوزارة تتفكك من داخلها ، فعلى أثر سياسة التعمير التي انتهجتها الحكومة تجاه ما خربه الزلزال ، قدم وزير الخارجية سليم لحود ووزير الدفاع مجيد أرسلان استقالتهما من الوزارة ، وذكر الوزيران في كتاب استقالتيهما الذي بعثا به إلى عبد الله اليافي رئيس الوزراء بأنهما غير راضيين عن سياسة الحكومة الخاصة بشئون التعمير ولا يوافقان على سياسة إدارة التعمير التي يشرف عليها إميل البستاني وزير الأشغال ، وقد

---

[١٦٥] **نفسه** .

[١٦٦] **نفسه** ، خطاب رقم ٦٥ بتاريخ ٢١ مارس ١٩٥٦م .

[١٦٧] **الأهرام** ، بتاريخ ٦ يونية ١٩٥٦م .

[١٦٨] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)** ، ميكروفيلم رقم ٢٨ ، محفظة رقم ٤٢ ، ملف رقم٢٢٧ / ٧ / ١ جـ ٥ ، خطاب رقم ٩٤ بتاريخ أول يونية ١٩٥٦م .

جاءت الاستقالة بعد أن سمع النائبان عن اجتماع عقده نواب المعارضة في مجلس النواب والذي اتفقوا فيه على مهاجمة الحكومة في الجلسة التي سيعقدها المجلس[١٦٩] ، وقد أكد الأمير مجيد أرسلان في خطاب استقالته الذي وجهه لرئيس الوزراء في يوم ٥ يونيه ١٩٥٦م بأنه لم يعد يتمكن من متابعة تحمل مسئولياته في الحكم بسبب سوء إدارة سياسة التعمير [١٧٠] ، وأما الوزير سليم لحود فقد صرح متحدثاً باسم الكتلة الدستورية التي ينتمي إليها الوزير المذكور بأن الوزير قدم استقالته تضامناً مع أعضاء الكتلة الذين أجمعوا على رفض منح الثقة للحكومة ، حيث كان النائبان مارون كنعان وجان لحود قد اجتمعا بالوزير سليم لحود في يوم ٥ يونيه ١٩٥٦م وأبلغاه بقرار الكتلة في الوزارة ورد الوزير بإبلاغ حزبه بتضامنه معهم في قرار سحب الثقة من الحكومة [١٧١] .

وفى ٦ يونيه ١٩٥٦م أعلن نواب الكتلة المستقلة ونواب الكتلة الديمقراطية وعددهم عشرة أعضاء أى ربع أعضاء المجلس النيابى بعزمهم على مطالبة رئيس الوزراء بإقالة إميل البستانى من منصبه كرئيس لمصلحة التعمير ، إذ أن الحملة التى شنها النواب على الحكومة لم تكن راجعة إلى كون إميل البستانى وزيراً للأشغال ولكن بسبب فشله كرئيس لمصلحة التعمير ، لذلك أصبح من المتوقع أن يزداد الموقف الوزارى تعقيداً فى البلاد بسبب الاتجاه الذى بدا من نواب الكتلتين البرلمانيتين السابقتين ، لأنه لا يمكن لرئيس الحكومة أن يتعهد بتحقيق ذلك المطلب بدون موافقة الرئيس كميل شمعون ، ولم يكن هناك ما يوحى باستعداد رئيس الجمهورية للموافقة على إقالة الوزير إميل البستانى من منصبه كرئيس لمصلحة التعمير فى البلاد [١٧٢] .

وعلى أثر تقديم الوزيرين لاستقالتيهما دعا عبد الله اليافي مجلس الوزراء إلى اجتماع عاجل للنظر في الموقف حيث حاول إميل البستاني وزير الأشغال إقناع المجلس بإسناد مهام وزير الدفاع ووزير الخارجية إلى أي وزير آخر ، على أن يجري تعديل للوزارة

---

[١٦٩] **الأهرام** ، بتاريخ ٦ يونية ١٩٥٦م .

[١٧٠] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)** : كود أرشيف رقم ٠٣٥٤٥١ / ٧٨ ، خطابرقم ١٠٢ بتاريخ ٩ يونية ١٩٥٦م .

[١٧١] **الأهرام** ، بتاريخ ٦ يونية ١٩٥٦م .

[١٧٢] **نفسه** ، بتاريخ ٧ يونية ١٩٥٦م .

في المستقبل ، ولكن اقتراحه لم يحظ بالتأييد ، وفور انتهاء الاجتماع توجه عبد الله اليافي إلى رئيس الجمهورية وقدم إليه استقالة الوزيرين ، وتشاور معه في الموقف الوزاري ، وأذيع عن تقديم اليافي لاستقالة وزارته ، ولكن الرئيس شمعون رفض الاستقالة ، ورفض كذلك استقالة الوزيرين [١٧٣] . ولما كان الدستور اللبناني ينص على إمكانية طرح الثقة في أحد الوزراء دون الحاجة إلى طرح الثقة بالوزارة بأكملها ، لذلك حاول شمعون إقناع اليافي بمواجهة المجلس النيابي وطرح الثقة بوزير الأشغال إميل البستاني وحده ، كما حاول بعض النواب دفع اليافي إلى ذلك مؤكدين دعمهم له ، ولكن اليافي رفض ذلك وصمم على استقالة حكومته حتى لا يتيح لرئيس الجمهورية والمعارضين من النواب فرصة مهاجمة الوزارة ومحاولة إسقاطها في المجلس مثلما حدث مع حكومة سامي الصلح في مارس من عام ١٩٥٦م [١٧٤] .

بذلك ، سقطت الحكومة في ٦ يونيه ١٩٥٦م ، وكان عبد الله اليافي يتوقع ذلك ، فقد تحدث مع السفير المصري في يوم ٣٠ مايو ١٩٥٦ مؤكداً على أنه يتوجس خيفة من احتمال إطاحة الرئيس شمعون بوزارته في شهر يونيه من العام نفسه ، وخلال الدورة الاستثنائية للمجلس النيابي التي تقرر فتحها في المدة من أول يونيه إلى ٢٨ يونيه ١٩٥٦م ، وأن الرئيس شمعون لن ينتظر حتى بدء الدورة العادية الجديدة في أكتوبر ١٩٥٦م باعتبار أن إسقاط الوزارة عن طريق المجلس النيابي أبعد أثرا من إسقاطها خلال عطلة المجلس [١٧٥] . وقد كرر اليافي الأسباب أثناء زيارة السفير له قبل الاستقالة بيوم واحد ، وذلك لعدم ارتياح الرئيس شمعون لسياسته [١٧٦] . وجاءت أسباب الاستقالة لتتحدث عن ازدياد تكتل النواب الراغبين في التخلص من إميل البستاني خوفاً على مصالحهم الخاصة في مناطقهم الانتخابية نتيجة سياسته في تعمير القرى التي نكبها الزلزال ، ورفض الأمير مجيد أرسلان لسياسة البستاني في تعمير المناطق التي تهم

---

[١٧٣] **نفسه** ، بتاريخ ٨ يونية ١٩٥٦م .

[١٧٤] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)** : كود أرشيف رقم ٠٣٥٤٥١ / ٧٨ ، خطابرقم١٠٢ بتاريخ ٩ يونية ١٩٥٦م .

[١٧٥] **نفسه** ، ميكروفيلم رقم ٢٨ ، محفظة رقم ٤٢ ، ملف رقم ٢٢٧ / ٧ / ١ جـ ٥ ، خطاب رقم ٩٤ بتاريخ أول يونية ١٩٥٦م .

[١٧٦] **نفسه** ، كود أرشيف رقم ٠٣٥٤٥١ / ٧٨ ، خطابرقم ١٠٢ بتاريخ ٩ يونية ١٩٥٦م .

منافسة كمال جنبلاط ، وازدياد خوف شمعون من الدعاية التي أخذ ببثها البستاني لنفسه بين الطبقات الشعبية في القرى والتي أخذت مجراها إلى الصحف ، هذا مع ما للبستاني من طموح في رئاسة الجمهورية ، وكذلك ازدياد الضغط الفرنسي للتخلص من البستاني لاتجاهه نحو شراء مرفأ بيروت أو تأميمه وهو ما يضر بالمصالح الفرنسية [١٧٧] .

ومع استقالة الحكومة بدأ كميل شمعون بعد ظهر يوم ٦ يونيه ١٩٥٦م في استقبال الساسة وممثلي الكتل النيابية لدراسة الموقف والبحث في تشكيل الوزارة الجديدة [١٧٨] **وفي ٧ يونيه عهد الرئيس كميل شمعون إلى عبدالله اليافي لتشكيل الوزارة الجديدة ليبدأ بعدها اليافي في مشاوراته ، حيث كان من المعتقد أن الوزارة الجديدة سوف تضم معظم أعضاء الوزارة المستقيلة مع إجراء تعديلات في مناصب قليلة** [١٧٩]**. وبالفعل تم تشكيل الحكومة**[*] **، والذي أعلن في يوم ٨ يونيه ١٩٥٦م** [١٨٠]**. وفي بيانه الوزاري أكد على نفس ما جاء بالبيان الوزاري الذي تقدم به عقب تشكيل وزارته السابقة ، ومؤكداً على الخطوط الرئيسية لسياسة حكومته التعميرية في المناطق التي أصيبت بالزلزال** [١٨١] **. وكان اليافي قد أكد للسفير المصري بعد تشكيله الوزارة بأنه لن يحيد عن سياسته الخارجية والتي كان قد حددها في بيان وزارته السابقة ، وخصوصاً فيما يتعلق بحلف بغداد والأحلاف العسكرية الأخرى** [١٨٢] **، وقد نالت الحكومة الثقة بأغلبية ٣٠ نائباً ومعارضة خمسة من النواب**

---

[١٧٧] **نفسه (الإدارة العربية)** : كود أرشيف رقم ٠٣٥٤٥١ / ٧٨ ، مذكرة برقم ٢٠٠٩ بتاريخ ٦ يونية ١٩٥٦م .**وأيضاً : نفسه (سفارة مصر ببيروت)** : خطابرقم ١٠٢ بتاريخ ٩ يونية ١٩٥٦م .

[١٧٨] **الأهرام** ، بتاريخ ٧ يونية ١٩٥٦م .

[١٧٩] **نفسه** ، بتاريخ ٨ يونية ١٩٥٦م .

[*] **شكلت الوزارة من** : عبد الله اليافي رئيساً ووزيراً للداخلية والتصميم ، وصائب سلام وزير دولة ، والأمير مجيد أرسلان وزيراً للدفاع ، وجورج كرم وزيراً للمالية والاقتصاد ، وألفريد نقاش وزيراً للعدلية ، وفؤاد غصن وزيراً للتربية الوطنية والبريد والبرق والهاتف ، وسليم لحود وزيراً للخارجية ، وجوزيف سكاف وزيراً للزراعة ، ونزيه البزري وزيراً للصحة العامة والشئون الاجتماعية ، ومحمد صبرا وزيراً للأشغال العامة والأنباء .

[١٨٠] **صلاح عبوشى** : مصدرسابق ، ص ٩٠ .

[١٨١] **نفسه** ، ص ص ٩٠ – ٩١ .

[١٨٢] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)** : كود أرشيف رقم ٠٣٥٤٥١ / ٧٨ ، تقرير رقم ١٠٢ بتاريخ ٩ يونية ١٩٥٦م .

وامتناع نائبين [١٨٣] .

ورغم ذلك ، فإن الحكومة جاءت في ظل ظروف صعبة ، فهي كانت مطالبة بتنفيذ الوعود التي قطعها اليافي على نفسه داخلياً في بيان وزارته المستقيلة وخاصة قضية الإنشاءات على أثر الزلزال ، وأما خارجياً فقد جاء وقوف اليافي بجانب مصر في أمر تأميم القناة ليزيد من العداء لانجلترا وفرنسا ، والنتيجة كانت المطالبة بوزارة قومية قوية ، حيث كانت صحيفة " الرواد " وثيقة الصلة بالرئيس شمعون قد ذكرت فكرة الوزارة القومية في مقالها الافتتاحي في يوم ١٩ أغسطس ١٩٥٦م ، ودعت الصحيفة رئيس الجمهورية كي يتدخل في الشئون الداخلية ويؤلف وزارة قومية قوية ، كما أدلى كمال جنبلاط ببيان بصفته رئيساً للحزب التقدمي الاشتراكي مطالباً بضرورة تشكيل وزارة قومية تسير دفة السياستين الداخلية والخارجية في ظل الظروف التي تمر بها لبنان والمنطقة وكذلك لقرب الانتخابات للمجلس النيابي اللبناني [١٨٤] **. ونتيجة للمدى الذي ذهب إليه عبدالله اليافي في تأييد مصر تألبت عليه العناصر الموالية للغرب منتهزة فرصة الخلافات التي دارت حول السياسة الداخلية للحكومة ، ففي بداية سبتمبر ١٩٥٦م قدم النائب غسان تويني طلباً بدعوة البرلمان إلى عقد دورة استثنائية بسبب الظروف الحرجة التى تجتازها البلاد ، والواضح أن الغرض هو محاولة إسقاط اليافى . وفى مقابلة للسفير المصرى مع اليافى أكد الأخير على أن الدسائس والحملات الصحفية التى يساعد سامى الصلح على تغذيتها لطمعه فى العودة إلى الحكم ، وأكد أنه لم يعد مطمئناً لصائب سلام الذى يتطلع لرئاسة الوزارة أيضاً** [١٨٥] **.**

وبالفعل ، بدأ هؤلاء يستغلون مواقف الحكومة لمعارضتها مثلما حدث عند صدور القانون اللبنانى بتطبيق الضريبة على الدخل بالنسبة للشركات العاملة بلبنان ومنها شركة النفط العراقى ، ومن ثم توجيه الشركة كتاباً إلى الحكومة اللبنانية فى ٢٢ سبتمبر ١٩٥٦م أبدت فيه اعتراضها على قانون إخضاعها لضريبة الدخل ، وطالبت بإحالة الموضوع إلى

---

[١٨٣] **صلاح عبوشى** : مصدرسابق ، ص ٩١ .

[١٨٤] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)** : ميكروفيلم رقم ٢٨ ، محفظة رقم ٤٢ ، ملف رقم ٢٢٧ / ٧ / ١ جـ ٥ ، خطاب رقم ١٥٥ بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٩٥٦م .

[١٨٥] **نفسه** ، ميكروفيلم رقم ٢٨ ، محفظة رقم ٤٣ ، ملف رقم ٢٢٧ / ٧ / ٣ جـ ٢ ، خطاب رقم ١٧٠ بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩٥٦م .

التحكيم الدولى ، حيث رفضت الحكومة ذلك وأعلنت بأنها لا تقبل أن يكون القانون اللبنانى موضع مناقشة ، ولذا أذاعت الشركة بتاريخ ٢ أكتوبر ١٩٥٦م بياناً ذكرت فيه بأنها أقدمت على تغيير مسار خط الأنابيب الذى كان سيصل إلى طرابلس لتكون نهايته فى بانياس بسوريا ، وهو ما يعنى أن لبنان لن يحصل على عائدات النفط الإضافية ، وهى بذلك تحرج الحكومة اللبنانية على أساس أن عرقلة المفاوضات سيصيب بالضرر الاقتصاد اللبنانى وأن الحكومة ستؤدى إلى هروب الأموال والاستثمارات الأجنبية ، وهى بذلك تثير الشعب ضد الحكومة بالتهديد بالاستغناء عن موظفيها لعدم الحاجة إليهم بعد إلغاء مشروع خط الأنابيب الجديد ، وقد وجدت الشركة أنصاراً لها فى لبنان ومن هؤلاء من كانوا يحاولون التخلص من حكومة اليافى لأغراض سياسية مثل سامى الصلح ومحى الدين النصولى ، وكذلك الكثير من أصحاب الصحف ومحرريها وخصوصاً الصحف التى تصدر باللغة الفرنسية[١٨٦] . وعندما وضعت الحكومة قانوناً للانتخابات وجد رئيس الجمهورية من يعمل معه من أنصاره لعرقلة موافقة البرلمان على المشروع بشكله المعد ، وأهم ما كان يسعى إليه رئيس الجمهورية هو إنقاص عدد النواب من ٨٨ إلى ٦٦ نائباً ، مستهدفاً من وراء ذلك ضمان سيطرته على مجلس النواب إذ أن المجلس قليل العدد يسهل التأثير عليه أكثر من المجلس كبير العدد ، والثانى خلقه الصعوبات أمام بعض منافسيه المنتظرين على رئاسة الجمهورية أو الأشخاص الذين يُخشى من نفوذهم إما سياسياً أو طائفياً [١٨٧] .

على أية حال ، كان اتجاه الرئيس شمعون نحو وزارة عبد الله اليافى هو التخلص منها ، ولكن عمر الوزارة كان قد طال ، لأن الظروف لم تكن مواتية لشمعون لأجل التخلص من الوزارة ، وذلك فى ظل مشكلة شركة البترول العراقية وموقف الحكومة منها ، فضلاً عن أن إبقاء الرئيس كميل شمعون على الحكومة كان تجنباً لاتهام الرأى العام له بإقصاء الوزارة التى وقفت موقفاً وطنياً إزاء النفوذ الأجنبي ، وساندت مصر فى قضية تأميم قناة السويس [١٨٨] ، وبالتالى ظلت الحكومة قائمة حتى قرر رئيسها عبدالله اليافى الاستقالة ، وذلك على أثر رفض الرئيس شمعون قطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا عقب العدوان

---

[١٨٦] **نفسه** ، خطاب رقم ١٢٤ بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٥٦م .

[١٨٧] **نفسه** ، خطاب رقم ٢٢٠ بتاريخ ٢٥ أكتوبر ١٩٥٦م .

[١٨٨] **نفسه** ، خطاب رقم ٢١٤ بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٥٦م

الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦م ، وهو ما دفع اليافى والوزير صائب سلام الذى أيده فى موقفه إلى تقديم استقالتيهما إلى رئيس الجمهورية احتجاجاً على ذلك [١٨٩] . وبالتالى أدت استقالة الرجلين إلى الإعلان عن استقالة الحكومة ، ومن ثم كُلِّف سامى الصلح بتشكيل الحكومة الجديدة ، والذى أتم تشكيلها [*] فى ١٨ نوفمبر ١٩٥٦م [١٩٠] . وفى ٢٧ نوفمبر ١٩٥٦م تقدم الصلح ببيان حكومته للمجلس النيابى ، والذى أكد فيه على إجراء إصلاحات داخلية مع زيادة الروابط مع الدول العربية والتأكيد على استقلال لبنان وحريته فى سياسته الخارجية [١٩١]، حيث نالت الحكومة بهذا البيان الثقة بأغلبية ٣٨ صوتاً ضد صوتين وتغيب باقى الأغضاء [١٩٢] . وقد وصفت السفارة الأمريكية حكومة سامى الصلح بأنها هزيمة لعبد الناصر ولسوريا إذ أن بها شخصيات مؤيدة للغرب وهو ما يحقق سياستها الخارجية المؤيدة للأحلاف الغربية على النقيض من سياسة مصر وسوريا [١٩٣] ، إذ جاءت الحكومة الي السلطة لتجد نفسها مطالبة بتنفيذ برنامجها الوزاري وبخاصة سياستها الخارجية ، فقد جاء البيان ليتحدث عن أن سياسة لبنان الخارجية سوف تُستمد من استقلاله وحريته ، كما أكد وزير الخارجية شارل مالك فى تصريح له بتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٥٦م على أن لبنان لا

رغيد الصلح : لبنان والعروبة , دار الساقى , بيروت د. ت , ص ٣٤٨ – ٣٤٩ .[١٨٩]

[*] **شكلت الحكومة من** : سامى الصلح رئيساً ووزيراً للداخلية والعدلية والأنباء , وفؤاد شهاب وزيراً للدفاع , ومجيد أرسلان وزيراً للصحة والإسعاف العام والزراعة , ومحمد صبرا وزيراً للأشغال العامة والتصميم العام والبريد والبرق والهاتف , وشارل مالك وزيراً للخارجية والمغتربين والتربية الوطنية , ونصرى المعلوف وزيراً للمالية والأقتصاد الوطنى والشؤون الإجتماعية . وفى ٥ يناير ١٩٥٧م أجرى تعديل فى تشكيل الوزارة على أثر استقالة وزير الدفاع فؤاد شهاب ، حيث أسندت وزارة الدفاع إلى سامى الصلح ، والذى استقال من وزارة العدلية ليتم تعيين إميل تيان وزيراً للعدل .

[190] **F.R**. Memorandum from the Assistant Secretary of State for Near Easternto the Secretary of State ,January 12 , 1957 . **مذكرات سامى الصلح** ، ج٣ ، ص ٣٧١ .-

[١٩١] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)** , ميكروفيلم رقم ٢٨ , محفظة رقم ٤٢ , ملف رقم٢٢٧/٧/١جـ٧ , خطاب رقم ٢٣٢ بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٥٦م .

[١٩٢] **نفسه** : محفظة رقم ٤٣ , ملف رقم ٢٢٧/٧/٣جـ٢ , خطاب رقم ٢٣٢ بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٥٦م

[194] **F.R. ,** Memorandum from the Assistant Secretary of State for Near Eastern south Asian and AfricanAffairs (Rountre) tothe Secretary of State , January 12 , 1957

بد أن ينضم بشكل ما إلي المعسكر الغربي لعدم جدوى فكرة الحياد [١٩٤].

من هنا يمكن القول بأن التوجه الجديد لسياسة لبنان الخارجية كان بداية لصراع المعارضة مع الحكومة ، فقد عُقد مؤتمر للأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية بلبنان تعقيباً على بيان الحكومة ، والذى صدر على أثره بيان بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٥٦م طالب فيه المجتمعون بالخروج بلبنان عن السياسة التي عزلته عن الدول العربية وطالب بنبذ الأحلاف الغربية [١٩٥] . غير أن الحكومة وقفت موقف المؤيد لمشروع أيزنهاور عند إعلانه في ٥ يناير ١٩٥٧م ، ووقَّع شارل مالك وزير الخارجية مع المبعوث الأمريكي جيمس ريتشاردز James Richards في ١٦ مارس ١٩٥٧م على بيان مشترك لبناني – أمريكى يعلن قبول لبنان لمشروع أيزنهاور [١٩٦] ، وبالتالى تقدمت الحكومة ببيان إلى مجلس النواب في ٤ أبريل ١٩٥٧م لنيل الثقة على سياستها الخارجية [١٩٧] . ورغم اعتراض النواب على البيان ، معتبرين أن الاتفاق مع الولايات المتحدة هو هدم للميثاق الوطني ، ومطالبين بإقالة الحكومة [١٩٨] . فإن الحكومة نالت الثقة بأغلبية ٣٠ صوتاً ضد صوت واحد وامتناع عضو عن التصويت وتغيب باقي الأعضاء[١٩٩] . غير أن حركة الاستقالات من المجلس النيابى التي تقدم بها سبعة من النواب[*] جاءت لتؤثر على الثقة

---

[١٩٤] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت):** ميكروفيلم رقم ٢٥ , محفظة رقم ٣٨ , ملف رقم٣/٤٤٠/١٨جـ١ , خطاب بدون رقمبتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٥٦م . **وأيضا : أحمد خليل محمودى:** مرجع سابق , ص ص ٢٧١ – ٢٧٢ .

[١٩٥] **نفسه :** ميكروفيلم رقم ٢٥ , محفظة رقم ٣٨ , ملف رقم ٣/٤٤٠/١٨جـ١ , خطاب بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٥٦م .

[196] **F.R.,** Telegram from the Embassy in Lebanon to the Department of State , May 16, 1957 .

[١٩٧] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت),** ميكروفيلم رقم ٢٥ , محفظة رقم ٣٧, ملف رقم ٧٥٣ /٣/٨٦ج٢ , برقية بتاريخ ٤ أبريل ١٩٥٧م . **وأيضاً : مذكرات سامى الصلح ,** ج٣ ، ص ص ٤٢٦–٤٢٧ .

[١٩٨] **نفسه :** ميكروفيلم رقم ٢٣ , محفظة رقم ٣٤, ملف ١/٨٥/٧٥٣ , خطاب رقم ٣٩ بتاريخ ١٢ أبريل ١٩٥٧م .

[١٩٩] **نفسه ,** ميكرو فيلم رقم ٢٣ , محفظة رقم ٣٤ , ملف رقم ١/٨٥/٧٥٣ , تقرير رقم ٣٦ بتاريخ ٦أبريل ١٩٥٧م .

[*] **الاعضاء المستقيلون هم :** عبد الله اليافي , عبد الله الحاج , أحمد الاسعد , كامل أحمد الاسعد , رشيدكرامي , حميد فرنجية , صبري حمادة .

التي حصلت عليها الحكومة ، فقد أكد كمال جنبلاط على أن الاستقالات كانت ذات تأثير تحريضي كبير ضد الحكومة ، وبداية لتجميع المعارضة ضدها [٢٠٠] حيث كان إصدار البيانات وعقد الاجتماعات الشعبية وسيلة لإظهار موقف المعارضة من سياسة الحكومة الخارجية ، فقد أصدرت الجبهة الوطنية بياناً تحدث عن ضرورة اتباع سياسة الحياد [٢٠١] . ثم عادت لتصدر فى يوم ٢٢ أبريل ١٩٥٧م بياناً أكدت فيه على موقفها، كما عقدت في يوم ٢٤ أبريل ١٩٥٧ اجتماعاً بدار الإفتاء ببيروت ، وقرر المجتمعون التمسك المطلق بالميثاق الوطنى ورفض الأحلاف الأجنبية [٢٠٢] .

ومن جانب آخر ، جاء أمر تعديل قانون الانتخابات ومن بعده الانتخابات البرلمانية ليزيد من أزمة حكومة سامى الصلح ، إذ كان الرأى لدى غالبية السياسيين هو ضرورة زيادة عدد الأعضاء بالمجلس إلى ٨٨ عضواً ، بينما رأى الرئيس شمعون الاكتفاء بزيادة عدد النواب إلى ٦٦ عضواً فقط [٢٠٣] ، وبالفعل جاء المشروع بعد تعديلاته كما أراد شمعون لينص على زيادة عدد النواب إلى ٦٦ عضواً فقط ، وتم إقراره فى جلسة المجلس بتاريخ ١٦ أبريل ١٩٥٧م ، وبذلك اعتُبر المشروع مقدمة لتدخل شمعون فى الانتخابات لإسقاط المعارضة والإتيان بمجلس موال يضمن له تعديل الدستور لتجديد فترة رئاسته ، وهو ما أدى إلى تأليف جبهة معارضة [*] ضد شمعون وحكومته [٢٠٤] .

وعلى أثر هذا التعديل صدرت المراسيم التى تنظم العملية الانتخابية فى يوم ٧ مايو ١٩٥٧م [٢٠٥] حيث انتقدت المعارضة القيود التى فرضتها الحكومة على عقد الاجتماعات

---

[٢٠٠] **كمال جنبلاط** : حقيقة الثورة اللبنانية , بيروت ١٩٧٨م , ص٦٧. **وأيضاً : مذكرات سامى الصلح** , ج٣ ، ص٤٣٢ .

[٢٠١] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)** : ميكروفيلم رقم ٢٧ , محفظة رقم ٤٠, ملف رقم ٢ , خطابتاريخ ٤ أبريل ١٩٥٧م.

[٢٠٢] **نفسه** , محفظه رقم ٣٣ , ملف ٢/٨٦/٧٥٢جـ١ , تقرير بتاريخ ٢٥ أبريل ١٩٥٧م .

[٢٠٣] **نفسه** ، ميكروفيلم٢٣ ، محفظة رقم ٣٤ , ملف رقم ١/٨٥/٧٥٣ , تقريربتاريخ ٢٨ يناير ١٩٥٧م.

[*] **ضمت الجبهة** :الحزب التقدمى الاشتراكى وحزب النجادة والهيئة الوطنية والجبهة الشعبية وحزب النداء القومى والحزب الشيوعى وحزب البعث والقوميين العرب

[٢٠٤] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)** : ميكروفيلم رقم ٢٧ , محفظة رقم ٤٠ , ملف رقم ٢ خطاب بتاريخ ١٨ مايو ١٩٥٧م .

[٢٠٥] **نفسه** , ميكروفيلم رقم ٢٣ ، محفظة رقم ٣٤ , ملف رقم ٧٥٣ / ٨١ / ٢جـ٢ , تقرير رقم ٦٢ بتاريخ

الانتخابية ، ومؤكدين على أن القصد من ورائها هو الحيلولة دون عقد الاجتماع الكبير الذى دعت إليه المعارضة فى يوم ١٢ مايو ١٩٥٧م [٢٠٦] ، ورغم أن المعارضة كانت قد وضعت شروطاً لخوض الانتخابات ، فإنها تراجعت عن فكرة المقاطعة ، خاصة بعد أن وافقت الحكومة على إقامة مهرجان المعارضة الانتخابي فى ١٢ مايو ١٩٥٧م . والذى أعلنت فيه عن برنامجها الانتخابى ، وهاجمت سياسة الحكومة ورغبة شمعون فى تعديل الدستور [٢٠٧] . وفى ٢٧ مايو ١٩٥٧ أرسلت المعارضة كتاباً [*] إلى الرئيس شمعون أكدت فيه على أن سياسة الحكومة تجاه الانتخابات تؤكد على أن النية مبيتة لتزوير الانتخابات ، ولذا هناك ضرورة لإقالة الحكومة ، وقد هددت المعارضة بدعوة الشعب للتظاهر السلمى [٢٠٨] . وبالفعل نفذت المعارضة تهديدها ، إذ قامت فى ٣٠ مايو ١٩٥٧م بإثارة المظاهرات فى بيروت ، والتى واجهتها الحكومة بالعنف [٢٠٩] ، كما قرر مجلس الوزراء ضرورة محاكمة المعتقلين على أثر المظاهرات لدعوتهم للإطاحة بالحكومة وقلب نظام الحكم [٢١٠] كما أصدرت الحكومة فى ٣ يونية ١٩٥٧م مرسوماً ينص على أن تخضع التدابير الأمنية بالبلاد لقائد الجيش [٢١١] ، وتهدئة لحالة الصراع بين الحكومة والمعارضة تم التوسط بينهما على أساس إدخال وزيرين محايدين فى الحكومة [٢١٢] ، وعلى ذلك جرى فى يونية ١٩٥٧م توسيع الحكومة بضم وزيرى دولة هما : محمد على بيهم والدكتور يوسف حتى للإشراف على الانتخابات. كما كلفت لجنة وزارية لمراقبة الانتخابات من الوزيرين

٨مايو ١٩٥٧م .

[٢٠٦] **نفسه** , تقرير رقم ٧٢ بتاريخ ١٨ مايو ١٩٥٧م .

[٢٠٧] **مذكرات سامى الصلح** , ج٣ ، ص ص ٤١٠-٤١٢ .

[*] **الموقعين على المذكرة هم** : صائب سلام , عبد الله اليافى , أحمد الأسعد , كامل أحمد الأسعد , فؤاد عمون , لويس زيادة , فريد جبران , معروف سعد , فؤاد خورى , نسيم مجدلانى , محمد صفى الدين , صبرى حمادة , حميد فرنجية , فيليب تقلا , على برى .

[٢٠٨] **حمدى الطاهرى** : سياسة الحكم فى لبنان ، طبعة ثانية ، المطبعة العالمية ، القاهرة ١٩٧٦م , ص٣٢٤.**وأيضاً : حازم عبد الحميد غائب** : الصحافة فى لبنان١٩٥٢ – ١٩٥٨م , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة القاهرة ١٩٨٠م , ص ٢١٥

[٢٠٩] **مذكرات سامى الصلح** , ج٣ ، ص ٣٩٥ .

[٢١٠] **نفسه** ، ص ٤١٣ .

[٢١١] **مذكرات سامى الصلح** , ج٣ ، ص ص ٣٧٣-٣٧٤.

[٢١٢] **صلاح العقاد** : المشرق العربى المعاصر ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٠م ،ص١٦٥ .

السابقين ومحمد صبرا ومجيد أرسلان [٢١٣] .

يتضح من ذلك ، مدى أهمية هذه الانتخابات لدرجة أن السفارة الأمريكية ببيروت أكدت على أن الحكومة اللبنانية يجب أن تكون فى وضع يجعلها تحقق نتائج ملموسة فى الانتخابات تمكنها من التعاون مع الغرب ، وأن هزيمة التجمع السياسى للسلطة فى هذه الانتخابات من شأنه أن يلحق ضرراً بالغاً بالمصالح الأمريكية[٢١٤] ، لذلك سلكت الحكومة كل الطرق لإنجاح مرشحيها ، كتقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية ، وعدم تسهيل إشراف المعارضة على عمليات الفرز عند إجراء الانتخابات [٢١٥] ، والتى أجريت فى يونية ١٩٥٧م وأسفرت عن فوز الحكومة بخمسة وثلاثين مقعداً ، والمعارضة بأربعة عشر مقعداً ، والمستقلين بسبعة عشر مقعداً [٢١٦] . ولذا اتهمت المعارضة الحكومة بالتدخل فى الانتخابات ودللت ذلك باستقالة الوزيرين المحايدين اعتراضاً على سوء إدارة الحكومة لها [٢١٧]، كما رفضت المعارضة نتائج الانتخابات ، وهو ما عمق الهوة بين الحكومة والمعارضة [٢١٨] .

ومع انعقاد المجلس استقالت حكومة سامى الصلح لأجل تشكيل حكومة جديدة ، حيث كُلف سامى الصلح بإعادة تشكيلها [٢١٩] . إذ تباينت المواقف حول الاشتراك فيها ، فقد قبلت الكتلة الوطنية الاشتراك فى الوزارة ، غير أن عدول بيير إده عضو الكتلة عن الاشتراك فيها جعلها تبادر إلى إعلان عدم ثقتها بالحكومة . ولم يقتنع نواب الجبل بمقعدين بالوزارة ، بينما طالبت كتلة نواب " عكار " بمقعد فيها ، وإلا فإنهم سيحجبون الثقة عنها ، وأما حزب الكتائب فلم يُظهر اعتراضاً على دخول الحكومة طالما أنها ستسير على نهج السياسة الخارجية التى رسمتها الحكومة السابقة ، ولم يشترك أحد من نواب المعارضة فى

---

[٢١٣] **مذكرات سامى الصلح** , ج٣ ، ص ٣٩٥ .

[214] **F.R.** , Telegram from the Embassy in Lebanon to the secretary of State , May 16, 1957 .

[٢١٥] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)** : ميكروفيلم رقم ٢٣ , محفظة رقم ٣٤ , ملف رقم٧٥٣ / ٨١ / ٢جـ٢ , تقريربتاريخ أوليولية ١٩٥٧م .

[٢١٦] **نفسه (الإدارة العربية)** : ميكروفيلم رقم ٢٣ , محفظة رقم ٣٤ , ملف رقم ٧٥٣ / ٨١ / ٢جـ٢ نفس الميكروفيلم والمحفظة والملف , تقرير بتاريخ ٢٠ يولية ١٩٥٧م .

[٢١٧] **حازم عبد الحميد غائب** : مرجع سابق , ص ٣٣ .

[٢١٨] **مذكرات أيزنهاور** (ترجمة : هشام خضر) , مكتبة النافذة ، القاهرة ٢٠١٠م , ص١٨٩ .

[٢١٩] **مذكرات سامى الصلح** , ج٤ ، ص ص ٤٧٤- ٤٧٥ .

مشاورات تأليف الوزارة [٢٢٠] . ورغم الاختلاف حول الحقائب الوزارية ، إلا أنه تم تشكيل الوزارة [*] فى ١٨ أغسطس ١٩٥٧م ، وتحدثت بعض الصحف عن أن سامى الصلح لم يكن مطلق الصلاحية فى اختيار وزرائه ، إذ كان يخضع فى تشكيل هذه الوزارة لإرادة الرئيس كميل شمعون [٢٢١]. وعقب تشكيلها ، دخلت الحكومة فى إطار أزمة عندما أعلن كاظم الخليل رفضه حقيبة وزارة الزراعة وطالب بحقيبة وزارة الأشغال ، وقد استمرت الأزمة عدة أيام حتى تم إقناعه بقبول حقيبة وزارة الزراعة [٢٢٢] . كما أن الاختلاف بدا بين أعضائها حول قانون الحجز الاحتياطي ، وهو ما أعطى مؤشراً على عدم وحدة الوزراء فى قرارهم مما يؤثر على عمل الحكومة [٢٢٣]. ثم إن الحكومة واجهت خلال الفترة ١٨- ٢٥ أغسطس ١٩٥٧م سلسلة من التفجيرات فى مختلف مناطق لبنان ، والتى أرجعت أسبابها إلى ذوى النشاط اليسارى والمناهضين للحكومة ، وتصدت للأحداث بالقبض على مجموعة من منفذى هذه العمليات ، كما أذاعت بياناً بذلك فى ٢٦ أغسطس ١٩٥٧م ، واتُخذت إجراءات قانونية وأمنية للحد منها [٢٢٤]، بينما شنت صحف المعارضة حملة على الحكومة مستنكرة أعمال الإخلال بالأمن التى كانت فى نظرها دليلاً على ضعف هذه الحكومة [٢٢٥].

لذلك ، تقدمت الحكومة فى يوم الخميس الموافق ٢٩ أغسطس ١٩٥٧م ببيانها إلى المجلس النيابى ، حيث كان البيان امتداداً للسياستين الداخلية والخارجية التى رسمتها الحكومة السابقة [٢٢٦] . ولذا أكد النواب فى تعقيبهم على أن هذه الحكومة هى امتداد

---

[٢٢٠] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)** : ميكروفيلم ٢٣ , محفظة ٣٤ , ملف رقم ٢/٨١/٧٥٣جـ٢ , تقرير بتاريخ ٢٤ أغسطس ١٩٥٧م

[*] **شكلت الحكومة من** : سامى الصلح رئيساً ووزيراً للعدلية والداخلية , مجيد أرسلان وزيراً للدفاع والبريد والبرق والهاتف , كاظم الخليل وزيراً للزراعة والاقتصاد والتصميم العام , سليم لحود وزيراً للأشغال , جوزيف سكاف وزيراً للصحة والشؤون الاجتماعية , جميل مكاوى وزيراً للمالية , وشارل مالك وزيراً للخارجية, وفريد قوزما وزيراً للتربية .

[٢٢١] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)**: ميكروفيلم رقم ٢٣ , محفظة رقم ٣٤ , ملف رقم٢/٨١/٧٥٣جـ٢ , تقريربتاريخ ٢٢ أغسطس ١٩٥٧م

[٢٢٢] **نفسه** , تقريربتاريخ ٢٤ أغسطس ١٩٥٧م .

[٢٢٣] **نفسه** , ميكروفيلم رقم ٢٣ , محفظة رقم ٣٣ , ملف رقم ٢/٨٦/٧٥٢جـ١ , تقرير رقم ١١٤ بتاريخ ٣٠ أغسطس ١٩٥٧م .

[٢٢٤] **نفسه** , محفظه رقم ٣٤ , ملف رقم ٢/٨١/٧٥٣جـ٢ , تقرير رقم ١١٥ بتاريخ ٣١ أغسطس ١٩٥٧م

[٢٢٥] **نفسه** , تقرير رقم ١١٥ بتاريخ ٣١ أغسطس ١٩٥٧م .

[٢٢٦] **صلاح عبوشى** : مصدر سابق , ص ص ١٠٧ – ١٠٨ .

لسابقتها بكل ما فشلت فيه من سياسة داخلية وخارجية ، وانتُقد أمر إسناد رئاسة الحكومة لسامى الصلح ، وكذلك تشكيلها [٢٢٧] ، ورغم هذه الانتقادات نالت الحكومة الثقة من المجلس بأغلبية ٣٨ صوتاً ، وحجب عنها الثقة ١٧ صوتاً وامتنع عضو واحد عن التصويت مع تغيب عشرة أعضاء [٢٢٨]. ورغم ذلك ، استمرت حالة المواجهة بين الحكومة والمعارضة فى ظل حالة الإخلال بالأمن ، مما دفع بسامى الصلح إلى أن يؤكد فى بيان له أمام المجلس النيابى فى ٢٩ أغسطس ١٩٥٧م على اتخاذ حكومته عدة تدابير للقضاء على هذه الحالة [٢٢٩] . غير أن الاضطرابات استمرت فى ظل فشل الوساطة بين الطرفين ، وزيادة الانتقادات لسياسة الحكومة [٢٣٠] . هذا فى الوقت الذى زادت فيه قوة المعارضة بانضمام كثير من مؤيدى الحكومة إلى المعارضة مثل يوسف سالم وشارل حلو وبهيج تقى الدين الصلح ، كل هذا فى ظل ضعف أثر مجلس النواب فى توجيه الحكومة ، وكذلك مسلك رئيس الجمهورية فى الدعاية لنفسه لإعادة انتخابه [٢٣١] . وهو الأمر الذى حذرت منه جبهة تسمى بـ " القوة الثالثة " [*] والتى أصدرت فى أكتوبر ١٩٥٧م وثيقة أعلنت فيها أن واحداً من الأسباب الرئيسية للحالة الحرجة التى تمر بها البلاد هى محاولة تجديد ولاية الرئيس فى منصبه مرة ثانية [٢٣٢] .

ومع استمرار المواجهة ، ألقى سامى الصلح فى ٢٦ نوفمبر ١٩٥٧م بياناً للحكومة أمام المجلس النيابى متناولاً فيه الأوضاع الداخلية والخارجية ، حيث أرجع اضطراب الحالة الداخلية إلى تقصير الحكومات السابقة ومعركة الانتخابات ونشاط المعارضة . وقد انتقد

---

[٢٢٧] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)** : ميكروفيلم رقم ٢٣ , محفظة رقم ٣٤ , ملف رقم ٢/٨١/٧٥٣جـ٢ , تقرير رقم ١١٥ بتاريخ ٣١ أغسطس ١٩٥٧م .

[٢٢٨] **مذكرات سامى الصلح** , ج٤ ، ص ٤٦٨ .

[٢٢٩] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)** : ميكروفيلم رقم ٢٣ , محفظة رقم ٣٤ , ملف رقم ٢/٨١/٧٥٣جـ٢ , تقرير رقم ١٠٩ بتاريخ ٢٦ أغسطس ١٩٥٧م .

[٢٣٠] **نفسه** ، ميكروفيلم رقم ٢٤ , محفظة رقم ٣٥ , ملف رقم ٢/٨١/٧٥٣جـ٣ , تقرير رقم ١٥٠ بتاريخ ٢ديسمبر ١٩٥٧م .

[٢٣١] **نفسه** ، نفس التقرير والتاريخ .

[*] **القوة الثالثة** : تشكلت القوة الثالثة من الأساتذة : هنرى فرعون ويوسف حتى ويوسف سالم ونجيب صالحه وغبريال المر وبهيج تقى الدين وغسان تويني ومحمد شقير وجورج نقاش , وكان غرضها الوساطة السياسية بين المعارضة والسلطة الحاكمة بلبنان. **صلاح عبوشى** : مصدر سابق , ص١٢٣.

[232] **Geoege Kirk** ,Contemporary Arab politics,Washington 1961., p . 134 .

كثير من النواب بيان الحكومة ، والتى تتجاهل الأسباب الحقيقية للتوتر: من إهمال لمصالح المواطنين ، وفساد الإدارة الحكومية وتفشى الرشوة ، فضلاً عن سياستها الخارجية ، وأكدوا على أن إصلاح الحالة الداخلية لن يتم إلا بإعلان سياسة الحياد مع تشكيل وزارة ائتلافية تضم نواب المعارضة والموالين ، وبالتالي ضرورة استقالة الحكومة [٢٣٣] . ورغم الانتقادات تمكنت الحكومة من نيل الثقة من المجلس بعد بيانها السابق ، وكانت الثقة بأغلبية ٣٦ صوتاً ورفض ١٣ صوتاً وامتناع ٤ أصوات ، وقد تغيب ١٣ عضواً [٢٣٤] .

وبذلك ، نالت الحكومة الثقة من المجلس النيابى ، غير أن أزمتها لم تنته إذ لم يمض سوى أسبوع حتى عادت تطلب الثقة من المجلس مرة ثانية على أثر انتقاد النائب ديكران توسباط فى ٣ ديسمبر ١٩٥٧م لوزير الأشغال الذى أجرى مناقصة دون أن يتحقق فيها عنصر المنافسة ، وقد تضامنت الحكومة مع الوزير ، وطرح سامى الصلح الثقة بالحكومة على المجلس . ورغم انتقادات النواب للحكومة عند انعقاد المجلس فى ٥ ديسمبر ١٩٥٧م لتكرار طلبها للثقة مستغلة الأغلبية الموالية لها فى المجلس ، فقد نالت الحكومة الثقة بأغلبية ٣٤ صوتاً ضد ١٦ صوتاً وامتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت وغياب ١٣ نائباً [٢٣٥] . ولم تكد الحكومة تخرج من هذه الأزمة حتى وجدت نفسها فى أزمة جديدة عندما تقدَّم الأمير مجيد أرسلان وزير الدفاع بكتاب استقالته فى نهاية ديسمبر ١٩٥٧م على أثر رفضه التوقيع على مرسوم يعلن محافظة الشمال منطقة عسكرية بعد قيام مسلحين بمهاجمة مخفر الدرك هناك . وقد كان من الممكن أن تعصف هذه الأزمة بالحكومة وتجعلها تستقيل ، غير أن اتجاه شمعون فى هذا الوقت كان يهدف لعدم إحداث تغيير وزارى ، لذلك حدثت مساع انتهت بالنجاح فى إقناع مجيد أرسلان بالعدول عن الاستقالة بعد أن تم تسوية الأزمة بتوقيع مرسوم نشرته الصحف فى ٣ يناير ١٩٥٨م بإجراء تنقلات وتعيينات بين كبار رجال الإدارة وهو ما أرضى الأمير فعاد عن استقالته [٢٣٦] كما أن الحكومة أصطدمت أيضاً بالصحافة عندما أرادت أن تصدر قانوناً جديداً للمطبوعات ، وهو ماجر عليها انتقاد الصحف التى

---

[٢٣٣] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)** : ميكروفيلم رقم ٢٣ , محفظة رقم ٣٣ , ملف رقم ١/٨١/٧٥٣جـ٢ , تقريربتاريخ ٦ ديسمبر ١٩٥٧م .

[٢٣٤] **نفسه** , ميكروفيلم رقم ٢٥ , محفظة رقم ٣٧ , ملف بتاريخ ٣/٨٦/٧٥٣جـ٢ , برقية رقم ٥٤٧بتاريخ٢٩ نوفمبر ١٩٥٧م .

[٢٣٥] **نفسه** ، ميكروفيلم ٢٤ , محفظة ٣٥ , ملف ٢/٨١/٧٥٣جـ٤ , تقرير ١٥٦ بتاريخ ١٣ديسمبر ١٩٥٧م.

[٢٣٦] **نفسه** ، تقرير رقم ١ بتاريخ ٣يناير ١٩٥٨م.

اعتبرت القانون إهانة للصحافة والصحفيين ، وبالتالى أقدم مجلس النواب على إلغاء هذا المرسوم بعد الإيعاز بذلك من سامى الصلح والرئيس شمعون [٢٣٧] .

أمام ذلك ، كانت هناك ضرورة لتغيير الحكومة ، فقد عجزت هذه الحكومة عن إعادة هيبة الحكم ومعالجة تدهور حالة الأمن بالبلاد ، فضلاً عن الفضائح التى طالتها وزعزعت الثقة بأجهزة الدولة الإدارية والقضائية [٢٣٨] . وزاد من مشاكل الحكومة داخلياً نية شمعون لتجديد فترة رئاسته بتعديل الدستور ، وهو ما صرح به الرئيس شمعون نفسه فى ٣٠ ديسمبر ١٩٥٧م [٢٣٩] . ثم جاءت قضية الوحدة المصرية – السورية ، وحالة الرفض لها من قبل الحكومة فى ظل مظاهرات شعبية لبنانية مؤيدة للوحدة ، واستخدام الحكومة للقوة ضد هذه المظاهرات [٢٤٠] ، فضلاً عن استقالة جميل مكاوى وزير المالية من الوزارة اعتراضاً على موقف الحكومة من هذه الوحدة لتزيد من صعوبات الحكومة[٢٤١]. لذلك ، قدم سامى الصلح استقالة وزارته فى يوم الأربعاء ١٢ مارس ١٩٥٨م . حيث طالبت الصحف بتأليف وزارة قوية تستطيع الوقوف فى وجه التيارات التى يعيشها لبنان داخلياً وخارجياً [٢٤٢] . والحقيقة أن تأليف وزارة جديدة فى لبنان فى ذلك الوقت كانت له أهمية خاصة ، إذ كان على هذه الوزارة التى ستؤلف العمل على تعديل الدستور تمهيداً لتجديد فترة الرئاسة للرئيس شمعون ، وهو ما كانت ترفضه المعارضة نهائياً ، ومن ثم تحول الصراع بين المعارضة والحكومة إلى صراع مسلح ، لينتهى الأمر بنهاية عهد الرئيس كميل شمعون وحكومته فى عام ١٩٥٨م .

ثالثا : الأزمة الوزارية ونهاية عهد الرئيس شمعون ١٩٥٨م .

كان تشكيل وزارة سامى الصلح فى ١٤ مارس ١٩٥٨م بداية لأزمة شديدة بين المعارضة والحكومة والتى وصلت إلى قمتها بالمواجهة المسلحة ، حيث كان الاتجاه عقب

---

[٢٣٧] **حازم عبد الحميد غالب** : مرجع سابق ، ص ص٢٠٩- ٢١٠.

[٢٣٨] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت):** ميكروفيلمرقم ٢٤ , محفظة رقم ٣٥ , ملف رقم٧٥٣/٨١/٢جـ٤ , تقريربتاريخ ١٧ يناير ١٩٥٨م .

[٢٣٩] **Geoege Kirk**, op . cit. , p . p. 123 – 124 .

[٢٤٠] **حازم عبد الحميد غانب** : مرجع سابق , ص ص ٣٧ – ٣٨ .

[٢٤١] **صلاح عبوشى:** مصدر سابق , ص ١٠٧.

[٢٤٢] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت):** ميكروفيلم رقم ٢٣ , محفظة رقم ٣٣ , ملف رقم٧٥٢/٨٦/٢جـ١ , تقرير رقم ٣٠ بتاريخ ١٦ مارس ١٩٥٨م.

استقالة الحكومة السابقة هو تشكيل وزارة اتحادية أو وزارة ائتلافية برئاسة شخصية جديدة مثل رشيد كرامى ، بينما كان اتجاه الرئيس شمعون هو إعادة تكليف سامى الصلح بتشكيل الوزارة الجديدة مع زيادة عدد الحقائب الوزارية [٢٤٣] . وبالفعل تم تكليفه بذلك ، والذى تمكن من تشكيل الحكومة [*] ، وأُعلن التشكيل فى ١٤ مارس ١٩٥٨م ، والذى ضم ١٤ وزيراً ، وهو عدد كبير لم يحدث فى جميع الوزارات اللبنانية السابقة [٢٤٤] ، حيث علقت الصحف على هذه التشكيلة الوزارية قائلة : بأنها وزارة تهدف لإرضاء جميع الكتل النيابية لضمان تعديل الدستور تمهيداً لتجديد رئاسة شمعون [٢٤٥] ، لذلك أرسل سامى الصلح عقب تشكيل الوزارة السيد رودولف شدياق إلى البطريرك المعوشى ليبلغه بأن هذه الوزارة ليست وزارة لتعديل الدستور لأن من بين أعضائها من يرغب فى الترشح لرئاسة الجمهورية [٢٤٦] .

على أية حال ، ألقى سامى الصلح بيان حكومته أمام المجلس النيابى فى ٢٥ مارس ١٩٥٨م ، والذى تحدث عن حرص الحكومة على صيانة الوحدة الوطنية وتثبيت مبادئ الميثاق الوطنى وتعزيز إمكانات لبنان الاقتصادية ، وأن السياسة الخارجية تقوم على الاستقلال والتعاون ، وعقب البيان هاجم النواب تشكيل الحكومة وسياستها الداخلية والخارجية ، وانتقدوا زيادة عدد الوزراء بالحكومة والغاية التى شُكِّلت من أجلها [٢٤٧] . ومع ذلك مُنحت الحكومة الثقة بأغلبية ٣٨ صوتاً وبما فيها أصوات أعضاء الحكومة ، وهو

---

[٢٤٣] **نفسه,** ميكروفيلم ٢٤, محفظة ٣٥ , ملف ٢/٨١/٧٥٣جـ٤ , تقرير ٣١ بتاريخ١٧ مارس ١٩٥٨م.

[*] **شكلت الحكومة من:** سامى الصلح رئيساً ووزيراً للداخلية , ومجيد أرسلان وزيراً للزراعة , ورشيد بيضون وزيراً للدفاع الوطنى , وبشير الأعور وزيراً للعدلية , وبيير إده وزيراً للمالية , وكاظم الخليل وزيراً للاقتصاد , وجوزيف سكاف وزيراً للشئون الاجتماعية , وشارل مالك وزيراً للخارجية والمغتربين , وفريد قوزما وزيراً للأنباء , وجوزيف شادر وزيراً للتصميم , وبشير العثمان وزيراً للبريد والبرق والهاتف , وكلوفس الخازن وزيراً للتربية الوطنية , وألبير مخيمر وزيراً للصحة , وخليل الهبرى وزيراً للأشغال .

[٢٤٤] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت):** ميكروفيلم رقم ٢٣ , محفظة رقم ٣٣ , ملف رقم٢/٨٦/٧٥٢جـ١ , تقرير رقم ٣٠ بتاريخ ١٦ مارس ١٩٥٨م.

[٢٤٥] **نفسه ,** ميكروفيلم رقم ٢٣ , محفظة رقم ٣٣ , ملف رقم ٢/٨٦/٧٥٢جـ١ , تقرير رقم ٣٠ بتاريخ ١٦ مارس ١٩٥٨م.

[٢٤٦] **مذكرات سامى الصلح** ، ج٤ ، ص٥٠٢.

[٢٤٧] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت):** ميكروفيلم رقم ٢٤ , محفظة رقم ٣٥ , ملف رقم ٢/٨١/٧٥٣جـ٤ ، تقرير بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٥٨م .

ماعُدَّ فشلاً للحكومة ولشمعون الذى كان يأمل فى الحصول على أغلبية أكثر من ذلك تعطى صورة الموافقة على تعديل الدستور مستقبلاً [٢٤٨] . ومن جانب آخر ، كان الشك والريبة الذى انتاب المعارضة اللبنانية من التشكيل الذى جاءت به الحكومة دافعاً لأقطابها للاجتماع فى منزل هنرى فرعون عقب بيان الحكومة فى يوم ٢٧ مارس ١٩٥٨م ، حيث قرر المجتمعون رفض أى مسعى لتجديد ولاية الرئيس شمعون [٢٤٩] ، وتأييداً لهذا الموقف أعلن البطريرك المعوشى فى ٢٩ مارس ١٩٥٨م بأنه لن يسمح بتعديل الدستور ، كما دعا محمد علايا مفتى لبنان للطائفة السنية لمقاومة تجديد الرئاسة لشمعون [٢٥٠] .

ورغم إعادة تشكيل الحكومة ، فإن حالة اضطراب الأمن استمرت بالبلاد ، فقد عمت المظاهرات مدينة صور عقب حكم بالسجن أصدرته محكمتها فى ٢٨ مارس ١٩٥٨م على ثلاثة أشخاص بتهمة تحقير علم لبنان فى احتفال بقيام الجمهورية العربية المتحدة ، ووقعت مصادمات مع رجال الشرطة ، وسقط قتلى وجرحى [٢٥١] ، وعم الإضراب فى المدينة وتضامن معها الجنوب اللبنانى وبيروت وطرابلس بعد أن احتلت قوات الجيش اللبنانى مدينة صور [٢٥٢] ، وقد استمر الإضراب حتى استجيب لطلبات مدينة صور ، حيث قرر المضربون إنهاء إضرابهم فى يوم ٦ إبريل [٢٥٣] . وجاءت بعد ذلك حوادث جبل " الشوف والهرمل " وما رافقها من اشتباكات أدت لوقوع قتلى وجرحى لتزيد من صعوبات الحكومة فى مواجهة الاضطرابات ، حيث استنكرت المعارضة أعمال العنف التى تقوم بها الحكومة ، واستغلت صحف المعارضة الأحداث للنيل من الحكومة ومن أمر التجديد للرئيس [٢٥٤] . كما أصدر مفتى لبنان ووجوه الطائفة الإسلامية فى ١٠ أبريل ١٩٥٨م بياناً أكدوا فيه رفضهم

---

[٢٤٨] **نفسه** , وأيضاً : **صلاح عبوشى** : مصدر سابق , ص١١١ .

[٢٤٩] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)** : ميكروفيلم رقم ٢٤ , محفظة رقم ٣٥ , ملف رقم٢/٨١/٧٥٣جـ٤ , تقرير بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٥٨م .

[٢٥٠] **حازم عبد الحميد غائب** : مرجع سابق , ص ٣٣ .

[٢٥١] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)** : كود أرشيف رقم٠٤١٣٥٤/ ٧٨ , تقرير بتاريخ ٥ أبريل ١٩٥٨م . وأيضا : **حمدى الطاهرى** : مرجع سابق , ص ص ٣٢٤ – ٣٢٥

[٢٥٢] **الأهرام** , بتاريخ ٤ أبريل ١٩٥٨م .

[٢٥٣] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)** : ميكروفيلم رقم ٢٣ , محفظة رقم ٣٣ , ملف رقم ٢/٨٦/٧٥٢جـ١ , خطابتاريخ ١٢ أبريل ١٩٥٨م .

[٢٥٤] **نفسه** , تقريربتاريخ ١٩ أبريل ١٩٥٨م .

لتصرفات الحكومة وتمسكهم بالميثاق الوطنى [٢٥٥] . وكذلك وجِّه النقد لسياسة الحكومة داخل المجلس النيابى ، فقد أكد النائب معروف سعد بالمجلس فى ١٥ أبريل ١٩٥٨م على أن فساد الحكومة ، والسياسة الخارجية المشبوهة ، وقضية تجديد الرئاسة هى سبب الحوادث الدامية بالبلاد [٢٥٦] . وأما البطريرك المعوشى فقد أكد فى ٢٢ أبريل ١٩٥٨م على ضرورة تغيير حكومة لبنان الموالية للأمريكيين وتأليف حكومة جديدة تقف على الحياد [٢٥٧] .

لذلك ، كان على الحكومة أن تواجه رفض المعارضة لمطلب شمعون بتعديل الدستور وإعادة انتخابه ، إذ بات واضحاً أن شمعون يرغب في ذلك [٢٥٨]، وهو ماجر عليه حالة من الرفض من جانب المعارضة وكذلك صحفها، إذ كان نسيب المتني صاحب جريدة التلغراف أحد أبرز الصحفيين الذين عُرفوا بمعارضتهم لحكم شمعون وحكومة سامى الصلح رغم رسائل تهديده بالقتل إذا لم يتوقف عن معارضته لشمعون والحكومه ، وقد تم بالفعل اغتيال المتنى في ٨ مايو ١٩٥٨م على أثر مقال كتبه يطالب فيه رئيس الجمهورية بالتخلي عن فكرة تجديد ولايته [٢٥٩] . ولينعكس هذا الحادث على العلاقة المتوترة القائمة بين المعارضة والحكومة ، فقد ألقي نواب المعارضة بالمجلس النيابي بتبعات مقتل نسيب المتني على الحكومة [٢٦٠] . ومن ثم وصلت حالة الصراع بين المعارضة والحكومة إلى مرحلة الصدام المسلح ، واشتعلت الحرب الأهلية بلبنان فى ٩ مايو ٩٥٨م ، والتى عمت معظم مناطق لبنان [٢٦١] ، ووضعت المعارضة في يوم ١٠ مايو ١٩٥٨م مطلباً فورياً بضرورة استقالة الرئيس كميل شمعون [٢٦٢] ، وحل مجلس النواب ليتم انتخاب مجلس نيابى يقوم

---

[٢٥٥] **نفسه** : ميكروفيلم رقم ٢٣ , محفظة رقم ٣٣ , ملف رقم ٢/٨٦/٧٥٢جـ١ , خطابتاريخ ١٢ أبريل١٩٥٨م .

[٢٥٦] **مذكرات أكرم الحورانى** , أربعة أجزاء ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ٢٠٠٠م ، ج٤ , ص٢٦١٤ .

[٢٥٧] **الأهرام** , بتاريخ ٢٣ أبريل ١٩٥٨م .

[258] **Georg Kirk** , op. , cit. , p.p. 123- 124 .

[٢٥٩] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)** ، كود أرشيف رقم ٠٣٢٥٥٩ /٧٨, خطاب رقم٦٧بتاريخ ٢ يولية ١٩٥٨م . وأيضا : **مذكرات سامى الصلح** ، ج٤ ، ص ٤٨٠ .

[٢٦٠] **نفسه** : محفظه رقم ٣٨ , ملف رقم ٢/٧/٣٧١جـ١ , تقرير بتاريخ ٩ مايو ١٩٥٨م .

[٢٦١] **مذكرات سامى الصلح** ، ج٤ ، ص ص ٤٨٠– ٤٨٢ .

[262] **F.R.,** Telegram from the Embassy in Lebanon to the Department of State, May 11, 1958 .

بانتخاب رئيس جديد للبلاد [٢٦٣] ، وكذلك ضرورة استقالة حكومة سامي الصلح لتحل محلها حكومة وحدة وطنية مؤقتة برئاسة اللواء فؤاد شهاب [٢٦٤] .

ومن جانبه ، اتهم شمعون الجمهورية العربية المتحدة بالتدخل فى الشئون الداخلية للبنان [٢٦٥] ، ولذا تقدمت الحكومة في ٢١ مايو ١٩٥٨م بشكوي للجامعة العربية [٢٦٦] ، وكذلك بشكوي مماثلة إلي مجلس الأمن في ٢٢ مايو ١٩٥٨م [٢٦٧]. كما اتهمت الحكومة المعارضة بارتباطها بالتدخل الخارجى ، بينما ردت المعارضة بأن الثورة داخلية وسببها سوء الأوضاع التي سببتها الحكومة [٢٦٨] ، ومع استمرار حالة الصراع وتأثر الحكومة به - لدرجة تقديم رشيد بيضون وزير الدفاع وبشير العشمان وزير البرق والهاتف والبريد استقالتيهما من الحكومة فى ٢٣ مايو ١٩٥٨م إعراباً عن عدم استطاعتهما العمل فى الظروف القائمة فى البلاد [٢٦٩] - بدأت تظهر بعض الحلول للأزمة ، حيث أُقترح استقالة حكومة سامى الصلح باعتباره طرفاً رئيسياً فى النزاع ، وتشكيل حكومة جديدة [٢٧٠] . غير أن الوضع ظل مجمداً بالنسبة للوساطة بين المتخاصمين ، حيث كانت المعارضة ترفض أى حل لا يقوم على تخلِّى رئيس الجمهورية عن منصبه [٢٧١] ، وبالتالي استمرت العمليات العسكرية بين الجانبين ، مما دفع الرئيس شمعون فى ١٤ يوليه ١٩٥٨م إلى طلب التدخل الأمريكي فى الأزمة اللبنانية [٢٧٢] . ومع ذلك ، استمرت المواجهات بين الجابين ، وهو ما أقنع الرئيس شمعون بصعوبة تحقيق مطلبه بتعديل الدستور لتجديد رئاسته ، ولذا أُعلن فى

---

[٢٦٣] **محمد حسنين هيكل** : سنوات الغليان ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٨٨م ، ص ٣٢٢

[264] **F.R.,** Telegram from the Embassy in Lebanon to the Department of State, May 11, 1958 .

[٢٦٥] **حمدي الطاهري** : مرجع سابق , ص٢٢٧

[٢٦٦] **بطرس بطرس غالى**: دراسات فى الدبلوماسية العربية, مكتبة الأنجلو المصرية, القاهرة د.ت, ص١٩٤.

[٢٦٧] **صلاح العقاد** : مرجع سابق , ص١٧٦

[٢٦٨] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)** : ميكروفيلم رقم ٢٥ , محفظه رقم ٣٧ , ملف رقم ٣/٨٦/٧٥٣جـ١ , تقريربتاريخ ٣ يولية ١٩٥٨ .

[٢٦٩] **نفسه (سفارة مصر بجده)** , ميكروفيلم رقم ٢٧ , محفظه رقم ٤١ , ملف رقم ٤٤٠/١٠٣٧/٥جـ , تقرير بتاريخ ٢٨ مايو ١٩٥٨م . وأيضا : **صلاح عبوشى** : مصدر سابق , ص ١١٠.

[270] **F.R.,** Telegram from the Embassy in Lebanon to the Departement of State , May 28, 1958 .

[٢٧١] **حمدي الطاهري** : مرجع سابق , ص ص ٣٣٨-٣٣٩ .

[٢٧٢] **صلاح العقاد** : مرجع سابق , ص ص ١٧٩-١٨٠ .

يوليه ١٩٥٨م عدوله عن أمر إعادة انتخابه [٢٧٣] ، وبالتالى بُدأ فى إجراءات انتخاب رئيس جديد للبلاد ، لذلك انعقدت جلسة مجلس النواب فى ٣١ يوليه ١٩٥٨م لانتخاب رئيس للجمهورية ، والتى أسفرت عن فوز فؤاد شهاب بالرئاسة [٢٧٤].

وعقب انتخاب فؤاد شهاب اختلف الرأى حول موقف شمعون وحكومته من الاستمرار فى السلطة حتى نهاية مدة حكمه من عدمه ، حيث كان مطلب المعارضة هو ضرورة رحيل الرئيس شمعون وحكومته عن الحكم ، وتسلم فؤاد شهاب مهام الرئاسة فى لبنان ، مع تأليف حكومة من المعارضين والحياديين لتنفيذ برنامج الثورة [٢٧٥] ، بينما كان كميل شمعون قد أدلى بتصريح فى أول أغسطس ١٩٥٨م جاء فيه : لست مستعداً للاستقالة حتى نهاية مدتى [٢٧٦] . ومن جانبه أعلن سامى الصلح تمسكه بالحكم بحجة ضرورة استمرار الشرعية بكامل أجهزتها حتى نهاية مدة حكمه ، وأكد على أنه حدث تفاهم بين أعضاء الحكومة على الاستمرار فى السلطة [٢٧٧] ، كما أن اجتماعاً كان قد انعقد فى يوم ٥ أغسطس ١٩٥٨م لمجلس الوزراء بقيادة الرئيس شمعون ، والذى أعلن تمسكه بحكومته ، كما أكد سامى الصلح على أنه لايفكر فى الاستقالة ، خاصة أن المطالبين باستقالته كان غرضهم إحراج الرئيس شمعون وحمله على الاستقالة أيضاً [٢٧٨] .

على أية حال ، تأزم موقف حكومة سامى الصلح بصورة كبيرة ، فقد اختلف الوزراء فى الرأى حول استقالة حكومتهم من عدمه ، فمنهم من أيدها وبادر بتقديمها مثل بيير إده وزير المالية وبشير الأعور وزير العدل ، بينما رفض البعض الآخر الاستقالة وأعلن عزمه على البقاء فى الحكم ، وأما المجلس النيابى فقد سعى فريق منه لعقد دورة استثنائية لإسقاط الحكومة داخل المجلس النيابى[٢٧٩]. لذلك اجتمع عادل عسيران رئيس المجلس بمجموعة من

---

[٢٧٣] **مذكرات أيزنهاور** , ص ١١٠ .

[٢٧٤] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)**, ميكروفيلم ٢٤ , محفظة ٣٦ , ملف رقم ٢/٨١/٨٥٣جـ٥ , تقرير فى أول أغسطس ١٩٥٨م.

[٢٧٥] **نفسه** , ميكروفيلم رقم ٢٦ , محفظة رقم ٣٩ , ملف رقم ٥/٤٤٠/١٠٣٧ جـ٤ , خطاب رقم ١٣٥بتاريخ ٥ أغسطس ١٩٥٨م.

[٢٧٦] **نفسه** , خطاب رقم ١٣٩ بتاريخ ١٤ أغسطس ١٩٥٨م.

[٢٧٧] **مذكرات سامى الصلح** ، جـ٤ ، ص ٦٩٦ .

[٢٧٨] **نفسه** ، ص ٧٠٥ .

[٢٧٩] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)** : ميكروفيلم رقم ٢٦ , محفظة رقم ٣٩ , ملف رقم ٥/٤٤٠/١٠٣٧ جـ٤ ،خطاب رقم ١٣٩ بتاريخ ١٤ أغسطس ١٩٥٨م.

النواب ، وتم الاتفاق على جمع التوقيعات لفتح دورة استثنائية للمجلس وتقرر أن يقوم عسيران بزيارة رئيس الجمهورية لإبلاغه برغبة فريق من النواب فى استقالة الحكومة [٢٨٠] ، وبالفعل التقى عادل عسيران بالرئيس شمعون فى ٨ أغسطس ١٩٥٨م ، وطالبه بتقديم الحكومة لاستقالتها أو أن يقيلها الرئيس نفسه ، غير أن شمعون رفض ذلك ، وأقر بقاء الحكومة حتى نهاية فترة رئاسته[٢٨١] .

أمام هذا الانقسام ، أقدمت حركة وساطة من أصدقاء سامى الصلح على دفعه لتقديم استقالة حكومته [٢٨٢] ثم إن مبادرات شخصية للوساطة كانت قد جرت ، فقد ذكر صلاح عبوشى مدير مكتب سامى الصلح بأنه طلب هو ونور الدين مدور وسميح عكاوى من سامى الصلح الاستقالة وحاولوا إقناعه بذلك ، إلا أنه رفض [٢٨٣]. ومع فشل الوساطة برزت فكرة الوزارة الانتقالية ، غير أن الفكرة اصطدمت بتضارب الآراء حول شروط ومهام هذه الوزارة ، وهو ما أدى إلى فشل الفكرة [٢٨٤] ، خاصة مع تمسك شمعون بحكومة الصلح ، كما أن تأليف حكومة انتقالية كان سيؤدى إلى إثارة عدد من المشاكل ، والتى منها إشراك الرئيس المنتخب فؤاد شهاب فى الحكم من خلال تدخله فى أمر تشكيل هذه الحكومة [٢٨٥]. وبذلك فشلت محاولات إسقاط حكومة سامى الصلح ، وبالتالى استمرت فى السلطة حتى انتهى حكم الرئيس شمعون فى ٢٢ سبتمبر ١٩٥٨م وانتهى معه أيضا حكم وزارة سامى الصلح ، وتسلم فؤاد شهاب السلطة كرئيس للدولة اللبنانية ، وأقسم اليمين الدستورية أمام مجلس النواب[٢٨٦] .

وبذلك بدأ عهد جديد فى لبنان ، حيث كُلف رشيد كرامى بتشكيل الحكومة فى ٢٤ سبتمبر ١٩٥٨م ، والذى تمكن بعد مشاورات أجراها مع المعارضين والموالين من إتمام تشكيل

---

[٢٨٠] **مذكرات سامى الصلح** ، ج٤ ، ص ٧٠٥ .

[٢٨١] **نفسه** ، ج٤ ، ص ٧٠٧ .

[٢٨٢] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت)** : ميكروفيلم رقم ٢٥ , محفظة رقم ٣٧ , ملف رقم ٣/٨٦/٧٥٣ جـ٢ , خطابتاريخ ١٤ أغسطس ١٩٥٨م.

[٢٨٣] **صلاح عبوشى:** مصدر سابق , ص ١٤٤ .

[٢٨٤] **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت):** ميكروفيلم رقم ٢٦ , محفظة رقم ٣٩ , ملف رقم٥/٤٤٠/١٠٣٧ جـ٤ , خطاب ١٣٩ بتاريخ ١٤ أغسطس ١٩٥٨م .

[٢٨٥] **نفسه,** ميكروفيلم رقم ٢٥, محفظة رقم ٣٧, ملف رقم ٣/٨٦/٧٥٣ جـ٢ , خطاب بتاريخ ١٤ أغسطس١٩٥٨م.

[٢٨٦] **حمدى الطاهرى:** مرجع سابق , ص ص ٣٧٤-٣٧٥.

حكومته [*] ، غير أن الحكومة لم تحظ بتأييد الموالين للعهد المنتهية ولايته ، وبدأت تظهر بوادر ثورة مضادة [٢٨٧]. لذلك جرت مفاوضات انتهت إلى الاتفاق على إعادة تشكيل الوزارة برئاسة رشيد كرامى على أن يكون تشكيلها بالمناصفة بين المعارضة وأنصار عهد الرئيس شمعون [٢٨٨]. وبالفعل تم تشكيل الحكومة الجديدة فى ١٤ أكتوبر ١٩٥٨م على حسب ما عليه من أربعة أعضاء فقط ، بما فيهم رئيس الوزراء حيث روعى التوازن فى هذا التشكيل بين الجانبين ، وعلى هذا الأساس وجدت المعارضة أن هذا التشكيل هو أفضل الطرق للوصول إلى نوع من الاستقرار بالبلاد فارتضت به ، وتم تشكيل الحكومة[*]، ليبدأ معها عهد الرئيس فؤاد شهاب فى لبنان [٢٨٩] .

---

[*] **شكلت الحكومة من:** رشيد كرامى رئيساً للوزارة ووزيراً للداخلية ووزيرا للدفاع الوطنى , فيليب تقلا وزيراً للخارجية والمغتربين , شارل حلو وزيراً للاقتصاد الوطنى والأنباء , محمد صفى الدين وزيراً للتربية الوطنية والصحة العامة , يوسف السودا وزيراً للعدلية والشئون الاجتماعية , رفيق نجا وزيراً للمالية , وفريد طراد وزيراً للأشغال العامة والتصميم , وفؤاد نجار وزيراً للزراعة ووزيرا للبريد والبرق والهاتف .

[٢٨٧] **صلاح عبوشى:** مصدر سابق , ص ص ١٨٨-١٨٩ . **وأيضاً :**

- **حمدى الطاهرى:** مرجع سابق , ص ص ٣٧٥-٣٧٧ .
- **صلاح العقاد:** مرجع سابق , ص ١٨٦.
- **George Kirk** , op. cit., p.134.

[٢٨٨] **حمدى الطاهرى:** مرجع سابق, ص ص ٣٣٧-٣٣٨.

[*] **شكلت الحكومة من:** رشيد كرامى رئيساً للوزارة ووزيراً للمالية والاقتصاد الوطنى والدفاع الوطنى والأنباء , وحسين العويني وزيراً للخارجية والعدلية والتعليم العام , وريمون إده وزيراً للداخلية والشئون الاجتماعية والبريد والبرق والهاتف , وبيير الجميل وزيراً للأشغال العامة والتربية الوطنية والصحة العامة والزراعة.

[٢٨٩] **صلاح العقاد:** مرجع سابق , ص ١٨٧.

خاتمة

هكذا مضى لبنان فى ظل أزمات وزارية طوال عهد الرئيس شمعون ، حيث كان النظام السياسى اللبنانى سبباً قوياً فى خلق هذه الأزمات واستمرارها ، ذلك النظام الذى يقوم فى الأصل على الطائفية بالمجتمع اللبنانى ، والتى جاء الدستور اللبنانى والميثاق الوطنى ليعضدها ، وليصبح تشكيل الوزارة فى ظل التزام الطائفية عند التشكيل أزمة فى حد ذاته ، فضلاً عن التنافس بين أبناء الطائفة الواحدة عند الاختيار لهذا التشكيل ، وأما القائمين على هذا النظام السياسى ، فإن الصراع كان قد جمع بينهم : سواء بين رئيس الدولة والحكومة ممثلة فى رئيسها من جانب ، أو بين الحكومة والمعارضة من جانب آخر .

فالصراع بين الرئيس والحكومة كان يرجع إلى تداخل سلطات الرئيس مع سلطات رئيس الحكومة ، ودور الرئيس كموجه للسياسة اللبنانية من خلال سيطرته على الأغلبية المسيحية بالمجلس النيابى اللبنانى ، والنتيجة دور خفى للرئيس فى هذه الأزمات . وأما الصراع بين الحكومة والمعارضة فقد حكمه سياسة الحكومة الداخلية والخارجية من جانب ، وموقف المعارضة من هذه السياسة من جانب آخر ، ذلك أن فشل الحكومة فى سياستها الداخلية وانحرافها عن المسار الذى ارتضاه اللبنانيون لسياستهم الخارجية والقائم على البعد عن المشاريع الوحدوية العربية وكذلك طلب الحماية الغربية . كل هذا كان يجعل الحكومة هدفاً سهلاً للمعارضة ، خاصة إذا ما وضع فى الاعتبار أن لهذه المعارضة هدفاً سياسياً وهو الوصول للسلطة ، كل هذا فى ظل وجود مجلس نيابى تنتظم فيه المعارضة ومؤيدو الحكومة ، وتقف أمامه الحكومة مسئولة دستورياً : إن شاء منحها الثقة ، وإن شاء حجبها عنها ، فصار مصير الحكومة معلقاً بيد النواب . والنتيجة دفع الوزارات للاستقالة فى كثير من الأحيان ، خاصة أن الرأى العام اللبنانى كان ينقاد لزعامته السياسية والدينية والتى تدفع بالجماهير نحو الغضب تجاه حكوماتها عندما تفشل هذه الحكومات فى تحقيق مدخلات حياة الجماهير الرئيسية ، فتصبح هذه الجماهير شوكة فى ظهر هذه الحكومات ، والتى قد تسقط على أثر ردة فعلها .

كل هذا أدى إلى دخول لبنان فى أزمات وزارية أستمرت منذ أن تولى الرئيس كميل شمعون الحكم فى عام ١٩٥٢م ، حيث مر لبنان بفترة صراع داخلى زاد فى اشتعالها ماكان يدور على الساحة العربية من أحداث ، فضلاً عن انتقال الحرب الباردة إلى المنطقة العربية

فى إطار ما عرف بالأحلاف الغربية التى عُرضت على دول المنطقة ، ثم كانت رغبة الرئيس كميل شمعون فى التجديد لرئاستة وبتأييد من حكومة سامى الصلح ، لتؤدى فى النهاية إلى بداية الصراع المسلح بين المعارضة والحكومة ، والتى ينتهى معها عهد الرئيس شمعون فى سبتمبر عام ١٩٥٨م ، وكذلك الأزمات الوزارية التى حدثت فى هذا العهد .

المصادر والمراجع

أولا : الوثائق .

(١) وثائق غير منشورة (وزارة الخارجية المصرية) .

(*) **كود أرشيف رقم** ٠٣٥٤٥١ / ٧٨ .

(*) **كود أرشيف رقم** ٠٤١٣٥٤/ ٧٨ .

(*) **كود أرشيف رقم** ٠٣٢٥٥٩ / ٧٨ .

(*) **ميكروفيلم رقم ٢٣ .**

– **محفظة** رقم ٣٣ ، ملف رقم ٢/٨٦/٧٥٢ جـ١ ، ملف رقم ٧٥٣ /٨١/ ١.

– محفظة رقم ٣٤ ، ملف رقم ١/٨٥/٧٥٣، ملف رقم ٢/٨١/٧٥٣ ، ملف رقم ٢/٨١/٧٥٣جـ٢ ، ملف رقم ٢/٨٥/٧٥٣جـ٢.

(*) **ميكروفيلم رقم ٢٤ .**

– **محفظة** رقم ٣٥ ، ملف رقم ٢/٨١/٧٥٣جـ٣ ، ملف رقم ٢/٨١/٧٥٣جـ٤ ، ملف رقم ٢/٨١/٧٥٣جـ٥.

(*) **ميكروفيلم رقم ٢٥ .**

– **محفظة** رقم ٣٧ ، ملف رقم ٣/٨٦/٧٥٣جـ١ ، ملف رقم ٣/٨٦/٧٥٣جـ٢ .

– **محفظة** رقم ٣٨ , ملف رقم ٢/٧/٣٧١جـ١ ، ملف رقم ١٨/٤٤٠/٣جـ١ . ملف رقم ٢ / ٤٤٠ / ١٧ جـ ١

(*) **ميكروفيلم رقم ٢٦**

– **محفظة** رقم ٣٩ ، ملف رقم ٥/٤٤٠/١٠٣٧جـ٤، ملف رقم ٥/٤٤٠/١٠٣٧جـ٥ ، ملف رقم ٢٢٧ / ٧ / ١ جـ ١

(*) **ميكروفيلم رقم ٢٧ .**

– **محفظة** رقم ٤٠ ، ملف رقم ٢، ملف رقم ١/٧/٢٢٧جـ٤ .

– **محفظة** رقم ٤١ ، ملف رقم ٢٢٧ / ٧ / ٣ ، ملف رقم ٢٢٧ / ٧ / ٣ جـ١ ، ملف رقم ٣/٧/٢٢٧جـ٤ ، ملف رقم ٥/٤٤٠/١٠٣٧جـ٥.

(*) **ميكروفيلم رقم ٢٨ .**

– **محفظة** رقم ٤٢ ، ملف رقم ١/٧/٢٢٧جـ٣ ، ملف رقم ٢٢٧ / ٧ / ١ جـ ٥ ، ، ملف رقم ١/٧/٢٢٧جـ٧ ، ملف رقم ٢٢٧ / ٧ / ٣ جـ ٣ .

– **محفظة** رقم ٤٣ ، ملف رقم ٣/٧/٢٢٧جـ٢ .

– **محفظة** رقم ٦١ ، ملف رقم ٣/٦/٣ .

(٢) وثائق منشورة .

(&) United States (Foreign relation) :

(*) – **F.R. , 1955 – 1957** , The Near Middle East , volume XIII , United States Government Printing Office ,Washington , 1988 .

(*) – **F.R. , 1958 – 1960** , The Near Middle East , volume XI , United States Government Printing Office , Washington , 1992 .

ثانيا : المذكرات الشخصية :

(*) **بشارة الخورى** : حقائق لبنانية ، ثلاثة أجزاء ، منشورات أوراق لبنانية ، بيروت ١٩٦٠م

(*) **مذكرات أكرم الحورانى** ، أربعة أجزاء ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ٢٠٠٠م .

(*) **مذكرات سامي الصلح** ، أربعة أجزاء ، منشورات مكتبة الفكر العربي ، بيروت ١٩٦٠م .

(*) **مذكرات الأمير عادل أرسلان(تحقيق د. يوسف أيبس)** ، ثلاثة أجزاء ، بيروت ١٩٨٣م

(*) **مذكرات أيزنهاور (ترجمة : هشام خضر)** , مكتبة النافذة ، القاهرة ٢٠١٠م .

ثالثا : المراجع العربية:

(*) **أحمد خليل محمودى** (د.) : لبنان فى جامعة الدول العربية ١٩٤٥ – ١٩٥٨م ، المركز العربى للأبحاث والتوثيق ، بيروت ١٩٩٤م .

(*) **بطرس بطرس غالى** (د.): دراسات فى الدبلوماسية العربية ، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة د. ت

(*) **جورج لنشوفسكي (ترجمة : جعفر خياط)** : الشرق الأوسط في الشئون العالمية ، جزءان ، دار الكشاف ، بغداد د. ت .

(*) **حمدى الطاهرى** : سياسة الحكم فى لبنان ، طبعة ثانية ، المطبعة العالمية ، القاهرة ١٩٧٦م

(*) **خليل أحمد خليل** : كمال جنبلاط ، دار المطبوعات الشرقية ، بيروت ١٩٨٤م

(*) **رغيد الصلح** : لبنان والعروبة ، دار الساقى ، بيروت د. ت .

(*) **صلاح العقاد** (د.) : المشرق العربى المعاصر ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٠م

(*) **صلاح عبوشى** : تاريخ لبنان الحديث ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٨٩م .

(*) **كمال جنبلاط** : حقيقة الثورة اللبنانية ، بيروت ١٩٧٨م .

(*) **محمد حسنين هيكل** : سنوات الغليان ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٨٨م

رابعا : **الرسائل الجامعية** :

(*) **حازم عبد الحميد غائب** : الصحافة فى لبنان ١٩٥٢ – ١٩٥٨م ، رسالة ماجستير غير

منشورة ، جامعة القاهرة ١٩٨٠م .

خامسا : **الصحف** :

(*) **المصري :** عام ١٩٥٢- ١٩٥٣م .

(*)**الأهرام :** عام ١٩٥٢- ١٩٥٨م .

سادسا : **المراجع الأجنبية** :

(*) **George Kirk** , Contemporary Arab politics , New York 1961 .

(*) **Nicola Ziadeh**, Syria and Lebanon , Ernest Benn Limited , London , N. D.